

جامعة 8 ماي 1945  
قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

**دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف**

**السياسة الاقتصادية: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**

**خلال الفترة (2015-2022)**

إشراف الاستاذ

د. مرزوق آمال

إعداد الطلبة:

- طواهي سارة
- بورارة أكرم

السنة الجامعية: 2022-2023



جامعة 8 ماي 1945  
قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

**دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف**

**السياسة الاقتصادية: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**

**خلال الفترة (2015-2022)**

إشراف الاستاذ

د. مرزوق آمال

إعداد الطلبة:

- طواهي سارة
- بورارة أكرم

السنة الجامعية: 2022-2023

# الشكر

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في  
هذا العمل المتواضع حتى خرج الى النور. فسبحانك لا اله الا انت استغفرك  
واتوب اليك

نوجه شكرنا للأستاذة مرزوق أمال لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى  
توجيهاتها المتواصلة رغم الصعوبات

الى كل أساتذتنا من الطور الابتدائي الى الطور الجامعي كل باسمه

الى كل من كان سندا لنا في كتابة حرف من هذه المذكرة

فنسأل الله أن يزيدنا علما بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه وأخر دعوانا أن

الحمد لله رب العالمين

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من أمي "وحيدة سيساوي" حفظها الله  
وأخي وصديقي "حمزة طواهري" الداعمين والمساندين في السراء والضراء  
وإلى أصدقاء العمر بودراع حياة، كتفي إكرام، مشاعلي مريم، غجاتي سوسن.

## الإهداء

إلى الغاليين والدي "محمد" و " صابرينة" حفظكم الله ورعاكم جزاكم

عنا خيرا، أهدىكم تخرجي وأعبر لكم بمشاعري تجاهكم

إلى روح جدي الطاهرة، وجدتي حفظها الله

أخواتي ليديا، شاهيناز وجميع أفراد أسرتي بورارة و أوجاني

إلى أصدقاء الدرب أسامة، لطفي زين الدين وزعيم

أهدي هذا العمل

## ملخص الدراسة:

تعتبر السياسة النقدية أحد فروع السياسة الاقتصادية التي يناط بها إدارة المعروض النقدي بما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي، وتحديدًا تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية للسياسة الاقتصادية، المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل، استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي. وتستخدم السلطة النقدية - ممثلة في البنك المركزي - أدوات معينة للتأثير على المعروض النقدي يطلق عليها أدوات السياسة النقدية أو متغيرات الأداة والتي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية. ومنه تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (2015-2022).

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بمتغيرات الدراسة في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة لدراسة دور السياسة النقدية في المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة معتمدين على جملة من الأدوات للتحليل منها الجداول والبيانات.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تطبق جميع أدوات السياسة النقدية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض، وتقتصر على بعضها فقط خاصة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم، بالمقابل عدم تطبيق أداة السوق المفتوحة نظرا لضعف سوقها المالي، فضلا عن عدم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة في تحقيق جميع الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية خاصة منها تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة، والتي تتحكم فيها متغيرات خارجية، حيث يتوقف دورها في التأثير على المتغيرات التي تقع في مركز متوسط بين أدوات السياسة النقدية من ناحية وبين الأهداف النهائية.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، أهداف السياسة الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

## Abstract

Monetary policy is considered one of the branches of economic policy entrusted with the management of the money supply in line with needs of economic activity, specifically the achievement of the ultimate economic objectives of economic policy, which include achieving economic growth, employment, price stability, and external balance. The monetary authority, represented by the central bank, utilizes specific tools know as monetary policy instruments or tool variables to influence the money supply, which are under the direct control of the monetary authority. Therefore, this study aims to clarify the role of monetary policy in Algeria in achieving the objectives of economic policy through an analytical study of the Algerian economy for the period (2015-2022).

To achieve the study's objectives, we employed a descriptive and analytical methodology to define the study variables theoretically. Additionally, a case study approach was used to examine the role of monetary policy in contributing to the achievement of economic policy objectives in Algeria during the study period, relying on various tools for analysis, including tables and data.

The study concluded that Algeria does not implement all the monetary policy instruments stipulated in the monetary and credit law. It is limited to some of them, particularly the required reserve ratio and the discount rate. On the other hand, the open market operations tool is not implemented due to the weakness of the financial market. Furthermore, the effectiveness of monetary policy in Algeria during studied period in achieving all the ultimate objectives of economic policy, especially economic growth and unemployment reductions, was found to be ineffective due to external variables that play a significant role in influencing the variables situated between monetary policy instruments and the ultimate objectives.

**Keywords:** Monetary policy, economic policy objectives, Algerian economy.

# فهرس المحتويات



## فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
I	فهرس المحتويات.....
VII	فهرس الجداول.....
VIII	فهرس الأشكال.....
أ	المقدمة.....
1	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية.....
1	تمهيد.....
2	المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.....
2	المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية.....
3	المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية.....
4	أولاً: السياسة الاقتصادية الزرفية.....
7	ثانياً: السياسة الاقتصادية الهيكلية.....
7	المطلب الثالث: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية.....
8	المطلب الرابع: أهمية السياسة الاقتصادية.....
9	المبحث الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية.....
9	المطلب الأول: البحث عن النمو الاقتصادي.....
11	المطلب الثاني: البحث عن التشغيل الكامل.....
12	المطلب الثالث: البحث عن التوازن الخارجي.....
13	المطلب الرابع: التحكم في التضخم.....
14	المبحث الثالث: مكونات السياسة الاقتصادية.....
14	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية.....

15	المطلب الثاني: السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية.....
15	أولاً: السياسة المالية في المدرسة الكلاسيكية.....
16	ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكينزي.....
16	ثالثاً: السياسة المالية الاشتراكية.....
17	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.....
17	أولاً: النفقات العامة.....
18	ثانياً: الإيرادات العامة.....
19	ثالثاً: الموازنة العامة.....
20	المطلب الرابع: أهداف واتجاهات السياسة المالية.....
21	أولاً: أهداف السياسة المالية.....
21	ثانياً: اتجاهات السياسة المالية.....
23	الخلاصة.....
24	الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية.....
24	تمهيد.....
25	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....
25	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وشروط نجاحها.....
25	أولاً: تعريف السياسة النقدية.....
26	ثانياً: شروط نجاح السياسة النقدية.....
27	المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية.....
28	أولاً: المرحلة الأولى: قبل أزمة 1929.....
28	ثانياً: المرحلة الثانية (1929-1950).....
29	ثالثاً: المرحلة الثالثة (1951-1982).....

29	رابعاً: المرحلة الرابعة بعد سنة 1982.....
30	المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية وأهميتها.....
30	أولاً: أنواع السياسة النقدية.....
30	ثانياً: أهمية السياسة النقدية.....
32	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.....
32	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية غير مباشرة.....
32	أولاً: الاحتياطي القانوني.....
34	ثانياً: سعر إعادة الخصم.....
36	ثالثاً: السوق المفتوحة.....
39	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المباشرة.....
39	أولاً: سياسة تأطير القروض.....
40	ثانياً: السياسة تنظيم القروض الاستهلاكية.....
40	ثالثاً: سياسة الاقناع الادبي.....
41	رابعاً: تخصيص التمويل.....
41	المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية.....
41	أولاً: الإيداع المسبق للاستيراد.....
42	ثانياً: الودائع الخاصة.....
42	ثالثاً: وسيلة الرقابة المباشرة.....
42	رابعاً: قيام البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر.....
43	المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية.....
43	المطلب الأول: الأهداف الأولية (التشغيلية) للسياسة النقدية.....
43	أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية.....

43	ثانيا: ظروف سوق النقد.....
44	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.....
44	أولا: الشروط التي يجب توفرها في الأهداف الوسيطة.....
45	ثانيا: أدوات الأهداف الوسيطة.....
46	المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.....
46	أولا: تحقيق الاستقرار في الاسعار.....
47	ثانيا: العمالة الكاملة.....
47	ثالثا: المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.....
48	رابعا: تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.....
48	المطلب الرابع: قنوات انتقال السياسة النقدية.....
48	أولا: قناة سعر الفائدة.....
48	ثانيا: قناة سعر الصرف.....
49	ثالثا: قناة أسعار الأصول.....
49	رابعا: قناة الائتمان.....
50	خامسا: قناة الميزانية العمومية.....
52	الخلاصة.....
53	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022).....
53	تمهيد.....
54	المبحث الاول: مسار إصلاح السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية 2022.....
54	المطلب الاول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1962-1989).....
56	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994).....

59	المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال الفترة (1994-2001).....
60	المطلب الرابع: السياسة النقدية بعد سنة 2001 إلى غاية 2022.....
64	المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية وأدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022).....
64	المطلب الأول: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها.....
64	أولا: مكونات الكتلة النقدية.....
66	ثانيا: مقابلات الكتلة النقدية.....
67	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2015-2022).....
70	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....
70	أولا: معدل إعادة الخصم.....
72	ثانيا: الاحتياطي الإجمالي.....
73	ثالثا: عمليات السوق المفتوحة.....
75	رابعا: عملية استرجاع السيولة.....
75	خامسا: التسهيلات الخاصة بالوديعة.....
75	المطلب الرابع: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2022).....
76	أولا: تطور إيرادات المحروقات خلال الفترة (2015-2022).....
77	ثانيا: تطور مختلف القطاعات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2022).....
80	ثالثا: تطور القروض الموجهة لمختلف القطاعات خلال الفترة (2015-2022).....
82	رابعا: تطور الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة (2015-2022).....
84	خامسا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2015-2022).....
88	المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (2015-2022).....
88	المطلب الأول: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2022).....

90	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في زيادة التشغيل خلال الفترة (2015-2022).....
92	المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار خلال الفترة (2015-2022).....
95	المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي خلال الفترة (2015-2022).....
98	الخلاصة.....
99	الخاتمة.....
103	قائمة المراجع.....

## فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	04
(2)	ملخص تأثير السياسة النقدية على عرض النقود	39
(3)	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2015-2022)	67
(4)	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2015-2022)	68
(5)	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2015-2022)	70
(6)	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2015-2022)	72
(7)	تطور عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة (2015-2022)	74
(8)	إيرادات المحروقات للجزائر خلال الفترة (2015-2022)	76
(9)	تطور مختلف القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)	78
(10)	القروض الموجهة لمختلف القطاعات خلال الفترة (2015-2022)	80
(11)	صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2015-2022)	82
(12)	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2015-2022)	84
(13)	معدل تغير الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2015-2022)	88
(14)	تطور نسبة البطالة في الجزائر من اجمالي القوى العاملة خلال الفترة (2015-2021)	91
(15)	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2015-2022)	93
(16)	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2015-2022)	95

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
05	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	(01)
06	سياسة التوقف ثم الذهاب	(02)
09	رسم توضيحي لمربع كالدور السحري	(03)
38	ملخص لتأثير عمليات السوق المفتوحة على عرض النقود وسعر الفائدة	(04)
68	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2022-2015)	(05)
69	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2022-2015)	(06)
71	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2022-2015)	(07)
73	تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (2022-2015)	(08)
77	تطور إيرادات المحروقات خلال الفترة (2022-2015)	(09)
79	تطور مختلف القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2022-2015)	(10)
81	القروض الموجهة لمختلف القطاعات خلال الفترة (2022-2015)	(11)
83	صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2022-2015)	(12)
85	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2022-2015)	(13)
89	معدل تغير الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2022-2015)	(14)
91	تطور نسبة البطالة في الجزائر من اجمالي القوى العاملة خلال الفترة (2015-2021)	(15)
93	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2022-2015)	(16)
95	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2022-2015)	(17)



# المقدمة

يشكل الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة والعجز في ميزان المدفوعات لمختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، خطراً حقيقياً على اقتصاداتها وحتى أوضاعها السياسية والاجتماعية، لذا فإن مسألة علاجها كانت ولا تزال ضرورة حتمية وهدف أساسي لمختلف البلدان، وذلك من خلال استخدامها أدوات السياسة الاقتصادية المتمثلة بالسياستين المالية والنقدية، حيث تحتل أهمية كبيرة لكل البلدان على اختلاف درجات تطورها، حتى أصبح أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية فيها مرتبطاً بشكل واضح بأداء كل من السياستين المالية والنقدية، الأمر الذي جعلها تشغل تفكير الباحثين والحكومات والمنظمات الدولية في الأبحاث والدراسات الاقتصادية.

كما ذكرنا فالسياسة النقدية هي إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية إن لم تكن أهمها ومظهر من مظاهرها، حيث تعتبر الحجر الأساس في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، كونها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال أدواتها المباشرة أو غير المباشرة التي ينتهجها البنك المركزي بغية تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال التأثير على المعروض النقدي وحجم الائتمان، مما ينتج عنه زيادة في مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي ضبط وكبح التضخم إلى جانب تخفيض معدلات البطالة.

وقد طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات عبر مختلف المدارس الاقتصادية كل واحدة منها أعطت وجهة نظر مختلفة عن السياسة النقدية، حيث جاءت النظرة الكلاسيكية على أن النقود في الحياة الاقتصادية عبارة عن وسيلة للتبادل وتغطية المعاملات المختلفة فقط، حتى حدوث الأزمة الاقتصادية في 1929 وما نتج عنها من نقص في الطلب الفعال فظهر حينها قصور في الفكر الكلاسيكي، ومن هنا ظهر الفكر الكينزي من خلال جون مينارد كينز الذي أعطى للنقود والسياسة النقدية مكانة هامة، فزيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل لذلك فإن زيادة كمية النقود تؤثر في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي، لتحل بعدها السياسة النقدية الصادرة في الفكر النقدي والذي أكد على الدور الكبير للنقود في النشاط الاقتصادي.

واتباع مسار السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يوضح لنا أن الاقتصاد الجزائري لم يشهد سياسة نقدية واضحة المعالم، حيث عرفت الجزائر بعد الاستقلال إلى نهاية الثمانينيات ضعف في النمو الاقتصادي بشكل عام، واختلال التوازنات الداخلية والخارجية ومشاكل المديونية الخارجية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، حيث وضعت السياسة النقدية آن ذاك بصفة شكلية فقط دون أن يكون لها تأثير وتدخل فعلي، حتى بداية التسعينات ووضع قانون النقد والقرض 90-10، والذي من خلاله اتضح دور السياسة النقدية، وتبين أن البنك المركزي هو السلطة النقدية المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية، تبعثها بعد ذلك إصلاحات مختلفة لقانون النقد والقرض تماشياً والوضع الاقتصادي لكل فترة، وبالتالي فإن أثر انتقال الجزائر من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق منحها الحرية في التخطيط وتنفيذ السياسة النقدية مستعينة بأدواتها المختلفة، حيث يعتبر دور أدوات السياسة النقدية هاماً لتحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة في البحث عن التوازن الخارجي، تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض معدلات البطالة.



أولاً: اشكالية البحث

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2022؟

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الاشكالية الرئيسية الى الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تكمن أهداف السياسة الاقتصادية وما هي أدواتها؟
2. ما مدى أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ؟
3. هل تعتبر السياسة النقدية في الجزائر أداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟

ثانياً: فرضيات البحث

كإجابة مبدئية على الاشكالية الرئيسية تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- للسياسة النقدية دور رئيسي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وللإجابة مبدئياً على التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

1. تكمن أهداف السياسة الاقتصادية في تحقيق كل من النمو الاقتصادي والتشغيل واستقرار الأسعار داخليا واستقرار سعر الصرف خارجيا، عبر كل من السياسة المالية والنقدية؛
2. تعتبر السياسة النقدية أحد أهم أدوات تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية منذ ظهور الفكر الكينزي الى يومنا هذا؛
3. تم تفعيل السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض في 1990 وتساهم منذ ذلك الحين بفعالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ثالثاً: أهداف البحث

نتطلع من خلال هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة الاحاطة بمفهوم السياسة الاقتصادية وأدواتها وأهدافها؛
2. التعريف بالسياسة النقدية من خلال معرفة، تطورها عبر المدارس الاقتصادية المختلفة، أهدافها وأدواتها؛
3. استعراض مختلف الاصلاحات النقدية والبنكية في الجزائر من خلال التطرق لإصدار وتعديل قانون النقد والقرض؛
4. تقييم مدى فعالية الاصلاحات التي مست قانون النقد والقرض من خلال تفعيل دور السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات النقدية والحقيقية؛



5. معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2022.

### رابعاً: أهمية موضوع البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مدى فعالية السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، كونها تمثل أحد أهم أدواتها - بالإضافة إلى السياسة المالية، وذلك من خلال مساهمتها في التأثير على المتغيرات الحقيقية (كالنمو والتشغيل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات) عبر التأثير على المتغيرات النقدية كتغيير عرض النقود أو سعر الفائدة. ودراسة ذلك على حالة الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

### خامساً: أسباب اختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء اختيارنا لموضوع هذه الدراسة نذكر منها:

1. مراعاة طبيعة التخصص خلال المسار الجامعي (تخصص اقتصاد نقدي وبنكي).
2. الرغبة في فهم المواضيع المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والدور الفعال الذي تلعبه في توجيه الاقتصاد والدفع به نحو النمو من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية؛
3. محاولة الاطلاع على جانب مهم من جوانب السياسة الاقتصادية المتمثل في السياسة النقدية من خلال التعرف على ماهيتها، مراحل تطورها، أدواتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها؛
4. التعرف على مسار الإصلاحات النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري؛
5. تسليط الضوء على مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

### سادساً: حدود الدراسة

انطلاقاً من أهداف وطبيعة الدراسة والإمكانيات المتاحة فإن حدود الموضوع كانت كالآتي:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة التطبيقية حول دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري؛
- الحدود الزمنية: لدراسة دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر تم اختيار الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2022.



## سابعاً: المنهج المتبع والادوات المستعملة في البحث

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على كل من:

- المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدام هذا المنهج لعرض مختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، المتمثلة في كل من السياسة النقدية وأهداف السياسة الاقتصادية، وتحليلها، وابرار العلاقة الموجودة بينهما؛
- منهج دراسة الحالة: تم الاعتماد عليه في الفصل التطبيقي (الفصل الثالث) عند محاولة رصد دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال جمع المعلومات، تنظيمها وتحليلها بما يتماشى وموضوع البحث.

أما فيما يخص أدوات الدراسة أي أدوات جمع المعلومات وتحليلها فقد اعتمدنا على:

- المسح المكتبي فيما يتعلق بالجانب النظري من خلال الاطلاع على الكتب والمجلات والدراسات السابقة سواء كانت في شكل أوراق بحثية مقدمة لملتقيات علمية أو في شكل رسائل جامعية؛
- الوثائق الرسمية المتوفرة على المواقع الالكترونية لمؤسسات رسمية كبنك الجزائر أو الديوان الوطني للإحصاء أو البنك الدولي، والمتمثلة في كل من النصوص القانونية والتشريعية، والتقارير الدورية التي تصدرها هذه المؤسسات.
- أدوات التحليل الإحصائي، كالجداول الأشكال والمنحنيات.

## ثامناً: الدراسات السابقة

شكلت السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص مجال اهتمام الكثير من الباحثين، ومنه ظهرت العديد من الدراسات السابقة لنفس الموضوع أو مشابهة له، ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

1. دراسة ل: عبان شهرزاد، بعنوان: فعالية السياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد الكلي المطبق، جامعة الجزائر 03، 2018/2019، اين تناولت الاشكالية التالية: ما مدى فعالية السياستين النقدية والميزانية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)؟، والهدف منها ابرار أهمية الدور الذي تلعبه السياستين النقدية والميزانية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من بينها تحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة للنمو الاقتصادي، كما توصلوا كنتيجة للبحث إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من عدم التناسب بين الايرادات العامة والنفقات العامة، كذلك أن للسياسة الميزانية تأثير أكبر وأسرع من السياسة النقدية كما تبين أن تأثير السياستين على النمو الاقتصادي خلال المدى القصير من خلال استخدام مؤشري الانفاق الحكومي والايرادات الجبائية، كان ضعيفا لكلا السياستين.



2. دراسة لـ بن البار أمحمد، بعنوان: أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016، أين تناول الأشكالية التالية: ما مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014؟، والهدف منها ابراز مشكلة التضخم التي تعاني منها دول العالم سواء المتقدمة أو النامية مثل الجزائر، ودور السياستين النقدية والمالية في معالجتها، كما توصلوا كنتيجة للبحث إلى أن السياسة النقدية تعتبر جزءا هاما من السياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار، أيضا تعتمد السياسة الاقتصادية في مواجهتها للتضخم على أدوات السياسة النقدية، أما في حالة الجزائر توصلوا إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهد ارتفاعا طول فترة الدراسة وهو الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لوجود التضخم، كما يعد التضخم تولد عن الاصدار النقدي نتيجة التوسع في الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

3. دراسة لـ رشيد بو عافية، بعنوان: السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر من (2000-2010)، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، أين تناول الأشكالية التالية: هل استطاعت السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر أن تساهم بفعالية في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة من (2000-2010)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتقويم الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى إبراز السياسات الاقتصادية الكلية وكيفية أدائها في الجزائر، كما توصل كنتيجة للبحث ومن خلال تقارير المنظمات الدولية هناك ما يقارب 1.3 مليار من البشر يعتبرون فقراء، كما أن تحقيق السياسة الاقتصادية لأهدافها النهائية من خلال مربع كالدور السحري سيؤدي بالضرورة إلى التخفيف من ظاهرة الفقر بشرط أن يكون النمو الاقتصادي المحقق لصالح الفقراء، أما فيما يخص الجزائر فإن السياسة الاقتصادية من الاستقلال وهو رهينة قطاع المحروقات فقط مع ضعف القطاع الانتاجي خاصة الذي يؤدي لزيادة الاستثمارات وتوفير مناصب شغل وبالتالي الحد من ظاهرة الفقر، إلا أن هناك تحسن نوعا ما في العقد الاخير من خلال تراجع معدلات الفقر الذي يدل على نجاعة السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت دور السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الأربعة معا (النمو الاقتصادي كهدف رئيسي، تحقيق التشغيل، تحقيق استقرار الاسعار والتوازن الخارجي) للسياسة الاقتصادية، ومنه معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف، كما تناولت حالة الاقتصاد الجزائري الذي ينفرد بخصائص معينة تجعل من تطبيق السياسة النقدية مرهون الى حد كبير بأسعار المحروقات في السوق الدولية.

### تاسعا: هيكل البحث

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة واختبار مدى صحة فرضيات البحث المقترحة، قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، فضلا عن المقدمة والخاتمة،

- الفصل الاول: الذي قمنا فيه بإعطاء وصف شامل للسياسة الاقتصادية من خلال ثلاثة مباحث، الاول أوضحنا فيه ماهية السياسة الاقتصادية من خلال تعريف السياسة الاقتصادية وتبيان أنواعها والفاعلون فيها وايضاح أهميتها، أما المبحث الثاني شرحنا فيه الاهداف الاساسية التي تسعى لتحقيقها السياسة الاقتصادية من خلال أربعة مطالب، أما المبحث الاخير تحدثنا فيه عن مكونات السياسة الاقتصادية وتعمقنا في السياسة المالية من خلال ماهيتها في أربعة مطالب.
- الفصل الثاني: تحدثنا فيه عن السياسة النقدية بالتفصيل كونها موضوع الدراسة من خلال ثلاثة مباحث، الاول أوضحنا فيه ماهية السياسة النقدية من خلال التعريف والتطور والانواع، والمبحث الثاني وصفنا فيه أدوات السياسة النقدية المختلفة من خلال ثلاثة مطالب، أما المبحث الاخير تحدثنا فيه عن الاهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها من خلال ثلاثة مطالب.
- أما الفصل الثالث: وهو الفصل التطبيقي الذي درسنا فيه حالة الجزائر، تمثل في عرض النتائج والاحصائيات والبيانات ومناقشتها من خلال ثلاثة مباحث بينا فيها تطور السياسة النقدية في الجزائر وفعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

### عاشرا: صعوبات البحث

أثناء القيام بهذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات والعراقيل، نذكر منها:

1. عدم تجانس الاحصائيات وتضاربها من مصدر إلى آخر وصعوبة الوصول إلى بعض التفاصيل منها وكذا صعوبة الحصول عليها في شكل سلسلة زمنية؛
2. عدم التناسق بين الجانب النظري والواقع؛
3. نقص كبير في الكتب التي تتناول اصلاحات النظام المصرفي الجزائري.

# الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية



## تمهيد:

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية والنيوكينزية وما بعدها، وفي وقتنا الحاضر أصبح للسياسة الاقتصادية أهمية قصوى لا يمكن تغافلها، فقد شهد العالم خلال القرن العشرين تحولات اقتصادية هامة شملت جميع جوانب الحياة الاقتصادية، حيث يمثل الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة وعجز ميزان المدفوعات في مختلف البلدان خطرا حقيقيا على استقرار اقتصاداتها، ولذا فإن مسألة علاجها أصبحت ضرورة حتمية وغاية لابد منها لجميع البلدان من خلال تبنيها أدوات السياسة الاقتصادية متمثلة في السياستين النقدية والمالية التي تجلت أهميتها باعتبارها أسلوبا لإدارة اقتصاداتها الوطنية ودافعا نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيها، كل هذه التحولات جعلت من السياسة الاقتصادية الشغل الشاغل لمتخذي القرار في كل دول العالم.

وقمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية
- المبحث الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية
- المبحث الثالث: مكونات السياسة الاقتصادية

## المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

استخدمت السياسة الاقتصادية من طرف الاغريق لتدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم ادارة الدول، ومنها أنها تعني طريقة الحكم، وتبرز أهميتها في كونها تعالج مشكلات المجتمع كالبطالة والتضخم، كما أنها تتناول مختلف الوسائل التي يستخدمها الأفراد والجماعات في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية وخاصة المشكلات التي تواجه الاقتصاد الكلي كتنسيق مستويات الانتاج والعمالة، الأسعار ومعدلات النمو في الاقتصاد القومي من خلال استخدام أدواتها المتمثلة في السياسة المالية والنقدية، والتي سنتطرق إليها من خلال المطالب التالية.

## المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة من الاجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

كما تعرف السياسة الاقتصادية بأنها برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإدارية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع<sup>1</sup>.

السياسة الاقتصادية مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة<sup>2</sup>.

إن السياسة الاقتصادية تهدف في الاجل الطويل إلى الوصول لعدد من الغايات والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة وتحسين مستوى معيشة المواطن، وتختلف الغايات عن الأهداف فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى الغايات، بينما الوسائل تمثل الادوات التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الاهداف، ويضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على انها مجموعة الاهداف والأدوات الاقتصادية

<sup>1</sup> - مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018، ص 32.33.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 208.

والعلاقات المتبادلة بينهما، وبالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن الأهداف المنشودة والأدوات المستعملة والزمن المطلوب لتنفيذها<sup>1</sup>.

تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية إلا أنها تصب في نفس المعنى فتطبيق السياسة الاقتصادية يكون من قبل السلطات العامة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المناسبة لذلك، والتي لا تتناقض نتائج تطبيقها مع الوضع الاقتصادي أو الأهداف التي تسعى السلطات العامة لتحقيقها<sup>2</sup>.

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات واجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف، لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:

✓ تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي؛

✓ زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار.

### المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية كما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup>- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 74.75.

<sup>2</sup>- محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 16، المسيلة، الجزائر، 2016، ص 266.

<sup>3</sup>- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 77-81.

الجدول رقم (1): المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
الأجل الطويل	الأجل القصير	المدة
تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات	الهدف
نوعية	كمية	الآثار

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى،

بيروت، لبنان، 2010، ص77.

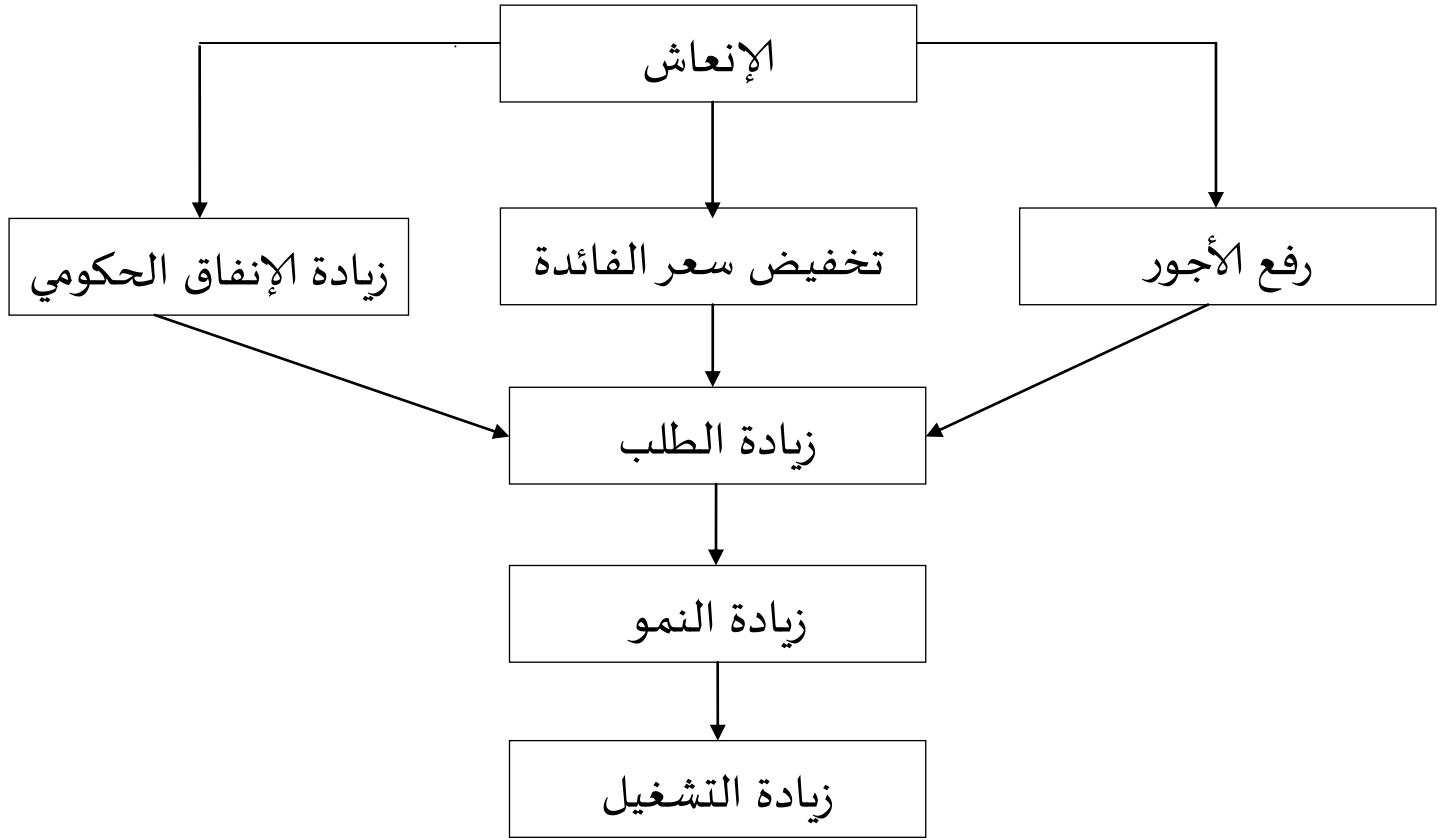
أولاً: السياسة الاقتصادية الظرفية

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

✓ **سياسة الاستقرار:** وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والاجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وتركز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الاجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية).

✓ **سياسة الانعاش:** وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الانتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والانعاش عن طريق الاستثمار.

الشكل رقم (1): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش



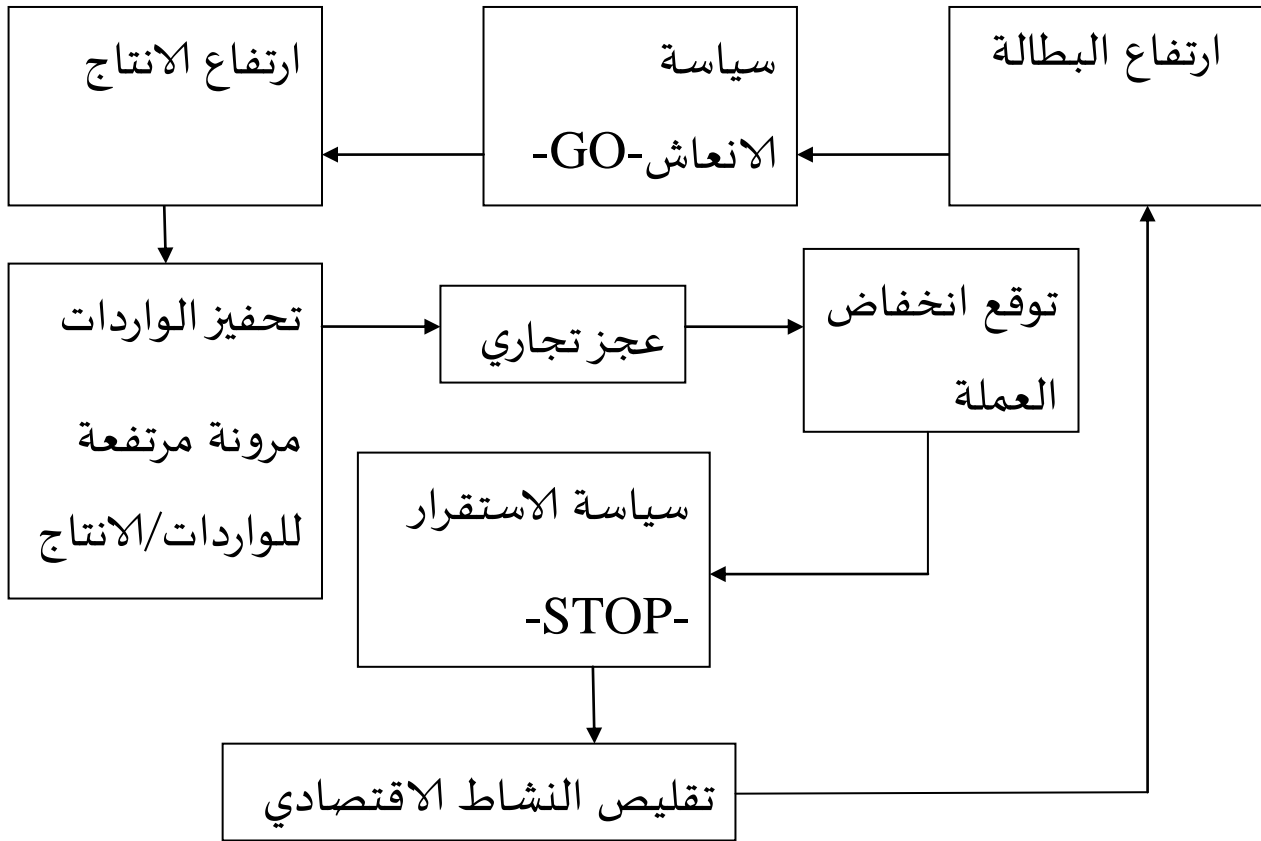
المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت،

لبنان، 2010، ص 79.

✓ سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الاجبارية وتجميد الاجور ومراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

✓ سياسة التوقف ثم الذهاب: تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية.

الشكل رقم (2): سياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى،

بيروت، لبنان، 2010، ص80.

### ثانيا: السياسة الاقتصادية الهيكلية

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قريبا من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال:

دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الانعاش التي تقوم على أساسا التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.

### المطلب الثالث: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية

إذا كانت السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرفات السلطات العمومية في المجال الاقتصادي بشكل واع وهادف، فإن هذا لا يعني أن التدابير المتخذة تتم من قبل جهة واحدة، ولهذا نميز بين العديد من السلطات الاقتصادية تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

#### ✓ البنك المركزي:

وهو سلطة نقدية يتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف درجة انفراده باتخاذ القرار تبعاً لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها.

#### ✓ المجموعات الجهوية والمحلية:

ولها دور متغير بحسب قوتها ودرجة لا مركزية السلطة، ففي ألمانيا تضمن البلديات و Lander 45% من النفقات العمومية.

#### ✓ الجمعيات المهنية المنظمة:

وتتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية...إلخ، تكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة، بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطات العمومية.

<sup>1</sup>- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص51.

### ✓ الحكومة المركزية:

وتتكون من الوحدة أو الوحدات المؤسسية التي تتكون منها الحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة المركزية وتمولها بصفة رئيسية.

### المطلب الرابع: أهمية السياسة الاقتصادية

تكتسب السياسة الاقتصادية أهميتها من خلال المحورية في الاقتصاد الوطني وعلاقتها المباشرة بكبرى الانشغالات والمعوقات التي تواجه أي اقتصاد يسعى للتنمية مثل البطالة والتضخم.

وتتمحور أهمية السياسة الاقتصادية في كونها عاملا فعالا يتدخل في<sup>1</sup>:

✓ الاستخدام التام: وتعني به الأمثل لجميع الطاقات والوفرات الاقتصادية ثم تشغيلها بصورة فعالة؛

✓ استقرار الاسعار: وما ينجر عنه من استهداف التضخم والقضاء على أسباب وجوده؛

✓ تحقيق النمو الاقتصادي: وهو الدور المنوط للحكومة الذي يتمثل في الانتقال الموجب من دخل إجمالي إلى آخر؛

✓ توازن ميزان المدفوعات: والذي يعني استقرار المبادلات الخارجية للحكومة مع باقي العالم الخارجي.

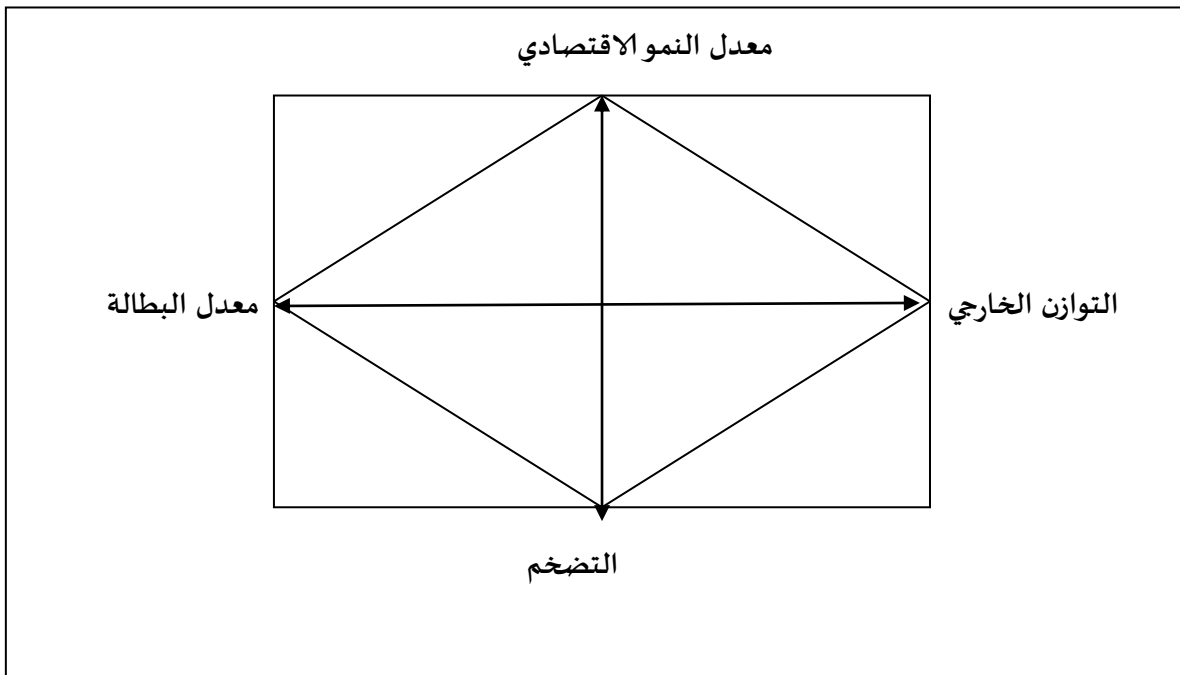
<sup>1</sup> - مصطفى جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.



### المبحث الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية

تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الانجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع السحري لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر من نسج الخيال والمربع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية.

#### شكل رقم (3): رسم توضيحي لمربع كالدور السحري



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص34.

### المطلب الأول: البحث عن النمو الاقتصادي

وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للمداخيل وثروة الأمة فعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الانتاج.

كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكنها حاليا إدراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث، تدهور البيئة، الآثار الخارجية.

كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي الذي يتكون من الأنشطة غير المصرح بها وأحياناً غير الشرعية، ويعتبر حجم القطاع الموازي هاماً في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام. إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل، يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي، ذلك إن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية.

يعبر محاسبياً عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

أو: الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات - مجموع الواردات.

يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي والناتج المحلي الخام الحقيقي، ذلك أن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الانتاج بأسعار الجارية، ومن هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغير الاسعار لا الكميات، ومن أجل إزالة أثر السعر نلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات وهذا بقسمة الناتج الداخلي الخام الاسمي على مؤشر الاسعار.

وبالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى<sup>1</sup>.

تجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي، فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي المحتمل (الكامن) الذي يعبر عن مستوى الانتاج القابل للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الانتاجية لكل عوامل الانتاج، وبصفة خاصة العمل.

ومن هنا فإن الناتج المحلي الخام الكامن هو الناتج المحلي الخام الذي يضمن التشغيل الكامن.

يسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي بفجوة أوكن OKUN .

فجوة أوكن = الناتج المحلي الخام الكامن - الناتج المحلي الخام الفعلي.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 34-38.

### المطلب الثاني: البحث عن التشغيل الكامل

يتم البحث عن التشغيل الكامل لان تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع، والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، إلا ان التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الانتاج والتي من بينها طبعاً العمل.

ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

إجمالي السكان: ويضم فئتين من السكان النشطين وغير النشطين.

وينقسم السكان النشطون إلى عاملين و إلى عاطلين.

ويعرف مكتب العمل الدولي العاطل: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد لكن دون جدوى.

ومنه فإن: معدل البطالة = عدد العاطلين / مجموع عدد السكان النشطين.

وقد عرف بيرفردج Perfrdj التوظيف الكامل بأنه وجود وظائف خالية تزيد على عدد العاطلين، أما الاقتصادي بيرنس BURNS فقد عرف التوظيف الكامل على أنه عدد الوظائف الشاغرة بالأجور السائدة يكون بنفس حجم العاطلين و ان سوق العمل منظم، بحيث أن كل شخص قادر ومستعد و يبحث عن العمل بالفعل يستطيع أن يحصل على العمل في فترة وجيزة أو بعد الحصول على بعض التدريب.

وبعبارة أخرى يقصد بالتشغيل الكامل في مفهومه الواسع الاستعمال الكامل للطاقات الانتاجية، بحيث لا تبقى بعض الموارد معطلة مما يحول دون الوصول إلى تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد المتاحة، وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم<sup>1</sup>.

أما عن المفهوم الضيق لمصطلح العمالة الكاملة، فيمكن القول بأن التوظيف الكامل هو العمل على تحقيق أدنى مستوى ممكن من البطالة ويتراوح هذا المستوى ما بين 4% و 5% من إجمالي اليد العاملة، ويرى بعض الاقتصاديين أن المعدل المسموح به هو 3% أما أبا ليرنر Abeba Lerner فقد رأى أن 2% هو رقم كاف لكي يعمل الاقتصاد بكفاءة.

<sup>1</sup> - فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى،

عمان، الأردن، 2018، ص 16.

### المطلب الثالث: البحث عن التوازن الخارجي

هو توازن ميزان المدفوعات والذي يعرف على أنه بيان يسجل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة معينة تقدر عادة بسنة بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج، وهو سجل كامل يسجل الحقوق الدولية للدولة والديون الدولية خلال فترة معينة، كما يتألف من جانبين أحدهما دائن تقيد به كافة العمليات التي يترتب عليها حصول الدولة على مبالغ من الخارج مثل الصادرات ويكون موجب، والآخر مدين وهو الجانب السالب تقيد به كافة العمليات التي يترتب عليها دفع الدولة لمبالغ للخارج مثل الواردات<sup>1</sup>.

إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصادات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة العجز إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة، ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي صفر.

حيث يتكون ميزان المدفوعات من<sup>2</sup>:

- ✓ **الميزان التجاري:** هو الفرق بين صادرات وواردات السلع، وتحليله مفيد من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري، لأن إدارة الجمارك بإمكانها تقديم بيانات بخصوص تجارة السلع قبل توفير البيانات عن التجارة في الخدمات بمدة طويلة؛
- ✓ **ميزان الحساب الجاري:** وهو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والدخل والتحويلات، ويقاس التغير في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما، ولا يشير عجز الحساب الجاري بالضرورة إلى الحاجة إلى تصحيح السياسة العامة، لأن الاختلال قد يكون مؤقتا نتيجة انخفاض أسعار الصادرات، أما استمرار هذا العجز فيتطلب القيام بإجراء تصحيحات في السياسات العامة؛
- ✓ **الحساب الرأسمالي:** من الضروري أن يتم تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق زيادة الخصوم الأجنبية أو خفض الأصول الأجنبية، وتشكل هذه التدفقات المالية الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات حيث يسجل صافي الاقتراض الأجنبي والتحويلات الرأسمالية للاقتصاد، أما التحويلات المالية غير النقدية المكونة للحساب فهي حاصل مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي الاقتراض الأجنبي.

<sup>1</sup>- رشيدة عباس العوض محمد صالح، أثر سياسات النقد الأجنبي في ميزان المدفوعات، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 24، برلين، ألمانيا، 2023، ص 61.

<sup>2</sup>- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

يتبلور هدف التوازن الخارجي والتأثير الايجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معين للقروض الخارجية وتخفيض أعبائها<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: التحكم في التضخم

الذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، يرى كالدور من الافضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وبالتالي فقدان الثقة من طرف الاعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية<sup>2</sup>.

يتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها<sup>3</sup>:

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:** الذي يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ويهتم في العادة بأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات؛
- **الرقم القياسي الضمني:** يتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروباً في مئة، حيث يضم جميع أنواع السلع والخدمات وجميع أنواع الأسعار؛
- **معامل الاستقرار النقدي:** ينطلق من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الانتاج المحلي الحقيقي تكون مناخاً مساعداً لظهور التضخم، نتيجة الاختلال بين الانفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات؛
- **معياري فائض الطلب:** الذي ينطلق من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات تنتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي؛
- **معياري الإفراط النقدي:** المعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود، فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم

<sup>1</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 216.

<sup>2</sup>- محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 267.

<sup>3</sup>- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 49.

### المبحث الثالث: مكونات السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية من السياسات الاقتصادية التي عرفت دراسات وتطورات طول مسار التاريخ الاقتصادي، وهذا راجع لأهميتها في تسوية الاختلالات كذلك الدور القيادي الذي تمارسه في تسيير النشاط الاقتصادي، ومدى ارتباطها ببعضها البعض لمواجهة الازمات الاقتصادية.

حيث تتمثل السياسة النقدية في الرقابة التي يسلطها البنك المركزي على المعروض النقدي والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني، أما السياسة المالية سندرسها من خلال مفهومها، تطورها وادواتها في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

يأتي مفهوم السياسة المالية من خلال الدور التي تمارسه في السياسة الاقتصادية بصفة عامة وذلك من خلال تطور المالية العامة من نفقات عامة وإيرادات عامة حيث يمكن تعريفها كما يلي:

السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتسيير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها، أو يمكن تعريفها بأنها مجموعة الإجراءات التي شهدت تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي تتضمن تكييفها كليا لحجم الانفاق العام والإيرادات العامة وتكييفها نوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة<sup>1</sup>.

تعرف أيضا بأنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، فيما تتضمنه تكييفها كليا لحجم الانفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد القومي، ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين<sup>2</sup>.

وتعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، ذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، فهي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الانفاق العام وتسيير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 24.

<sup>2</sup> - مختاري مصطفى، السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية والدراسات الاقتصادية، العدد 225، الجزائر، 2016، ص 135.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 139.

كما عرفها صندوق النقد الدولي على أنها الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها، وتوجيه نفقاتها توجيها فعالا ودقيقا، ويتضح هذا من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة باعتبارها السلطة ذات السيادة من أجل تحصيل الإيرادات العامة ومواجهة النفقات العامة، وذلك للوصول الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

### المطلب الثاني: السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية

مرت السياسة المالية بأشكالها الحيادية والمتدخلة بثلاثة مراحل أساسية كانت بدايتها بالمدرسة الكلاسيكية، ثم بعدها جاء الفكر الكينزي، وأخيرا الفكر الاشتراكي وسننترق الى هذه المراحل من خلال هذا المطلب كما يلي:

#### أولا: السياسة المالية في المدرسة الكلاسيكية

في هذه المرحلة كان الافراد يتولون النشاط الاقتصادي من دون تدخل الدولة، حيث كانت تحجم عن التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي كما شهبها زعيم المدرسة الكلاسيكية آدم سميث رجل الحراسة الليلي، واستنادا على هذه الافتراضات للفكر الكلاسيكي يتحدد نطاق المالية العامة في دراسة الوسائل التي تقوم عليها الدولة، من خلال الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة، وعلى ذلك أصبح النشاط المالي للحكومة نشاطا محايدا، وهذا يعني ان السياسة المالية التقليدية المنبثقة عن المذهب الكلاسيكي تجعل هدفها نحو المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة دون التأثير في تحقيق الأهداف العامة، وهذا مما ينعكس على اعطاء دور ضيق للإنفاق العام على اعتبار أن التوسع في الانفاق يعد خطرا لا يجوز الاقتراب منه عدا دوره في تمويل الوظائف العامة التقليدية على اعتبار أن تلك الوظائف غير منتجة، حيث أن تبرير الكلاسيكيين في وجوب توازن الميزانية العامة يبدو واضحا من خلال معارضتهم للفائض أو العجز، ومنه يتضح أن الفكر الكلاسيكي ينتهي الى عدم إعطاء أهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية، وبالتالي لا يكون لها الدور المهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

<sup>1</sup> - كمال قويدري، السياسة المالية وأثرها على الاستثمار، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006، ص 23.

### ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكينزي

لم يدم تحييد دور الدولة بشكل مستمر إذ ان تعاقب الازمات في النظام الرأسمالي دفع بالعديد من الاقتصاديين الى ضرورة تدخل الدولة وخاصة بعد الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث جاء في هذا المجال جون مينارد كينز بعلاجات مناسبة، حيث كان العلاج المناسب يتجلى بضرورة العمل على تعويض العجز في الطلب الكلي وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية تقوم بها الدولة لدعم النشاط الاستثماري الخاص، ومن هنا برزت أهمية السياسة المالية والتدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها في التغيير من معدلات الضرائب والانفاق الحكومي، ففي حالة الركود يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الافراد والشركات وبالتالي يزيد الدخل فيزداد الطلب الكلي مما يحث المنتجين على زيادة إنتاجهم وزيادة العمالة، وعند التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الانفاق الحكومي مع تكوين فائض في الميزانية العامة لامتصاص جانب القوة الشرائية، والجدير بالذكر أن هذا التوجه الكينزي قد أضاف تطوراً جديداً للفكر الاقتصادي الكلي من خلال إعطائه دوراً مهماً للتأثيرات المالية في الاقتصاد عكس النظرية الكلاسيكية، حيث يتضح أن الدولة من وجهة النظر الكينزية تعد عاملاً اقتصادياً لا يمكن التغاضي عنه فهي تحصل على الدخل وتقوم بالإنفاق كما تمارس الادخار والاستثمار، كما دعا كينز إلى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي<sup>1</sup>.

### ثالثاً: السياسة المالية الاشتراكية

يطلق عليها السياسة المالية المنتجة حيث أنه مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي وازدهار المفاهيم الاشتراكية، بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية الذي لم يكتفي بمجرد التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الانتاج، حيث أصبحت الدولة تنتج جنباً إلى جنب مع الافراد ومنه زيادة دور وفعالية السياسة المالية في الفكر الاشتراكي، إلا أنه لا بد أن نشير هنا أن الكثير من الدلالات الحالية توضح أن هناك مراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يجعلها أكثر توازن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار البازوري، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2010، ص 52-56.

<sup>2</sup> - لطيفة كلاخي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28.



### المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

تتمثل في تلك الأدوات التي تستعملها الدولة بغرض دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وتحقيق أهداف السياسة المالية التي أصبحت تتخذ دوراً فعالاً ولم تعد محايدة، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية المكونة من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية والموازنة العامة كما يلي:

#### أولاً: النفقات العامة

أدى تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها إلى تطور النفقات العامة فلم يعد دور النفقات يقتصر على تمويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية التي سوف نعرض مفهومها، أركانها وأثارها الاقتصادية.

#### 1- مفهوم النفقات العامة:

يعبر الإنفاق العام عن إجمالي المبالغ النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة لغرض إنتاج السلع والخدمات الهادفة لإشباع الحاجات العامة المتنوعة والمدفوعات التحويلية وتسديد أقساط الدين العام وفوائده<sup>1</sup>.

#### 2- أركان النفقات العامة

من التعريف السابق نستنتج أركان النفقة العامة كما يلي:

- ✓ النفقة العامة مبلغ من المال، حيث يتطلب قيام الدولة بنشاطها المالي الذي يستهدف إشباع الحاجات العامة توفر بعض الأموال الاقتصادية اللازمة وتخصيصها لهذا الغرض، كأن تلجأ الدولة إلى أخذ الأموال وسلع عنوة دون دفع تعويض عادل، كما انتقلت النفقة العامة من الدفع بالمقابل العيني إلى استخدام النقود نظراً لخصائصها كسهولة الرقابة عليها وتطبيق مبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل النفقة؛
- ✓ المعيار الوظيفي حيث تأخذ في حسابها تطور الدولة، واتساع نطاق نشاطها المالي، أي تتحدد طبيعة النفقات العامة على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها النفقة، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو بعض الأشخاص الخاصين الذين تفوضهم الدولة؛
- ✓ لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى تكون نفقة عامة بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة إلى إشباع حاجة عامة، حيث أن وجود حاجة عامة من الأفراد يجب أن تتولى الدولة أو الهيئات العامة إشباعها نيابة عنهم، كذلك في حالة قيام الدولة بإشباع حاجة خاصة لبعض الفئات يؤدي ذلك إلى اختلال مبدأ المساواة بين المواطنين

<sup>1</sup> - حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر، دار الميازوري، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص 37.

### 3- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

أصبحت النفقات العامة من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير في الاقتصاد وذلك كما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ **أثر النفقات العامة على الإنتاج:** حيث مما لا شك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل، وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو العيني:
- ✓ **أثر النفقات العامة على الاستهلاك:** حيث يقصد بها تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، ويكون ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر كإجراء السلع التي تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو كالإنفاق على الصحة والتعليم التي تكون لها آثار غير مباشرة:
- ✓ **أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل:** يقصد به استخدام الوسائل المالية وغير المالية، أي أن إعادة التوزيع تتطلب المقارنة بين حالتين، حالة يتم فيها توزيع أولي للدخل فتدخل الدولة لتغيير هذه الحالة، إلى حالة لا تقوم فيها الدولة بإجراء تغيير في التوزيع، الذي يكون في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة التي تجعله أقرب إلى المساواة.

### ثانياً: الإيرادات العامة

والتي تعتبر الأداة الثانية للسياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي والتي لها أهمية كبيرة نظراً للفعالية والمرونة التي تتميز بها.

#### 1- مفهوم الإيرادات العامة

تعرف على أنها الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها وهي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة، وكون كل إيراد تحصل عليه الدولة يعني اقتطاع جزء من دخول الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وتأثير ذلك على ثروتهم وقراراتهم الاقتصادية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، داروائل للنشر، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2016، ص ص54-

<sup>2</sup> - جهاد سعيد الخصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، داروائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 65.

## 2- مصادر الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة للدولة أهم أدوات السياسة المالية، ولذلك اختلفت مصادر التمويل من دولة لأخرى من حيث العدد والتسميات، وعموماً تتمثل مصادر الإيرادات العامة في: الضرائب والرسوم بأنواعها المختلفة، الإيرادات العامة للدومين والتي يقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة أو خاصة، والقروض العامة والخاصة.

## 3- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

لا تقل أهمية الإيرادات العامة عن أهمية النفقات العامة، حيث يمكن استخدامها في الأخرى للتأثير على الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تستطيع على اختلاف أدواتها أن تحقق أثارا مباشرة أو غير مباشرة على الدخل والأوضاع الاقتصادية، فقد تلجأ إلى استخدام القطاع الضريبي كعامل مؤثر على الوضع الاقتصادي، حيث تعتبر الضريبة دائما الأداة الأكثر فاعلية، ففي حالة الكساد تقوم السلطات المالية بانتهاج سياسة مالية توسعية، وذلك بتخفيض معدلات الضرائب التي ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والنتائج المحلي الاجمالي، أما في حالة التضخم فإن السلطات المالية تقوم برفع معدلات الضرائب لمحاولة كبح مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق السياسة المالية الانكماشية، كما يعتبر الإنفاق العام و الضرائب من الإيرادات العامة سياستان متلازمتان بحيث أنه في حال وجود تضخم تزيد الحكومة من معدلات الضرائب أو تخفض معدلات الإنفاق أو كلاهما، والعكس تماما في حالة الكساد تزيد الدولة من الإنفاق الحكومي أو تخفض معدلات الضرائب أو كلاهما، وكلا من الإنفاق الحكومي والإيراد الحكومي يشكلان الموازنة العامة وهي الأداة الثالثة للسياسة المالية<sup>1</sup>.

## ثالثا: الموازنة العامة

تمثل الأداة الثالثة للسياسة المالية والتي سنتطرق إليها من خلال المفهوم والتأثير.

## 1- مفهوم الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة هي وثيقة تعدها الحكومة سنويا، وتعرض فيها توقعاتها لإيرادات الدولة خلال السنة المالية القادمة فضلا عن برمجة نفقاتها، وتعد وفقا لقواعد وضوابط يحددها منظم لقوانين المالية بهدف تحسين مقروئيتها وشفافيتها ومصداقيتها في أعين المواطنين، ويعتمدها في العادة البرلمان بعد جلسة تصويت تسبقها جلسات نقاش

<sup>1</sup> - رشيد بو عافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، قسم

علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011، ص 32.

وتعديل، كما تعرف أيضا بأنها بيان مفصل يوضح فيه تفاصيل جميع الإيرادات المتحققة للحكومة خلال فترة زمنية معينة ومصادرها، بالإضافة إلى جميع النفقات المتكبدة خلال نفس الفترة وطرق إنفاقها<sup>1</sup>.

## 2- مبادئ الميزانية العامة

من خلال التعريف السابق تتمثل المبادئ الأساسية للميزانية العامة في<sup>2</sup>:

✓ **سنوية الميزانية:** حيث تعني أن تقدير الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها والموازنة بينهما ينبغي أن تتم بشكل دوري وبصورة مستمرة وعادة ما تكون في نهاية كل سنة، ولا تعني أنها ينبغي أن تكون سنة تقييمية بل أن تاريخ بدايتها ونهايتها يجري تحديده بشكل يراعى فيه أوضاع الدولة الاقتصادية؛

✓ **وحدة الميزانية:** تعني أن تضمين الميزانية كافة التقديرات الخاصة بإيرادات الدولة ونفقاتها ولكل المؤسسات والجهات التابعة للدولة في ميزانية واحدة، بحيث تشمل جميع النشاط المالي للدولة؛

✓ **عمومية الميزانية العامة:** يعني شمولها لإجمالي التقديرات الخاصة بكافة الإيرادات العامة والنفقات العامة، بحيث لا يتم إجراء أي مقاصة بين النفقات والإيرادات سواء على المستوى الإجمالي أو التفصيلي، أي لا يتم خصم نفقات أي جهة من إيراداتها ودون إظهار صافي هذه الإيرادات والنفقات؛

✓ **توازن الميزانية العامة:** أي تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة في الميزانية العامة، وبدون فائض أو عجز في أحد الطرفين، لأن العجز مثلا يؤدي إلى الاقتراض الذي يكون له آثار في المستقبل.

حيث أن الموازنة العامة تعمل من خلال الإنفاق العام والإيراد العام، فتحقق الموازنة عجزا في حالة الكساد وفائضا في حالة التضخم، فتزيد الدولة الإنفاق في حالة الانكماش وتخفضه في حالة التضخم والعكس بالنسبة للإيراد.

## المطلب الرابع: أهداف واتجاهات السياسة المالية

مع اتساع دور الدولة في الاقتصاد، أصبح لازما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني، وذلك بتحديد أهداف السياسة المالية واتجاهاتها.

<sup>1</sup> زيدان محمد فياض الخطار، الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 50، بلدية بيرين الجديدة، الأردن، 2022، ص 557.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 284-296.

### أولاً: أهداف السياسة المالية

تستهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر الى تحقيق أهداف متعددة، تجعل من نشاط الحكومة عملاً متناسقاً مع نشاط الافراد وتندمج معهم، وتوحد الاهداف والجهود التي تتمثل في<sup>1</sup>:

- ✓ **تحقيق الكفاءة الانتاجية:** السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الانتاجية؛
- ✓ **تحقيق العمالة الكاملة:** السياسة الحكومية تلعب دوراً فعالاً في تحديد مستوى العمالة ومستويات الاجور والاسعار، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ **تحقيق التقدم الاقتصادي:** من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الانتاج من سلع وخدمات، ويعتبر مقياساً للتقدم الاقتصادي، وهذا هو هدف النمو الاقتصادي الذي تسعى اليه الدولة من خلال السياسة المالية، والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها تقدم التكنولوجيا وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها؛
- ✓ **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:** أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة في المجتمع من خلال أدوات السياسة المالية (تساوي الإيرادات والنفقات)؛
- ✓ **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة.**

### ثانياً: اتجاهات السياسة المالية

يوجد اتجاهان للسياسة المالية أحدهما توسعي والآخر انكماشى وذلك كما يلي<sup>2</sup>:

#### 1- الاتجاه التوسعي للسياسة المالية

ويظهر هذا عندما يعاني الاقتصاد من حالة ركود أو كساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزى ذلك قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب

<sup>1</sup>- لطيفة كلاخي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

<sup>2</sup>- محمد شاهين، السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2018، ص ص 29، 30.

الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الانتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل والقضاء على البطالة، ويتم ذلك من خلال:

- زيادة الانفاق الحكومي؛
- تخفيض الضرائب؛
- المزج بين الأدوات معا.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود في الميزانية ويمول هذا العجز من خلال الاقراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي من خلال التوسع في الاصدار النقدي، حيث يترتب على هذه السياسة التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يزداد مستوى الدخل وعلاج القصور في مستوى التشغيل والبطالة.

## 2- الاتجاه الانكماشى للسياسة المالية

يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية متمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع وسوء توجيه الاستثمارات وغيرها من الآثار السلبية ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي، ورغم افتراض ثبات الأسعار في هذا التحليل إلا أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل تتجه الأسعار للارتفاع، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع من خلال:

- تخفيض الانفاق الحكومي؛
- زيادة الضرائب؛
- المزج بين الأدوات معا.

أي تعمل على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة، والتي يترتب عليها تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.

## الخلاصة:

تلعب السياسة الاقتصادية دورا كبيرا في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، وتنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديون، فالأهمية التي تكتسبها في تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، جعل من صانعيها اتخاذ كل التدابير اللازمة لإعدادها على أحسن وجه من أجل تحقيق أهدافها بشكل مقبول، وذلك من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية التي سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية



تمهيد :

تستخدم الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف التي ترجو الوصول إليها سواء خلال الفترة القصيرة أو طويلة الأجل، ومن بين أهم هذه السياسات السياسة النقدية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها سواء بالاعتماد على أدواتها الكمية أو النوعية، ومن ذلك يمكن القول أن السياسة النقدية ذات علاقة بالنقد نفسه وبالجهز النقدي كله خاصة منه الجهاز المصرفي، وقد اختلفت أفكار وتوجهات الاقتصاديين حول فعالية السياسة النقدية، فمنهم من يرى بأنها ذات فعالية كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة ومنهم من يرى عكس ذلك، وينادي بتبني سياسة مالية مختلفة عن السياسة النقدية في الأدوات وطريقة التنفيذ ولكنها تشترك معها في الهدف النهائي العام، كما أن تطور المجتمعات الصناعية و الاقتصادية تأثير على السياسة النقدية نظرا لهذا التعقيد في الاجراءات ووسائل تطبيقها، لكن ستبقى الأهداف العامة والخاصة الأساس الذي تقوم عليه هذه السياسة.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
- المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
- المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية

### المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

#### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وشروط نجاحها

لقد ظهر الاهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي انطلاقاً من الأزمات النقدية، حيث أن السياسة النقدية تمثل أداة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، كما طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات تبعاً لتطور النظريات، ويتم تعريف السياسة النقدية كما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: تعريف السياسة النقدية

تشير السياسة النقدية إلى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل.

ويرى كانت (Cant) "أن السياسة النقدية هي مجموع الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد لبلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل".

بنفس الاتجاه يرى براذر (Prather) "أن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تستخدمها السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي أو الخزينة".

في حين عرفها ساو (Saw) "بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليها".

"وهي تقتصر على الوسائل أو الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وبلوغ هدف معين من أهداف السياسة النقدية كهدف الاستخدام الأمثل".

إن أهم التعاريف التي ظهرت في خصوص السياسة النقدية هو ما أشار إليه (Einizig) "بأن السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص ص 38،39.

<sup>2</sup>- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص

"هي عبارة عن مجموعة الأدوات التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقد ومستوى أسعار الفائدة"<sup>1</sup>.

"السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية، تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية"<sup>2</sup>.

ومن هنا نجد ان السياسة النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، والتي تضمن التسيير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات تضمن نقل أثر السياسة النقدية عبر قنوات إبلاغ أو مسارات إلى كافة القطاعات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمعالجة الاختلالات الظرفية أو حتى تحسين الظروف والأوضاع والمؤشرات التي تدل على مستوى رفاهية الاقتصاد ومحاولة الحفاظ على هذه المستويات عند حدودها الطبيعية بما يعرف بالاستقرار الاقتصادي.

### ثانياً: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها<sup>3</sup>:

- ✓ نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات؛
- ✓ تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة؛
- ✓ هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية... وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛
- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها؛

<sup>1</sup>- محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007، ص 307.

<sup>2</sup>- حجازي ابراهيم محمد، المعلومات المحاسبية وأثرها على السياسات الاقتصادية والنقدية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2018، ص 150.

<sup>3</sup>- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 134، 133.

- ✓ نظام سعر الصرف، تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت؛
  - ✓ درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية؛
  - ✓ توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية؛
  - ✓ سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب...، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.
- وعموما نجد ان السياسة النقدية تقوم على ثلاثة محاور اساسية هي<sup>1</sup>:
- ✓ المحور الاول وهو الهدف: ويعني المحافظة على الاستقرار الاقتصادي أو السعي لتحقيقه والمحافظة على معدل نمو جيد في إطار معدلات تضخم ملائمة ومستوى بطالة ملائم؛
  - ✓ المحور الثاني وهو الكيفية: المقصود بها التحكم في عرض النقود باستخدام الأدوات الكمية والنوعية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة؛
  - ✓ المحور الثالث وهو السلطة المختصة: يقصد بها الجهة التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسة النقدية التي ينبغي أن تنسق مع الاهداف الاقتصادية العامة.

### المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية

لقد كانت السياستين النقدية والمالية محل جدل منذ القرن 18م، من حيث أيهما أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي، فظهرت مذاهب ومدارس منها من تفضل السياسة المالية، أخرى تفضل النقدية كالمدرسة التقليدية.

ويرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوما محددًا إلى أواخر القرن 19م، عندما انحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، واستمرار الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، وظهور الفكر الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لاستخدام السياسات الاقتصادية الكلية، من أجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو المطلوب.

<sup>1</sup> - بن قدور علي، بربير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018، ص 36.

بصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي<sup>1</sup>:

### أولاً: المرحلة الأولى: قبل أزمة 1929

إن ما يميز السياسة النقدية في بداية القرن العشرين هو طابع الرؤيا الحيادية للنقود إذ كان ينظر إليها على أنها عنصر حيادي لا أثر له في الحياة الاقتصادية، وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال جون باتيست ساي (say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في الرفع أو خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل.

كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث تلك الأزمة الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاديات العالمية، أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك المرحلة.

### ثانياً: المرحلة الثانية (1929-1950)

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وعجز النظرية الكلاسيكية في إيجاد تفسير لها، جاءت ثورة كينز بأفكار جديدة وأدوات بديلة لتحقيق أهداف مغايرة، حيث عوض البحث عن استقرار الاسعار برزت مشكلة إنعاش الاقتصاد وتشغيل الطاقات المعطلة، وذلك باستعمال أدوات السياسة المالية منها الإنفاق الحكومي والدين العام، وقد أثبتت فعاليتها في المساهمة في الاستثمار ورفع مستوى النشاط الاقتصادي في أوقات الكساد، وبالتالي أدرك الاقتصاديون أن السياسات النقدية لوحدها لا تستطيع إخراج الاقتصاد من هذه الوضعية الحرجة، وبذلك تدرجت أهميتها وأصبحت تحتل المركز الثاني بعد السياسة المالية، فمثلاً في مسألة معالجة التضخم وهي مشكلة تعالجها السياسة النقدية كما يرى هانسن أن السياسة النقدية لا يمكن أن تكون هي الإجراء الأول بسبب عدم تمتع الجهاز المصرفي بدرجة عالية من المرونة، ومنه يجب محاربته بأدوات السياسة المالية أولاً ثم بأدوات السياسة النقدية التي اقتصر استخدامها فقط في هذه المرحلة في الحفاظ على ثبات سعر الفائدة عند مستويات منخفضة لتشجيع الاستثمار.

<sup>1</sup>-صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الادوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2005،

ثالثا: المرحلة الثالثة (1951- 1982)

مع التطورات الاقتصادية ظهرت العديد من النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها، فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدوتها في مكافحة التضخم، رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أنه من الضروري الرجوع إلى تطبيق بعض الأدوات النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل بقيت السياسة المالية تحتل مكانة هامة، إلى أن جاءت موجة النقديون التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكرة النظرية الكمية للنقد والدعوى إلى التحكم في عرض النقود بصورة عامة بمعدل النمو في الناتج القومي، وتكون هذه الزيادة مستقرة عن الدورة التجارية ويزداد عرض النقود بنفس المعدل الكساد كما في سنوات الرخاء عندما انتخبت تاتشر رئيسة بريطانيا سنة 1979، وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديون، ثم تحدث بعدها الاقتصاديين عن نكسة النقديون حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة، على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.

رابعا: المرحلة الرابعة بعد سنة 1982

احتدم الجدل بين انصار كل من السياستين المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقض كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق استقرار اقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فكانت هناك عودة في التعيينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحالوا تحييد السياسة المالية كليا من أي قدرة للتأثير على الناتج الوطني للخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام، ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعا عما يدعيه النقديون ومازالوا يقدمون امتيازات للسياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية و أنها مكملة للسياسة المالية ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية، بينما النقديون صبوا جل هجومهم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطء زمني لكونها تحتاج لترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، ولم يكن تعصب كل من الفريقين لسياسة مالية أو نقدية مبررا لأن استخدام احداها بمفردها لا يقضي إلى ضرورة عدم استخدام الأخرى للخروج من الازمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فلكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها .

### المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية وأهميتها

حيث سنتطرق الى أهم انواع السياسة النقدية اضافة الى الاهمية التي تحظى بها في الاقتصاد الوطني لأي بلد.

#### أولاً: أنواع السياسة النقدية

يكون اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهونا بنوع المشكلة الاقتصادية أو الأزمة القائمة، وبمحاولة علاجها وفق الحالات التالية<sup>1</sup>:

**1- السياسة النقدية التقييدية (الانكماشية):** إذا كان الاقتصاد في وضع تضخمي تفوق فيه السيولة الحد المرغوب فيه، فإن هذا يتطلب إزالة هذا الوضع التضخمي، وعليه يتدخل البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية الانكماشية وذلك بتقييد الإنفاق والائتمان، وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثم محاربة ارتفاع الاسعار، أي محاربة التضخم؛

**2- السياسة النقدية التوسعية (التضخمية):** عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود (كساد)، فالدولة عن طريق البنك المركزي تسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعاً لزيادة الاستثمار ومنه الناتج المحلي الخام والتقليص من حدة البطالة؛

**3- السياسة النقدية المختلطة:** تناسب هذه السياسة البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية إلى الخارج، وهنا يلجأ البنك المركزي إلى زيادة حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة والتقليل من هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل<sup>2</sup>.

#### ثانياً: أهمية السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني حيث ينتقل اثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيه والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، وتزداد هذه الأهمية وضوحاً خاصة في البلدان النامية إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية وفق المسار التالي<sup>3</sup>:

سياسة نقدية ← مكونات الطلب الداخلي ← أسواق الاصول الحقيقية.

<sup>1</sup> - بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 36، 37.

<sup>2</sup> - خبايا عبد الله، الاقتصاد المصري (النقود- البنوك التجارية- البنوك الإسلامية- السياسة النقدية- الأسواق المالية- الأزمة المالية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 297.

<sup>3</sup> - بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37-39.

فضعف الاسواق النقدية والمالية، يجعل الآثار المترتبة عن كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية (البدائل النقدية)، وإنما ينتقل مباشرة إلى سوق الاصول الحقيقية، ولذلك يمكن القول أن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يبدو أنه أكثر أهمية في البلدان المتقدمة.

كما يبرز دورها في أوقات التضخم، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة، أو تغيير نسبة الاحتياطي وغيرها، كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لغرض المضاربة.

اما الدول السائرة في طريق النمو فإن السياسة النقدية تنحصر في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها.

وهناك العديد من العوامل التي تحد من فعالية السياسة النقدية في هذه الدول، أبرزها قلة انتشار المصارف وغياب العادة المصرفية والنضج المالي، وتخلف النظام المصرفي القائم وقلّة تأثيره ونطاقه، وضآلة الادخار بسبب انعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية، وضيق نطاق الاسواق المالية، واختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصاً عنصر العمل الفني.

وبذلك تبدو أهمية السياسة النقدية فيما يمكن أن تحققه لضمان تأدية النقود لسائر وظائفها بفعالية، سواء لوظائفها الفنية باعتبارها وسيلة تبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً للثروة، وهي ضرورية لمسيرة النشاط الاقتصادي واتجاهاته ومعدلات نموه، من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة.

ولذلك حظيت السياسة النقدية بالاهتمام من قبل الاقتصاديين نظراً للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي، كالتحكم في كمية النقود وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي عن طريق الحد من وتيرة التضخم والتحكم في اتجاهات وتركيب بنية النشاط الاقتصادي عن التأثير على حجم الائتمان والتحكم في بنيته ومجالاته.



### المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

ان استراتيجية السياسة النقدية تبنى على اساس مجموعة من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها، و ذلك من خلال استخدام ادوات متنوعة للتأثير على عرض النقود و التي يمكن ان تتباين من اقتصاد الى آخر اذ تخضع لدرجة تناسق الجهاز المصرفي و كذا قوة الاقتصاد، و هذا التنوع يتباين بين ادوات غير مباشرة و مباشرة اضافة الى ادوات اخرى للسياسة النقدية سنوضحها من خلال هذا المبحث.

#### المطلب الأول: ادوات السياسة النقدية غير مباشرة

وتعرف ايضا بالأدوات العامة او الادوات الكمية والتي تتمثل في الاحتياطي القانوني، سعر اعادة الخصم والسوق المفتوحة.

#### أولاً: الاحتياطي القانوني

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من بين أهم الادوات المستخدمة للرقابة على الائتمان التي تؤثر بدورها على عرض النقود والتي سنتطرق اليها من خلال ما يلي:

#### 1- التعريف

يعرف بانه نسبة تحتفظ بها البنوك التجارية من مجموع الاموال المودعة لديها، يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي<sup>1</sup>.

كما يعرف ايضا بانه نسبة من الايداعات يتم الاحتفاظ بها في الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى البنك المركزي وتعد هذه النسبة الزامية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية كافة وله الحق في تغييرها لما يراه مناسباً<sup>2</sup>.

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أحد ادوات السياسة النقدية التي يمكن للبنك المركزي اللجوء إليها للتأثير على مستوى عرض النقود في الاقتصاد، من أجل تحقيق أهداف معينة تتعلق بالاستقرار الاقتصادي في الدولة، فإذا أراد البنك المركزي مثلاً، إتباع سياسة نقدية توسعية، فإنه يلجأ إلى خفض نسبة الاحتياطي القانوني، هذا الخفض يؤدي إلى زيادة ما لدى البنوك التجارية من فائض سيولة نقدية يمكن توجيهها إلى الاستثمار (منح قروض أو شراء اوراق مالية)، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، والعكس إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يلجأ في هذه الحالة غلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل من حجم فائض السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك

<sup>1</sup> - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية، الكرك، الاردن، 2004، ص

331.

<sup>2</sup> - عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015، ص 206.

التجارية، وبالتالي يقلل من قدرتها على منح القروض لعملائها، أو الاستثمار في شراء الأوراق المالية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقليل مستوى عرض النقود.

وأخيرا فإن الطريقة التي يتم بها تحديد نسبة الاحتياطي القانوني تختلف من بلد لآخر، حسب درجة تطور النظام المصرفي والمالي فيها، وحسب حجم السلطات والصلاحيات التي يعطيها القانون للبنك المركزي، كما أنها تختلف باختلاف طبيعة عمل البنوك والمؤسسات المالية التي تخضع في عملها لمراقبة وإشراف البنك المركزي، كما أنها تختلف باختلاف طبيعة ونوع الودائع لدى البنك الواحد، وقد يلجأ البنك المركزي أيضا إلى تحديد نسب مختلفة للاحتياطي القانوني في البنك الواحد، حسب حجم الودائع لديه<sup>1</sup>.

## 2- أثر سياسة الاحتياطي القانوني

فإذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإن البنك في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياطي القانوني مثلا من 40% إلى 20% فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود فيزداد المعروض النقدي، والعكس في حالة ما أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإن البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع من نسبة الاحتياطي القانوني من 20% مثلا إلى 40%، مما يؤدي إلى تخفيض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود، فينخفض المعروض النقدي حيث يؤثر الاحتياطي القانوني على المعروض من الودائع<sup>2</sup>.

## 3- فعالية سياسة الاحتياطي القانوني

تتمثل الميزة الرئيسية لاستخدام نسبة الاحتياطي النقدي للتأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة أنها تطبق على جميع البنوك بشكل متماثل وأنها تعد أداة فعالة في التأثير على العرض النقدي، حيث تتضح هذه الفعالية من خلال تضاعف أثر أي تغير صغير في هذه النسبة من خلال عمل المضاعف النقدي وعملية خلق الودائع، إلا أن الصعوبات الإدارية التي قد تحيط أحيانا بسياسة الاحتياطي القانوني قد تحد من استخدام هذه السياسة، كذلك تعاني من عيب آخر وهو أن الرفع في نسبة الاحتياطي القانوني قد يخلق مشكلة نقص في السيولة خاصة للبنوك التي لا تكون لديها أرصدة إضافية،

<sup>1</sup> محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 208-206.

<sup>2</sup> المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2007، ص 277.

كذلك التغيير المستمر في نسب هذه السياسة يخلق حالة من عدم التأكد مما يؤدي الى مشكلة نقص السيولة ولذا نادرا ما تلجأ البنوك المركزية لهذه السياسة<sup>1</sup>.

### ثانيا: سعر اعادة الخصم

تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة والتي سنتطرق اليها من خلال ما يلي:

#### 1- التعريف

يقصد بسعر اعادة الخصم سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل اعادة خصم ما لديها من كمبيالات- هي اوراق تجارية- قبل تاريخ استحقاقها<sup>2</sup>.

كما تعرف بانها عملية اعادة خصم الاوراق التجارية التي كانت البنوك التجارية قد خصمتها لعملائها واتجهت الى اعادة خصمها لدى البنك المركزي<sup>3</sup>.

كما يمكن تعريفه بأنه هي التغيرات التي يحدثها البنك المركزي في سعر الخصم بهدف التأثير على حجم القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية منه، وبالتالي التأثير على حجم الاحتياطات النقدية، وعلى قدرتها على منح الائتمان، ومن التأثير على مستوى العرض الكلي للنقود في الاقتصاد، فالزيادة في سعر الخصم مثلا، سوف تزيد من تكلفة الاقتراض، وبالتالي تقلل من رغبة البنوك التجارية في الحصول على القروض من البنك المركزي، وهذا بدوره يقلل من حجم احتياطاتها النقدية، ومن قدرتها على تقديم الائتمان، ومن ثم يؤدي ذلك إلى خفض مستوى عرض النقود داخل الاقتصاد، والعكس يحدث عندما يقوم البنك المركزي على خفض سعر الخصم.

ويتم استخدام سياسة الخصم كمؤشر لنوايا البنك المركزي فيما يتعلق بنوع السياسة النقدية التي يود اتباعها في المستقبل، فمن ناحية، فإن قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم يعتبر مؤشر على نية البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية انكماشية، إذ أن رفع سعر الخصم يرفع من تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، وسوف يدفع ذلك بعض البنوك التجارية للإسراع في تسديد ما عليها من التزامات للبنك المركزي، إما عن طريق بيع جزء مما لديها من اصول (أوراق مالية أو نقدية) أو القيام برفع تكلفة الفروض التي تقدمها لعملائها، وفي جميع الحالات فإن ذلك سيؤدي إلى خفض ما

<sup>1</sup> - محمود يونس، كمال امين الوصال، اقتصاديات النقود وبنوك واسواق مالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص ص 316، 317.

<sup>2</sup> - عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال و التأثير، الفا للوثائق، الطبعة الاولى، الجزائر، 2020، ص 204.

<sup>3</sup> - السيد محمد احمد السريبي، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية، مؤسسة رؤية، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2010، ص 348.

لدى البنوك من احتياطات نقدية، وهذا بدوره يقلل من حجم الائتمان الذي تمنحه هذ البنوك، ويقلل بالتالي من عرض النقود الكلي في الاقتصاد.

من ناحية أخرى فإن قيام البنك المركزي في تخفيض سعر الخصم يعتبر مؤشر على نية البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية في المستقبل إذ ان تخفيض سعر الخصم يقلل من تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي فإن كمية القروض التي تود البنوك التجارية الحصول عليها سوف تزيد، وهذا بدوره يزيد من حجم احتياطاتها النقدية، ومن قدرتها على منح الائتمان لجمهور المتعاملين معها، ويزيد بالتالي من عرض النقود في الاقتصاد<sup>1</sup>.

## 2- اثر سياسة اعادة الخصم

يقوم البنك المركزي بتغيير هذا السعر كي يؤثر في حجم الائتمان فعندما يزيد البنك المركزي من هذا السعر فإنه يهدف بذلك الى تقييد حجم الائتمان مما يؤدي الى تخفيض العرض النقدي مما يدفع بسعر الفائدة الى مستوى توازني اعلى من سابقه، كما يحدث العكس عند تخفيض سعر الخصم يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة النقدية وهذا ما يشجع الافراد و المؤسسات على الاقتراض مما يؤدي الى زيادة حجم الائتمان، اما التأثير الثاني لسعر اعادة الخصم يكون بكمية وسائل الدفع، فعند انخفاض سعر اعادة الخصم تقوم البنوك التجارية بتحويل جزء من اصولها المتمثلة في اوراق تجارية وسندات الى نقود قانونية وهذا يؤدي الى زيادة امكانيات البنوك التجارية في خلق الودائع وبالتالي زيادة الائتمان، ويحدث العكس عند ارتفاع سعر اعادة الخصم حيث تقوم البنوك التجارية بخصم ما لديها من اصول مما يؤدي الى نقص السيولة لدى هذه البنوك وانخفاض النشاط الائتماني لدى الافراد<sup>2</sup>.

## 3- فعالية سياسة اعادة الخصم

ان استعمال سعر اعادة الخصم كأداة لتغيير عرض النقود قد اصبح أقل أهمية مما كان عليه وذلك لان نفقة الاقتراض التي يدفعها المقترضون تشكل نسبة ضئيلة مقارنة بالنفقة الكلية لإنتاج المشاريع، ايضا كثيرا ما تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية عالية مما يجعلها في غنى عن اللجوء الى البنك المركزي للحصول على التمويل، كذلك كون البنوك التجارية تتردد كثيرا قبل اللجوء للبنك المركزي للاقتراض منه كون ذلك دلالة ضعف لديها، ورغم ذلك فإن سياسة سعر الخصم مازالت من أدوات السياسة النقدية تقوم بدور مكمل للأدوات الأخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 203-206.

<sup>2</sup> - لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2010، ص 71.

<sup>3</sup> - زارري نور الدين، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 94.

### ثالثاً: السوق المفتوحة

هي من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي وحجم الائتمان.

#### 1- التعريف

هي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية كأذونات الخزينة وبعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية<sup>1</sup>.

ويقصد بها أيضاً عملية تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الأجل<sup>2</sup>.

فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود، ومن انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، فإن هدف البنك المركزي في هذه الحالة يكون إتباع سياسة نقدية توسعية، من أجل تنشيط الحركة الاقتصادية، ويقوم البنك المركزي، عن طريق استخدام أداة عمليات السوق المفتوحة، بعملية شراء الأوراق المالية من السوق المالي، وسواء كان بائعي هذه الأوراق المالية أفراداً أو مؤسسات، فإن النتيجة في الحالتين ستكون واحدة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن بائعي السندات سيحصلون على الثمن في صورة شيكات مسحوبة لصالحهم على البنك المركزي، وسيقومون بإيداع هذه الشيكات في حساباتهم لدى البنوك التجارية، التي سيزيد حجم الودائع لديها نتيجة لذلك وسيرتفع في ذلك حجم الفائض من احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي، وسيؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان ومن ثم زيادة عرض النقود في الاقتصاد.

وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن غيرها من أدوات السياسة النقدية بأن البنك المركزي يكون قادراً تماماً على التحكم بحجم التغير المرغوب في عرض النقود، مهما كان هذا التغير صغيراً أو كبيراً، فإذا أراد البنك المركزي مثلاً أن يزيد من عرض النقود بمقدار 50 مليون دينار، فإنه يقوم بعملية شراء الأوراق المالية حكومية تساوي هذا المبلغ، وبالتالي يستطيع التأثير على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية بنفس القدر، كما يمكن للبنك المركزي بسهولة تصحيح أي أخطاء تمت أثناء تنفيذ هذه السياسة، فإذا اكتشف البنك المركزي مثلاً، بأنه قام بشراء كمية من السندات أكثر من تلك التي

<sup>1</sup> - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 30.

<sup>2</sup> - محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013، ص 297.

تحتاجه متطلبات السياسة النقدية، وزاد عرض النقود تبعاً لذلك بنسبة أكبر من تلك التي كان يرغب بها، فإنه يمكنه مباشرة القيام بعملية معاكسة، وبيع كمية من الأوراق المالية لامتناع ذلك القدر الزائد من النقود<sup>1</sup>.

## 2- اثر سياسة السوق المفتوحة

تتجسد فيما يقوم به البنك المركزي من عمليات مصرفية منصبة على بيع وشراء الأوراق المالية، ففي حالة بيع السندات مثلاً في بالسوق المفتوحة فإن الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية ينخفض الى الحد الذي تقوم فيه بشراء هذه السندات، حيث يؤدي ذلك الى تخفيض ودائع الافراد لدى المصارف التجارية نتيجة شراء السندات المباعه بواسطة البنك المركزي الامر الذي يؤدي الى انكماش حجم الائتمان والى انخفاض الكمية المعروضة من النقود في التداول، والعكس في حالة قيام البنك المركزي بشراء السندات في السوق المفتوحة فتؤدي الى حدوث توسع في الائتمان الناتج عن زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، بالتالي فان عملية السوق المفتوحة تؤدي الى تغيير حجم المعروض النقدي المتداول مما يؤدي الى تغير في سعر الفائدة<sup>2</sup>.

وأخيراً فإن من مزايا عمليات السوق المفتوحة أيضاً أن نتائجها على مستوى عرض النقود تظهر مباشرة، بمعنى أن تأثيرها تأثير آني ووقتي، إذ أن عرض النقود في الاقتصاد يتغير في نفس اللحظة التي يتم فيها القيام بتنفيذ عمليات البيع والشراء، وبالتالي فإن البنك المركزي لا يحتاج إلى الانتظار فترة طويلة من الزمن ليرى ما إذا كان لسياسته أي تأثير على عرض النقود<sup>3</sup>.

## 3- فعالية سياسة السوق المفتوحة

ومع ذلك ورغم المزايا العديدة التي تتمتع بها عمليات السوق المفتوحة، فإن فعاليتها في التأثير على الوضع الاقتصادي، تتوقف على العاملين، فمن ناحية، فإن مجرد قيام البنك المركزي بالدخول لسوق المفتوحة شارباً للسندات، وما يترتب على ذلك من زيادة حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، ومن انخفاض لأسعار الفائدة في السوق المالي، فإن ذلك لا يضمن بالضرورة حدوث زيادة في حجم الائتمان، إذ أن الأمر يتوقف أولاً وأخيراً على مدى رغبة القطاع الخاص في الاقتراض من البنوك التجارية، وهو ما يتوقف أساساً على توقعاته بالنسبة لمستقبل الاقتصاد، واحتمالات الربح من ناحية ثانية. قدرة البنك المركزي على استعمال هذه الأداة تتوقف إلى حد كبير على درجة تطور الوساطة المالية في الاقتصاد، ومدى تقدم السوق المالي الأولي والثانوي فيه، ففي كثير من دول العالم الثالث حيث الأسواق المالية لا زالت

<sup>1</sup> - محمد سعيد السهموري، مرجع سبق ذكره، ص ص 199-201.

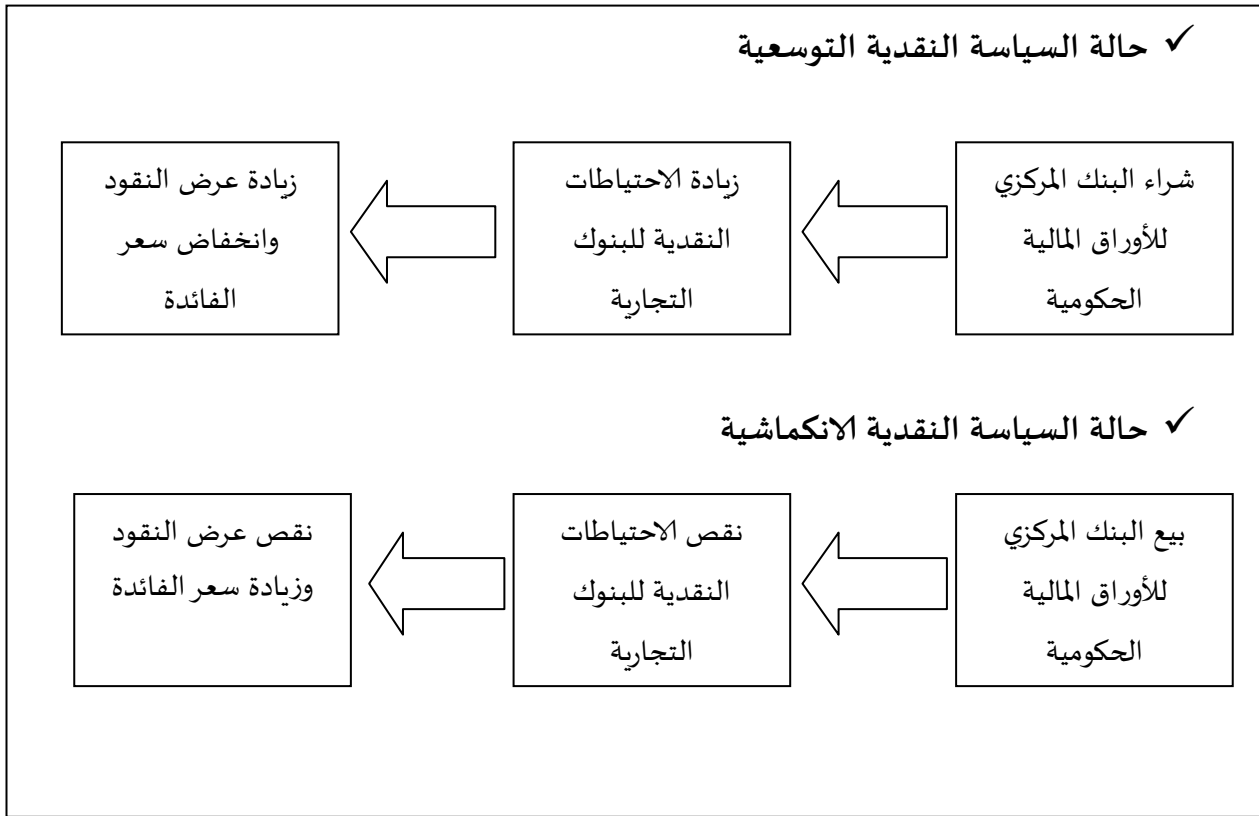
<sup>2</sup> - لجلو موسى بوخاري، مرجع ذكره، ص سبق 73.

<sup>3</sup> - محمد سعيد السهموري، مرجع سبق ذكره، ص ص 203.

في بداية عهدها، وحيث حجم التعامل فيها لازال ضئيلاً نسبياً، فإنه من غير المتوقع أن تكون لأداة عمليات السوق المفتوحة تأثير كبير، وبالتالي لا تلجأ البنوك المركزية في هذه الدول إلى استخدامها إلا نادراً.

حيث رغم أهمية هذه السياسة إلا أنه يوجه إليها انتقادات كونها تتطلب سوق مال نشطة وقوية وهو ما لا يتوفر في الدول النامية مثلاً، حتى وإن وجدت تكون ضعيفة مما يجعلها أكثر فعالية في الدول المتقدمة، كذلك من ناحية أخرى فسياسة السوق المفتوحة ليست بالضرورة أن تقع آثارها على كل البنوك، فالبعض لا تقوم بتلك العمليات وبعض الافراد قد يتجه إلى الاكتناز مما يحد من فعالية هذه الاداة، إلا أنها تبقى أداة ذات أهمية وفعالية ومكملة لباقي الأدوات الأخرى خاصة سياسة إعادة الخصم<sup>1</sup>.

الشكل رقم 4: ملخص لتأثير عمليات السوق المفتوحة على عرض النقود وسعر الفائدة



المصدر: محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2011، ص

<sup>1</sup>- زراري نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 96.

الجدول رقم 2: ملخص لتأثير السياسة النقدية على عرض النقود

التأثير على عرض النقود	أدوات السياسة النقدية
------------------------	-----------------------

1- عمليات السوق المفتوحة

زيادة (+)	✓ شراء الأوراق الحكومية
نقص (-)	✓ بيع الأوراق الحكومية

2- سياسة سعر الخصم

نقص (-)	✓ رفع سعر الخصم
زيادة (+)	✓ خفض سعر الخصم

3- نسبة الاحتياطي القانوني

نقص (-)	✓ زيادة نسبة الاحتياطي
زيادة (+)	✓ خفض نسبة الاحتياطي

المصدر: محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص

209.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المباشرة

التي تعرف ايضا بالأدوات الكيفية حيث تستهدف التأثير على الائتمان الموجه الى قطاعات معينة التي تولي لها الحكومة اهتماما خاصا وتتمثل في سياسة تأطير القروض، تنظيم القروض الاستهلاكية، الاقناع الادبي وتخصيص التمويل.

أولا: سياسة تأطير القروض

وهو اجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية ادارية مباشرة وفق نسب لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية ادارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، ففي حال الاخلال بهذه الاجراءات تتعرض



البنوك الى عقوبات، حيث تستخدم من قبل السلطات النقدية لتوزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الاكثر حيوية بالنسبة للتنمية، او التي تتطلب موارد مالية كبيرة<sup>1</sup>.

### ثانياً: سياسة تنظيم القروض الاستهلاكية

والتي تشمل كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد ادنى من المبلغ الذي يجب ان يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد، فرفع المبلغ الذي يجب دفعه يؤدي الى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الاقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض، ومن ابرز الاجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الاستهلاكية عن طريق التقييد لدينا<sup>2</sup>:

✓ قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدماً لشراء هذه السلع مما يؤدي الى هبوط الطلب على الائتمان لشراء هذه السلع من قبل الوحدات الاقتصادية:

✓ تحديد فترة سداد القروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي الى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون، فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.

حيث يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة او تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقييد، كما ذكرنا بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها السلع المختلفة، وهو ما يؤدي الى تخفيض عدد الاقساط مع رفع قيمة القسط.

### ثالثاً: سياسة الاقناع الادبي

حيث يستعمل البنك المركزي في بعض الاحيان طرق ودية غير رسمية من أجل إقناع البنوك التجارية على انتهاج سياسات ائتمانية معينة، وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة كأن يقوم بإرسال مذكرات الى البنوك التجارية للامتناع عن قبول اوراق معينة او الامتناع عن منح الائتمان لمشروعات معينة، كما أنه قد يبعث بتحذير للبنوك بعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية او عدم تقديم الأموال المطلوبة والعكس صحيح<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - حجازي ابراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 152، 153.

<sup>2</sup> - هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسغ ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009، ص 271.

<sup>3</sup> - فاطمة الزهراء خيازي، ادارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2018، ص 36.

ولكن مدى نجاح هذه السياسة يتوقف على أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية الأخرى وحجم التعاملات معها، إضافة إلى مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي كذلك على مدى مقاومة البنك المركزي للضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول النامية حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة<sup>1</sup>.

#### رابعاً: تخصيص التمويل

يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيعاً هادفاً لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الإطار يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، وللبنك المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير أو لتوفير السيولة والائتمان اللازم لهذه المؤسسات، وإنما بهدف إعادة التمويل بموجب الخطط اللازمة<sup>2</sup>.

#### المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية يوجد أيضاً العديد من الأدوات الأخرى التي تستعملها السياسة النقدية حسب ما تقتضيه أوضاع وظروف كل بلد، كما يتوقف مدى استخدامها على مدى استجابة المتعاملين الاقتصاديين لقبول هذه الإجراءات وتمثل فيما يلي :

#### أولاً: الإيداع المسبق للاستيراد

تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة، وبما أن المستوردين في الغالب هم غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فهم يلجؤون عادة إلى القرض البنكي، فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد، وعلى دفع تكلفة الواردات، وحتى وإن ارتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقاً من أجل الاستيراد، فإنها تمكن من التوصل إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وبالتالي تتسبب الاستحقاقات اللاحقة للودائع المخصصة للاستيراد في التوسع النقدي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - حجازي إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 153.

<sup>2</sup> - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 129، 130.

<sup>3</sup> - عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018، ص 207، 208.

### ثانياً: الودائع الخاصة

بمقتضى هذه السياسة يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية أن تحتفظ لديه، بخلاف الاحتياطي القانوني، بقيمة معينة من أرصدها في شكل ودائع مجمدة حتى يفرج عنها بواسطة السلطات النقدية مقابل فائدة معينة، وقد لجأ بنك إنجلترا في عام 1960 الى هذه السياسة مقابل فائدة 10 %، وذلك حتى يقلل من قدرة البنوك على خلق الائتمان فيما يقلل من نسبة الفائدة على تلك الودائع في حالة الرغبة في زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان<sup>1</sup>.

### ثالثاً: وسيلة الرقابة المباشرة

حيث كما ذكرنا سابقاً إن أسلوب الإقناع الادبي قد يكون ذا فائدة محدودة في الدول النامية لذلك يضطر المصرف المركزي الى استخدام وسائل أخرى للرقابة، مثل الأوامر والتعليمات المصرفية الملزمة التي من خلالها يستطيع ان يرسم الطريق الذي يجب أن تسلكه البنوك التجارية في مجالات الإقراض والتوظيف، ومثل ذلك أن يحدد البنك المركزي معدل زيادة القروض المصرفية خلال فترة معينة او أن يحدد نسبة بين الأصول وبين رأس المال والاحتياطي، وهذا أسلوب فعال للرقابة لأن البنك المركزي يفرض إجراءات على المصارف المخالفة لتعليماته، وقد يصل الأمر الى شطب تسجيل المصرف المخالف<sup>2</sup>.

### رابعاً: قيام البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر

وذلك على عمليات المصارف بصفة دورية كلما اقتضى الأمر ذلك لمعرفة مدى تطبيق المصارف التجارية للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة المصارف وسيولتها وحجم الودائع والقروض<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - اسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 216.

<sup>2</sup> - محمود حامد محمود عبد الرازق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 310.

<sup>3</sup> - لعلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 80.

### المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية

ولتحديد الأهداف بالتفصيل سيتم التطرق إليها في المطالب الموالية.

#### المطلب الأول: الأهداف الأولية (التشغيلية) للسياسة النقدية

تتمثل الأهداف الأولية في المتغيرات التي يقوم البنك المركزي بالتأثير عليها، بهدف تحقيق الأهداف الوسيطة، فعلى سبيل المثال: إذا قرر البنك المركزي تغيير معدل نمو العرض النقدي فإنه يعتمد على تبني متغير الاحتياط كهدف تطبيقي أولي، وبالتالي فالأهداف الأولية (التشغيلية) ماهي إلا حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتمثل في مجموعة الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية احتياطات البنوك واحتياطات أخرى... أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف السوق وتحتوي على الاحتياطات الحرة (الفرق بين احتياطات البنوك التجارية واقتراضها من المصرف المركزي) وسعر الفائدة على الودائع البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في السوق النقدي.

#### أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية

تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتتكون القاعدة النقدية من زاوية استخداماتها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، ولكل من مجاميع الاحتياطي مؤيدون ومعارضون، فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا ولسنوات عديدة عن القاعدة النقدية، كما دافعت بنوك أخرى واقتصاديو مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي البنكي الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظراً لكونه يتصف بالتجربة، فبقى الاختلاف يتمحور حول: مجاميع الاحتياطات الأكثر مراقبة من طرف السلطة، والأكثر ارتباطاً بنمو مجمل النقود التي تشكل الأهداف الوسيطة.

#### ثانياً: ظروف سوق النقد

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوب أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفه السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح بين يوم أو يومين بين البنوك، هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية، ومن أهم هذه الأرقام القياسية ما كان مستخدماً في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهو الاحتياطات الحرة، وهي تشمل على الاحتياطات الزائدة للبنوك الأعضاء في البنك المركزي، وثاني هذه الأرقام القياسية

لأوضاع سوق النقد هو اسعار الفائدة على اذونات الخزينة و الاوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء وسعر الفائدة ما بين البنوك<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة ادواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل (M1) و (M2) وسعر الفائدة وسعر الصرف.

### أولا: الشروط التي يجب توفرها في الاهداف الوسيطة

هناك عدة شروط يجب توافرها في الاهداف الوسيطة وتتمثل هذه الشروط فيما يلي<sup>2</sup>:

✓ **القابلية للقياس:** يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة وفي الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهريا أو بتأخير لمدة اسبوعين مثلا وقد تصل حتى السنة، ومن ناحية اخرى فإن بيانات الناتج القومي أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية، والقاعدة النقدية هي اهداف وسيطة بدلا من التركيز على اهداف مثل الناتج القومي، ولذلك فالأهداف الوسيطة تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي؛

✓ **القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط:** للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، وذلك لإعادة ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه عن ذلك المسار، ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح فقط، وإنما يجب أن يكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي، ويمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، ولكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من العرض النقدي، ولكن البنك المركزي لا يستطيع ان يحدد سعر الفائدة الحقيقي، لأنه لا يمكن السيطرة على توقعات التضخم ولهذا فلا يمكنه أن يجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط؛

✓ **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** يعتبر هذا المعيار أكثر أهمية، إذ يجب أن تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، ولا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العملية تتجه إلى تفضيل

<sup>1</sup> - وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 67-69.

<sup>2</sup> - لعلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.

التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على أثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

### ثانياً: أدوات الأهداف الوسيطة

يمكن للسلطة النقدية مراقبة الأهداف الوسيطة من خلال مجموعة من الأدوات متمثلة فيما يلي<sup>1</sup>:

**1- المجمعات النقدية كهدف وسيط:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الاعوان الماليين المقيمين على الانفاق وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الاعوان، يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد، ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

**أ- الطلب على النقود:** من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية، لابد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به بدلالة أهداف التضخم والنمو، كما ينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحصول على المقبوضات نقدية سواء للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطات، كما أن كينز يميز بين ثلاثة دوافع للطلب على النقد منها دوافع المعاملات، دوافع الاحتياطات، دافع المضاربة.

**ب- عرض النقود:** يرتكز هذا المفهوم حول عملية تحليل الكتلة النقدية عن طريق تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات

✓ **المسح النقدي:** هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية المتأثرة بسلوك السلطات النقدية والمؤثرة بدورها في المجمعات الاقتصادية الأخرى، وتتم العملية بدمج بيانات الميزانية العمومية للبنوك التجارية مع الميزانية العمومية النقدية وتوحيدها في أصناف قليلة حيث تظهر حركة النقود وأشبه النقود، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطة النقدية.

✓ **حساب البنك المركزي:** يظهر أنشطة البنك المركزي حيث تتضمن الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما الأصول فتتضمن حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والبنوك التجارية.

<sup>1</sup>- محمد صلاح، بونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات

الاقتصادية، العدد 4، الجزائر، 2018، ص ص 5،4.

✓ حسابات البنوك التجارية: تتضمن ملاحظات لأنشطة المؤسسات التي تشمل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود.

2- **سعر الفائدة كهدف وسيط:** تتخذ السلطة النقدية من معدل الفائدة الحقيقي هدفا وسيطا لها، إلا أنها تطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة المدى والنقود، والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن مشكل الوقوع في التضخم مما يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق.

3- **سعر الصرف كهدف وسيط:** يستخدم كهدف للسلطة النقدية وذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير يشكل ضمانا باستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها،

### المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في التأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

وهناك اتفاق واسع على أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتمثل في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق معدل عال من النمو.

#### أولا: تحقيق الاستقرار في الاسعار

يتم اللجوء إلى السياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار باعتبار أن النقود أكثر العوامل تأثيرا في تقلبات الأسعار، ويرى فريدمان أن هناك صعوبة في ضبط الأسعار بمعزل عن ضبط معدل زيادة كمية النقود، وقد استشهد بتجارب ألمانيا وإيطاليا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيرا في تقلبات الأسعار كالاكتكارات والنقابات العمالية وتغيرات سعر الصرف وغيرها، إلا أن تغيرات عرض النقود تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية العرض النقدي بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي، حيث تسعى السلطات النقدية إلى محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار لما لهذه

الأخيرة من تأثيرات سلبية على قيمة النقود وبالتالي آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي<sup>1</sup>.

### ثانياً: العمالة الكاملة

هذا الهدف ليس الهدف الرئيسي لسياسة النقدية، ولكن لا يعني انها لا تسهم بصورة أو بأخرى في تحسين مستوى التوظيف وهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لذلك، ويمكن تفسير هذا الهدف على أنه يتمثل في تحقيق المستوى الدائم والملائم للتوظيف والانتاج وتفاذي سوء استخدام الموارد الانتاجية المتاحة، ويقصد هدف التوظيف المحافظة على معدل بطالة قريب بقدر الامكان من المعدل الطبيعي، والذي يوجد عنده بطالة احتكاكية فقط<sup>2</sup>.

حيث يرى بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم فريدمان ومؤيديه من المدرسة النقدية بأن هناك معدل طبيعي للبطالة يمكن أن يتوافق مع حالة الاستخدام التام وهو يتراوح بين (4.5% و 6%) من قوة العمل المتاحة في المجتمع، وهي الناتجة عن رغبة بعض الأشخاص في الانتقال إلى وظائف جديدة أفضل<sup>3</sup>.

### ثالثاً: المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة

يتم في إطار اتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموماً يمكن أن تساهم السياسة النقدية في اصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا على إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك المحلية وبالتالي إلى دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على التقليل من العجز في ميزان المدفوعات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> حمداني معمر، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص 93.

<sup>2</sup> علي عبد الوهاب نجا، أحمد رمضان نعمة الله، النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 258.

<sup>3</sup> عبد الله طاهر، موفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص 328.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 275.



#### رابعاً: تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويعتبر تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل، في حين يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف قصيرة الأجل، فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته، فالمتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للمصارف وبالتالي في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص، فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: قنوات انتقال السياسة النقدية

تعتبر قنوات إبلاغ السياسة النقدية عن الطريق الذي يوصل أثر أدوات هذه الأخيرة إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، ويمكن أن نقسمها إلى أربعة قنوات تتمثل في قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار الأصول وقناة الائتمان.

#### أولاً: قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال كما تعتبر قناة سعر الفائدة من حيث المبدأ أهم قناة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (الاقراض والاستدانة)، فإن تغير الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها، وتكمن الآلية الأساسية في إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي تدفع له السعر المطلوب أو سعر الفائدة الذي يسمى سعر إعادة التمويل، وإذا أراد البنك المركزي انتهاز سياسة نقدية مقيدة فإنه يرفع من نسبة إعادة التمويل<sup>2</sup>.

#### ثانياً: قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول وخاصة التي تبحث عن الاستقرار في سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال، وتعمل قناة سعر الصرف إلى جانب أسعار الفائدة لأن انخفاض

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 275.

<sup>2</sup> - حجازي ابراهيم محمد، المعلومات المحاسبية وأثرها على السياسات الاقتصادية والنقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الاسكندرية، القاهرة، 2018، ص 159.

سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية، ولذلك أثر على انخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية فتتخفف أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري ومنه زيادة الإنتاج الكلي، وفي حالة السياسة الانكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية، وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد بالركود<sup>1</sup>.

### ثالثاً: قناة أسعار الأصول

تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من هذه الأصول وذلك تبعاً لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات) وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات) علماً أن كل من هاتين القناتين تشتملان قناة توبن للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك<sup>2</sup>:

**1- قناة توبن (tobin) :** تعرف كذلك بنظرية Q لتوبن تشرح تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال تأثيرها على قيم الأسهم، حيث يرى توبن أن الاستثمار الصافي للمنشآت يرتبط بالقيمة السوقية لرأس المال مقارنة مع تكلفة إحلاله، ف Q لتوبن إذن تمثل النسبة بين قيمة رأس المال الموجود حالياً إلى تكلفة استبداله، علماً أن هذه الأخيرة تعكس الأرباح الحالية والمتوقعة لرأس المال؛

**2- اما قناة الثروة على الاستهلاك:** في السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من الأصول المالية وبالتالي ارتفاع مستوى ثروة الأفراد، علماً أن هذه الأصول تشكل جزءاً من ثروتهم وهو ما يؤول إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج المحلي.

### رابعاً: قناة الائتمان

ترتكز هذه القناة على قاعدة مهمة هي تأثير حجم الائتمان على وضع السياسة النقدية، وذلك بسبب علاقته الوطيدة بالإنفاق الكلي، حيث تعتبر هي تتبع جديد لأثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال منظور الائتمان معتمدة على عدم توافر المعلومات والمعرفة الكافية لدى أحد الأطراف في السوق، وبصفة أساسية توجد قناتان توضحان

<sup>1</sup> - قدور علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 163، 164.

<sup>2</sup> - بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية-دراسة قياسية-، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2014/2015، ص 160.

آلية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال أسواق الائتمان تتمثلان في قناة توفر الائتمان المصرفي وقناة الميزانية العمومية كما يلي<sup>1</sup>:

✓ قناة توفر الائتمان المصرفي: حيث تعمل من خلال الميكانيزم التالي:

$$M\uparrow \Rightarrow \text{Bank Deposits}\uparrow \Rightarrow \text{Bank Loan}\uparrow \Rightarrow I\uparrow (C\uparrow) \Rightarrow Y\uparrow$$

علما أن :

M: الكتلة النقدية

I: الإنفاق الإستثماري

Y: الناتج الكلي

C: الإنفاق الإستهلاكي

ويؤدي إتباع سياسة نقدية توسعية  $M\uparrow$  إلى زيادة حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك، فينصرف في شكل زيادة القروض المتاحة، لأن العديد من الوحدات الاقتصادية سوف تعتمد على القروض البنكية لتمويل نشاطها، وهذه الزيادة في حجم القروض المصرفية سوف تتسبب في زيادة الإنفاق الاستثمائي ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي  $C\uparrow$  مما ينتج عنه حدوث زيادة في الطلب الكلي، ومن ثم الناتج الكلي  $Y\uparrow$ .

#### خامسا: قناة الميزانية العمومية

تظهر من وجود مشاكل عدم تماثل البيانات والمعلومات داخل أسواق الائتمان، حيث نرى أن الانخفاض في صافي قيمة ثروات المنشآت يؤدي إلى زيادة مشاكل الاختيار غير الملائم، ويمكن تتبع آلية عمل القناة من خلال الميكانيزم التالي:

$$M\uparrow Pe\uparrow \Rightarrow \text{Adverse Selection} \downarrow \text{Moral Hazard} \downarrow \text{Lending} \uparrow \Rightarrow I\uparrow \Rightarrow Y\uparrow$$

<sup>1</sup>- أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة

الأولى، القاهرة، مصر، 2013، ص ص 109، 110.

فاتباع سياسة نقدية توسعية  $M \uparrow$  يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم  $Pe \uparrow$  مما يزيد من قيمة صافي ثروات شركات قطاع الأعمال والقطاع العائلي، أي يحسن من مراكزهم المالية، فتقل مشاكل الاختيار غير الملائم Adverse Selection وبالمثل المخاطر الأخلاقية<sup>1</sup> Moral Hazard وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاقراض Lending ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري  $I \uparrow$  فيزيد الطلب الكلي، ومن ثم الناتج الكلي  $Y \uparrow$ .

علما أن :

M: الكتلة النقدية

Pe: أسعار الأسهم

Y: الناتج الكلي

I : الإنفاق الاستثمار

ونتيجة لما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية لا يمكن التعويل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، نتيجة لتعارض قد ينشأ عند تنفيذ هذه الأهداف، فضلا عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية في دفع معدلات التنمية لذلك فإن الأمر يستلزم أولا قيام هذه الدول بإصلاحات اقتصادية ونقدية تسمح بتفعيل السياسة النقدية، وثانيا تدخل الحكومات بمساندة هذه السياسة بسياسة مالية، دون تهميش أو تقييد لدور وأهمية البنك المركزي.

ولتحقيق أي سياسة اقتصادية كان لابد من الاعتماد على السياسة النقدية والسياسة المالية وذلك مهما كان النظام الاقتصادي المتبع، حيث كانت السياسة النقدية والسياسة المالية محل جدل قائم منذ القرن 18م من حيث أي السياستين أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي فظهرت تيارات ومذاهب منها من ترى أن السياسة المالية هي المثلى في تحقيق ذلك كالنظرية الكينزية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المخاطر الأخلاقية: أول ما بدأ استخدام مصطلح المخاطر الأخلاقية كان في مجال التأمين، ويستخدم للدلالة على الغش والخداع وما شابه ذلك، وقد ظهر في الكتابات الاقتصادية الرأسمالية، وتعتبر المخاطر الأخلاقية عن تلك المخاطر الناجمة عن عدم تصرف أحد أطراف الصفقة بأمانة، وهو يعبر عن حالة عدم الكفاءة.

<sup>2</sup> - وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

## الخلاصة:

بما أن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية، فالأكيد أن لها أهداف وأدوات، ففيما يخص الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية تتمثل في أدوات مباشرة وغير مباشرة وأدوات أخرى، حيث تتمثل الأدوات الغير مباشرة في سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، أما المباشرة فمنها سياسة تأطير القرض، تنظيم القروض الاستهلاكية، سياسة الإقناع الادبي وتخصيص التمويل، أما الادوات الأخرى تتمثل في الإيداع المسبق للاستيراد، الودائع الخاصة، التفتيش المباشر وقيام البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر.

أما الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها تتمثل في أهداف أولية، وسيطة ونهائية حيث تهدف إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، كما تهدف أيضا في المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية، كذلك المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية.

وللوصول لفعالية السياسة النقدية يجب توفر قنوات للإبلاغ تتمثل في قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار الأصول وقناة الائتمان.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية

لدور السياسة النقدية في

تحقيق أهداف السياسة

الاقتصادية في الجزائر خلال

الفترة (2015-2022)

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل الأول للجانب النظري للسياسة الاقتصادية من خلال الماهية والتطور والاهداف التي تسعى لتحقيقها، وتطرقنا في الفصل الثاني للسياسة النقدية كونها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مختلف المدارس اضافة إلى أدواتها وأهدافها.

بما أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا من الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها مباشرة بعد انتهاجها لاقتصاد السوق في مطلع التسعينات، والتي ركزت فيها بشكل خاص على الاصلاحات النقدية والمالية التي كانت بدايتها صدور قانون النقد والقرض 90- الذي أعاد الاعتبار للسلطة النقدية في ادارتها للسياسة النقدية وتأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية كما أنها عرفت اصلاحات أخرى مع مطلع الألفية. ومن خلال موضوعنا هذا ارتأينا أن نبين مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي، مقابلات الكتلة النقدية بالإضافة إلى دراسة مسار تطور السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها، وفي الأخير نتطرق إلى تحليل مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر المتمثلة في تحقيق التوازن الخارجي، تحقيق استقرار الاسعار، الوصول إلى النمو الاقتصادي وتوفير التشغيل، خلال فترة الدراسة (2015-2022).

حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: مسار إصلاح السياسة النقدية منذ الاستقلال الى يومنا هذا
- المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية وأدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)
- المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (2015-2022)

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### المبحث الاول: مسار إصلاح السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية 2022

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مرت السياسة النقدية بالعديد من التطورات، والتي ترافقت والنظام الاقتصادي المعمول به، وتتبع التشريعات المنظمة لعمل السلطات النقدية والدور المسند لها، حيث يمكن أن نقسم مراحل السياسة النقدية في الجزائر كما يلي:

### المطلب الاول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1962-1989)

بعد الاستقلال وخلال الفترة (1962-1970) تميزت باسترجاع الجزائر للسلطة النقدية وتكوين النظام المصرفي، وانهاج التخطيط حيث يشكل القرض المصرفي النمط الرئيسي لتمويل النشاط الانتاجي، وذلك لضعف قدرة التمويل الذاتي والطلب على القروض المصرفية نتيجة نقص المشاريع الاستثمارية، وعليه فإن مقابلات الكتلة النقدية كانت القروض المطلوبة من الاعوان الاقتصاديون لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي، كما أن معدلات الفائدة كانت تحدد إداريا ويشكل تأطير القروض النمط الرئيسي لضبط النشاط البنكي بحيث يكون هذا التأطير مركزيا، أما بخصوص السياسة النقدية فنجد أن المهام التي كلف بها البنك المركزي تتمثل في توفير الظروف الملائمة لتنمية منظمة للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها في ميدان النقد والقرض والصرف عن طريق ترقية استعمال جميع موارد الانتاج في البلاد مع الحرص على ضمان استقرار النقد داخليا وخارجيا من خلال تحقيق هدفين أساسيين هما: الاستعمال الكلي لوسائل الانتاج واستقرار أسعار الصرف<sup>1</sup>،

أما فيما يخص أدوات السياسة النقدية المستعملة في هذه الفترة تمثلت في:

- ✓ سياسة اعادة الخصم من خلال التنازل عن السندات العمومية والخاصة؛
- ✓ سلفيات رهنية على الذهب والعملات الاجنبية؛
- ✓ التدخل في السوق النقدية بغرض تنظيم سيولة البنوك بالبيع والشراء ( السوق المفتوحة).

ورغم هذه الاهداف والادوات إلا أن الواقع يؤكد عدم وجود سياسة نقدية حقيقية نظرا للصلاحيات المحدودة جدا لمجلس إدارة البنك المركزي التي تتمثل في إعداد المعايير والشروط العامة للعمليات التي يسمح بها قانون البنك المركزي، وتحديد قائمة السندات العمومية التي يمكن أن تخضع لعملية إعادة الخصم وتحديد معدلات الفائدة والعمولات، غير أن صياغة وتسيير السياسة النقدية لم يكن للبنك المركزي حرية التصرف فيها بل كانت للحكومة.

<sup>1</sup> - بن قدور علي، بيرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 236، 237.



## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

ثم بعدها جاءت المرحلة (1971-1989) التي عرفت إصلاحا ماليا سنة 1971، والذي كان مرحلة حاسمة لبداية بوادر بروز دور السياسة النقدية في عملية تمويل الاقتصاد لكن ليس بالشكل الكافي حيث تميز بما يلي:

- ✓ تمويل الاستثمارات عن طريق الخزينة العمومية؛
- ✓ إعطاء الجهاز المصرفي دورا في عملية التمويل؛
- ✓ الاعتماد على الاصدار النقدي في تمويل الاستثمارات؛
- ✓ ضعف عملية تعبئة الادخار الوطني؛
- ✓ الخزينة كمحور لعملية تمويل الاقتصاد الوطني واقتصار الجهاز البنكي على تغطية عجز الميزانية.

كذلك في هذه الفترة لم تكن تلعب السياسة النقدية دورا أساسيا حيث لم تجد المؤسسات الوطنية صعوبة للحصول على القروض بل كانت العملية آلية دون النظر إلى الجوانب المالية وقدرة السداد وغيرها، إضافة إلى أنها كانت تخضع إلى تعليمات وزارة المالية، أي أن البنك المركزي منح له هامش ضيق تمثل في تلبية احتياجات الخزينة العمومية من خلال التسبيقات التي يقدمها إضافة إلى مختلف القروض التي كانت تمنحها البنوك غير مؤكدة الاسترجاع وهو ما يدعم غياب سياسة اقراض بالمعنى الحقيقي.

بعدها الفترة (1986-1990) التي تميزت بمواصلة ضعف الجهاز المصرفي من خلال عدم إمكانيته تعبئة الادخار والموارد اللازمة، وقد بلغ مستوى النقدية خارج الجهاز المصرفي سنة 1990 معدل 49.7% وهذا كله أدى إلى الاعتماد بصفة كلية على البنك المركزي في تمويل القروض، كما شهد نقص السيولة الكافية لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل وزيادة استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل من أشكال القرض الرئيسية، أيضا عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تخفيضات متواصلة ففي سنة 1986 كان بمعدل 6.5% إلى سنة 1990 اين انخفض بمعدل 22%، وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار من 36.5% ما بين 1980 و1984 إلى 29.7% ما بين 1985 و1989 إضافة إلى المديونية التي امتصت الفائض في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، ، اسيوط، مصر، 2010، ص ص 167، 168.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

من خلال مما سبق نتوصل إلى الحالة الصعبة التي عرفتھا السياسة النقدية في الجزائر بعد الاستقلال إلى أواخر الثمانينيات من خلال الدور الثانوي التي كانت تمارسه في الاقتصاد وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية نظرا لضعف الجهاز المصرفي ومختلف الازمات الاجتماعية التي كانت تعيشها البلاد الأمر الذي خلق سياسة نقدية هشّة في بداياتھا.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)

لم تكن في الفترة التي سبقت صدور قانون النقد والقرض 10-90 سياسة نقدية بالمعنى التقليدي بسبب التداول النقدي الحر كما ذكرنا سابقا، حيث تعتبر السياسة النقدية بالمفهوم التقليدي وليدة قانون النقد والقرض 10-90 وتحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق وتخصيص الموارد بداية من 1990 من خلال مختلف الإصلاحات التي شهدتها السياسة النقدية.

#### • قانون النقد والقرض 10-90

لم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي والمالي إلا بعد إصدار قانون النقد والقرض 10-90 في 14 أبريل 1990، حيث وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد يتميز بإبراز دور النقد في السياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير ورسم السياسة النقدية في ظل استقلالية تامة حيث أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر بأهدافها الاقتصادية الحقيقية عكس ما كانت عليه سابقا<sup>1</sup>.

#### • مبادئ قانون النقد والقرض 10-90

لقد جاء قانون النقد والقرض بعدة مبادئ أهمها<sup>2</sup>:

- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، أي أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ وفقا لما تملیة هيئة التخطيط وإنما تتخذ على أساس الأهداف النقدية للسلطة النقدية؛
- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، حيث أصبحت الخزينة لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل عجزها بلا أي حدود، فأصبحت هذه العملية تخضع لضوابط حيث أن البنك المركزي لا يستطيع أن يمنح للخزينة كتسبيق مالي إلا 10% كحد أقصى من الإيرادات العادية لميزانية الدولة للسنة السابقة، ويجب ألا تتجاوز هذه التسبيقات 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة كما يجب تسديدها قبل انقضاء هذه المدة؛

<sup>1</sup> - سهام محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

<sup>2</sup> - رسول حميد، الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر، مجلة معارف، العدد 21، الجزائر، 2016، ص 146.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

✓ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض حيث أبعدت الخزينة عن تمويل المؤسسات العمومية وأصبح هذا الدور يقتصر على البنوك فقط وبالتالي استعادت هذه الأخيرة مهامها التقليدية، وأصبح منح القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يخضع إلى ما يسمى بالجدوى الاقتصادية للمشروع.

### • أهداف قانون النقد والقرض 10-90

يكمّن الهدف الرئيسي لقانون النقد والقرض في توفير أفضل الشروط لنمو اقتصاد منتظم والحفاظ عليه عن طريق إنماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية مع السير على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، مع التأكد أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار، إضافة إلى الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- ✓ الانفتاح على الاستثمار الخارجي من خلال "المادة 183" من قانون النقد والقرض بالعمل على تشجيع الاستثمار بين المتعاملين المقيمين الوطنيين والأجانب للقضاء على البطالة ونقل التكنولوجيا؛
- ✓ تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

حيث تتميز هذه الفترة بأنها التي سبقت تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام اتفاقيتين، الأولى في 31 ماي 1989 ومدتها 12 شهر والثانية من 3 جوان 1991 إلى غاية مارس 1992، والتي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة<sup>2</sup>.

إضافة إلى ما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، أطروحة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص 153.

<sup>2</sup> - عبان شهرزاد، فعالية السياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الكلي المطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2019، ص 67.

<sup>3</sup> - بن قدور علي، بيرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 247-249.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

- ✓ تحرير التجارة الخارجية والداخلية من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار؛
- ✓ التحرير التدريجي لسعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية؛
- ✓ ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف؛
- ✓ وضع سقف قصوى للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية.

كما وضعت الحكومة مجموعة من الاجراءات لاسيما المتعلقة بالسياسة النقدية تمثلت في:

- ✓ العمل على الحد من الكتلة النقدية (M2) وذلك بجعلها في حدود 41 مليار دينار؛
- ✓ تخفيض قيمة الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين اسعار الصرف الرسمية واسعار الصرف في السوق الموازية، وذلك في حدود 25% ؛
- ✓ تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5% بدلا من 10.5%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدلا من 15% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر ب 17%؛
- ✓ تقليص الدعم الموجه للموارد الأساسية والذي عوض بالدعم المباشر عن طريق المنح.

وللوقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج نضع بعض المؤشرات النقدية التالية:

- ✓ استمرار انزلاق الدينار إذ أصبح الدولار الواحد يقابله 18.47 دج بعدما كان الدولار الواحد يقابله 8.96 دج سنة 1990، مع تسجيل توسع العجز في ميزان رؤوس الاموال إذ وصل إلى 1.23 مليار دولار أمريكي؛
- ✓ نمو الكتلة النقدية (M2) حيث ارتفعت إلى 627.4 مليار دينار سنة 1993 بعدما كانت 515.9 مليار دينار في نهاية 1992 بمعدل نمو في الكتلة النقدية قدره 21.6% بعدما كان 11.33% سنة 1990؛
- ✓ توسع القروض المقدمة للاقتصاد لتسجل نسبة 31.9% ؛
- ✓ ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14%؛
- ✓ استمرار ارتفاع التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك ليصل إلى 22.8% ؛
- ✓ ارتفاع نشاط السوق الموازية نتيجة الفرق الشاسع بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، مما يعني وجود تسرب نقدي خارج القنوات الرسمية ففي سنة 1990 كان السعر الرسمي للدولار الواحد هو 9 دج ليرتفع سنة 1991 إلى 17.7 دج، بينما في السوق الموازية بلغت قيمة 1 دولار أمريكي 32.5 دج خلال الفترة المذكورة؛
- ✓ تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان 64% سنة 1990، وهذا يعد مؤشرا ايجابيا لأداء السياسة النقدية.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

ايضا تواصلت نفس المؤشرات تقريبا بعد 1992 وبالرغم من خطاب النوايا من طرف الجزائر في أكتوبر 1991 التي تعهدت فيه بضبط النفقات وتخفيض قيمة الدينار، إلا انه اتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية في ظل انعدام اليقين السياسي وارتفاع الصراع المدني وتضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الاجنبي.

وعليه ومن خلال المؤشرات السابقة نصل إلى أن أداء السياسة النقدية في هذه الرحلة لم يكن فعال بالدرجة الكبيرة في معظم المؤشرات، حيث قد يعود السبب إلى تضارب العديد من العوامل الاقتصادية من جهة والسياسية والاجتماعية من جهة أخرى، حيث جعل موقف الحكومة في غاية الصعوبة في الملائمة بين شروط صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاقين السابقين من جهة، والظرف الاجتماعي والسياسي الصعب الذي كانت تمر به الجزائر خلال تلك الفترة من جهة أخرى، الامر الذي أدى في النهاية إلى تغيير في الحكومة.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال الفترة (1994-2001)

كان توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة نحو الانكماش حيث كان أهم حدث لها هو تخفيض معدل التضخم، الذي بلغ مستويات مرتفعة خلال الفترة السابقة، باعتماد وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) مع صندوق النقد الدولي في إطار ما يسمى ببرنامج التسهيل التمويلي الموسع، وقد تم في هذه المرحلة إدخال استخدام أدوات تتلاءم مع منطق السوق وطبيعته فكان المرور إلى استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية لاسيما العمليات في السوق النقدية، وفي هذا الاطار الخاص بالانتقال إلى استعمال الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، تم اتخاذ جملة من الخطوات تمثلت أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ إدخال نظام الاحتياطات الاجبارية كوسيلة غير مباشرة في ادارة السياسة النقدية اعتبارا من سنة 1994 وبوجب هذا القرار فرض على البنوك التجارية احتياطي اجباري نسبته 3% على الودائع البنكية بالدينار على أساس معدل فائدة يساوي 11.5%؛

✓ شرع بنك الجزائر ابتداء من ماي 1995 استعمال نظام المناقصات عن طريق نداءات العروض في السياسة النقدية قصد تامين السيولة لفائدة البنوك التجارية ويندرج ذلك في إطار إعطاء وزن أكبر لمعدل الفائدة قصد تعزيز قوى السوق وزيادة شفافية السياسة النقدية بالتوازي مع ذلك حافظ بنك الجزائر على وسيلة اعادة الخصم كآلية للضبط بالرغم من أنها لم تعد تشكل الوسيلة الرئيسية لإعادة تمويل البنوك بعد ادخال نظام المناقصات؛

<sup>1</sup> - حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية (2000-

2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2021، ص ص58-59.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

- ✓ اعتماد نظام الأخذ على سبيل الأمانة لفترة 24 ساعة وفترة سبعة أيام؛
- ✓ عمليات السوق المفتوحة التي تتضمن قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تقل مدة استحقاقها المتبقية عن ستة أشهر أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم أو تقديم التسبيقات تتم عملية بيع وشراء هذه السندات بمبادرة من بنك الجزائر وتتم بشكل مباشر مع البنوك والمؤسسات المالية المخولة.

### المطلب الرابع: السياسة النقدية بعد سنة 2001 إلى غاية 2022

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر للبرامج التنموية، حيث يتمثل البرنامج الأول في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وخصص له مبلغ مالي يقدر ب 525 مليار دينار جزائري، ثم برنامج دعم النمو (2005-2009) وقدر المبلغ الاجمالي للاستثمار ب 900 مليار دينار جزائري، وقد اعتمدت السلطات في هذه المرحلة سياسة نقدية توسعية مما أدى إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع ومن أهم هذه العوامل هو ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 54.6 و 67.5 دولار أمريكي للبرميل الواحد في سنة 2003 و 2004 على التوالي.

وتميزت هذه المرحلة بما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ وفي هذه المرحلة تم إدخال التعديل الأول على قانون النقد والقرض 90-10 في سنة 2001 بموجب الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 والذي نص بشكل أساسي على الفصل بين مجلس ادارة بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض من جهة وإلغاء مدة عهدة المحافظ ونوابه من جهة أخرى، بينما جاء التعديل الثاني بموجب الامر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والذي تم بموجه إعادة صياغة شبه كاملة للقانون، كما تم إدخال تعديل آخر في سنة 2010 على نص القانون الصادر في 2003 حيث أدخل تعديل صريح على نص المادة 35 من القانون وتم بموجبه تحديد السيطرة على استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية فضلا عن الاهداف الأخرى التي نصت عليها المادة:

- ✓ ارتفاع السيولة لدى النظام البنكي، فبعد ما كان يعاني من ضائقة مالية في نهاية المرحلة الثانية انتقل اعتبارا من سنة 2001 إلى وضعية جديدة تماما تتمثل في وجود فائض في السيولة لدى البنوك، وكان سبب ظهور هذا الفائض هو زيادة تدفق العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار البترول:

<sup>1</sup> - حمداني معمر، بناي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 59.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

✓ تم إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة اعتباراً من سنة 2002 هي استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض، تهدف هذه الوسيلة إلى امتصاص السيولة الفائضة لدى النظام البنكي، وتتم عمليات استرجاع السيولة إما لفترة سبعة أيام أو لفترة ثلاثة أشهر، وتجري هذه العمليات بمبادرة من بنك الجزائر؛

✓ تم أيضاً في سنتي 2005 و2006 إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة لامتصاص فائض السيولة البنكية تسمى تسهيله الودائع المغلة للفائدة، وعلى عكس وسيلة استرجاع السيولة فإن تسهيله الودائع، التي تفتح لصالح البنوك التجارية فقط هي وديعة تتميز بمبادرة من هذه الأخير لدى بنك الجزائر، وتؤخذ لمدة 24 ساعة، نظير فائدة ثابتة يعلن عنها من طرف هذا الأخير وعلى هذا الأساس تعتبر تسهيله الودائع المغلة للفائدة عبارة عن آلية لتسيير خزينة البنوك لفترات قصيرة جداً (يوم واحد) في ظل فائض السيولة التي تعيشها هذه البنوك؛

✓ ساهم التراكم المستمر للموارد خلال الفترة في تنظيم الإيرادات وخفض الدين الخارجي والتخفيف من التوسع النقدي في الاقتصاد الوطني، على عكس الصدمة الخارجية للفترة الممتدة من 2007-2009 وسنة 2013 التي اقترنت بمعدل منخفض تاريخياً لنمو عرض النقود واستمرار التضخم الداخلي، وشهدت سنة 2010، 2011 و2014 انتعاشاً كبيراً في التوسع النقدي، مدفوعاً بالنمو القوي في القروض الخارجية، ويعد هذا توسعاً نقدياً قوياً في ظل حالة من الصدمة الخارجية، حيث سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً في سنة 2014، وواصل بنك الجزائر في سنة 2011 و2014 امتصاص السيولة الفائضة في سوق المال باستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بما يتماشى مع أهداف السياسة النقدية؛

✓ سنة 2015 تعتبر نقطة تحول في تطور مجاميع معينة في المجال النقدي لأول مرة أدى انخفاض السيولة المصرفية الفائضة في سنة 2015 واستمرارها في سنة 2016 إلى تغيير جذري في سلوك السياسة النقدية تجسد في التحول من امتصاص السيولة الفائضة باستخدام أدوات استيراد السيولة، إلى استخدام أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة التمويل المصرفي؛

✓ تطور المجاميع الرئيسية للكتلة النقدية في عام 2018 التي تتعلق بالحسابات الخارجية والحسابات العامة وهذا يؤكد على تأثير التمويل غير التقليدي على المجال النقدي وعلى التغيرات في السياسة النقدية والصعوبة في الحفاظ على ديناميكية السوق؛

✓ تقلص موارد المصارف وحدوث عجز سنة 2019 وهذا أدى إلى إلغاء التمويل غير التقليدي وتكييف أدوات السياسة النقدية مع تطور السيولة المصرفية بالإضافة إلى تراجع التضخم، الحفاظ على ديناميكية السوق النقدية ما بين المصارف لإرساء معدلات الفائدة على مستوى هذه السوق وفق المعدل التوجيهي لبنك الجزائر؛

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

✓ تطور جميع المجاميع التي عرفها القطاع النقدي في 2020، ذات الصلة بالحسابات الخارجية وبالحسابات العمومية، في سياق أزمة صحية غير مسبوقة لجائحة كورونا؛

✓ استمرت جائحة كورونا في إعاقة النشاط الاقتصادي طوال سنة 2021، على الرغم من أن هذا الأخير شهد تحسنا نسبيا عقب إزالة تدابير الحجر الصحي، وقد تطلبت هذه الوضعية استجابات وردود سريعة من طرف السلطة النقدية، إذ ركز توجه السياسات النقدية على المستوى العالمي على إنقاذ الاقتصادات من خلال التأثير على العرض، والذي تسببت الأزمة الصحية في اضطرابه بشدة، أكثر من تركيزه على الطلب كما هو الحال في الأوقات العادية، وهكذا ظلت السياسات النقدية في جميع أنحاء العالم وفي الجزائر تيسيرية بهدف تحفيز الانتعاش الاقتصادي قدر الإمكان وتخفيف تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الحقيقي؛

✓ واندرجت السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر خلال سنة 2021 في هذا السياق، لاسيما من خلال تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل. وقد جاء هذا الإجراء الاستثنائي للسياسة النقدية كدعم لبرنامج إنعاش الاقتصاد الوطني؛

✓ وضع بنك الجزائر ابتداء من تاريخ 01/ 07/ 2021 برنامجا خاصا لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة وبمبلغ لا يتجاوز 2100 مليار دينار. يتجلى البرنامج في عمليات تنازل مؤقتة لتدفقات السيولة التي يتم تحقيقها بمبادرة من بنك الجزائر، وتبلغ مدة استحقاق هذه العمليات سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين بمعدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر وقد تكون موضوع تسديد مسبق السندات التي يقبلها بنك الجزائر كضمان بموجب العمليات الخاصة بإعادة تمويل هي الأذونات التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة لدى البنوك العمومية. وهكذا منذ إطلاق البرنامج الخاص لإعادة التمويل، أجرى بنك الجزائر أربع (04) عمليات إعادة تمويل سنة 2021، وبذلك بلغ إجمالي السيولة التي تم ضخها بموجب البرنامج الخاص في نهاية سنة 2021، 1680 مليار دينار منها 508.78 مليار دينار ساهمت في زيادة سيولة البنوك. وبالتالي، فإن هذا البرنامج يمثل جانب جوهري للسياسة النقدية غير التقليدية التي اتبعها بنك الجزائر لدعم النظام البنكي وإنعاش الاقتصاد الحقيقي، في إطار هدف يندرج ضمن إنعاش الاقتصاد لما بعد جائحة كورونا؛

✓ واصل بنك الجزائر جهوده لدعم الاقتصاد من خلال مواصلة التدابير التيسيرية التي بدأها سنة 2020، وتحقيقا لهذه الغاية تم تخفيض الحد الأدنى لمعدل الاحتياطات الإلزامية من 3% إلى 2% اعتبارا من 15 فيفري 2021 تجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل بلغ 10% سنة 2019 وتم تخفيضه إلى 8% اعتبارا من 15 مارس 2020 وإلى 6% اعتبارا من 15 ماي 2020، ثم إلى 3% في 15 سبتمبر 2020 ويهدف هذا التخفيض التدريجي والمتتالي في معدل الاحتياطات الإلزامية إلى تحرير هوامش إضافية من السيولة للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتصاد في سياق ركود



## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

السوق المالي بالإضافة إلى ذلك تم الحفاظ على معدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية عند 3% في سنة 2021 بعد ما تم تخفيضه بمقدار 25 نقطة أساس 0.25% في أبريل 2020، ويهدف هذا القرار الى تحفيز وزيادة عرض القرض كإجراء مرافق لإنعاش الاقتصاد الوطني. كما تم تمديد طوال سنة 2021 التدابير الاستثنائية الرامية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والتي تم اعتمادها في مارس 2020 (تعليمية رقم 05-2020) وتحقيقا لهذه الغاية تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر قرر ما يلي:

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%؛
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان؛
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بتأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا؛
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بمنح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - تقرير بنك الجزائر، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>، تاريخ الاطلاع: 20 /04/ 2023 ، على

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية وأدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

لاشك أن موضوع النقود بشكل عام يعتبر أحد أهم المواضيع في النشاط الاقتصادي، والتي احتلت فيها النقود أدوار غير مسبوق في الاقتصاد، فأصبحت تعامل كما لو كانت سلعة من السلع لها أسواقها الخاصة بها وأسس التعامل فيها ولها مزاياها وعيوبها، وهذا يقودنا إلى تناول ما يعرف بالكتلة النقدية ومقالاتها وتأثيرها على الاقتصاد ككل.

#### المطلب الأول: مكونات الكتلة النقدية ومقالاتها

قمنا بالتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الكتلة النقدية ومختلف المجموعات التي تتكون منها بالإضافة إلى مقالاتها.

#### أولاً: مكونات الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية من مجموعات مختلفة ويمكن تعريفها كما يلي:

#### 1- تعريف الكتلة النقدية:

وتعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في أي اقتصاد، وفي الجزائر تعرف الكتلة النقدية ب (M2) وتشمل المتاحات النقدية (M1) بالإضافة إلى اشباه النقود والمتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملة الأجنبية<sup>1</sup>.

#### 2- المجموعات النقدية:

✓ **المتاحات النقدية (M1):** يعرف هذا المجمع بمجموع وسائل الدفع أو بالمتاحات النقدية والذي يشمل إلى جانب كمية النقد القانوني المتداول E مبلغ الودائع تحت الطلب والتي تتمثل في ارصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملة الأجنبية (النقود الكتابية)، أو حتى لدى الخزينة العمومية أو البنك المركزي.

✓ **المجمع (M2):** يعرف بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية، ويشتمل على المجمع (M1) مضافاً إليه الودائع لأجل التي يرمز بالرمز DT، نجد أن هذه الودائع التي تسجل في الطرف

<sup>1</sup> - عدوان علي، بن سماعيل حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990-2020،

دفا تر البحوث العلمية، العدد 01، الجزائر، 2022، ص ص 22، 23.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

المدين من ميزانيات البنوك هي تلك الأموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين، كما نجد أن البنوك تكافئ الودائع لأجل أي أنها تدفع لأصحابها فوائد.

✓ **المجمع (M3):** يعرف باسم السيولة المحلية أو مجموع وسائل تخزين القيم، فهو يضم إلى جانب (M2) كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وسندات و أذونات الخزينة العمومية، سواء كانت سندات مكتبية أو سندات على الوثائق، هذا المجمع هو أقل سيولة من المجمعين (M1)، (M2)، يمكن أن نلخص هذه المجمعات في المعادلة التالية:  $E+D=M1+DT=M2+S=M3$

✓ **المجمع (M4):** يتضمن بالإضافة إلى (M3) أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة لدى الاعوان غير الماليين<sup>1</sup>.

✓ **أشباه النقود:** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين<sup>2</sup>.

ويتم معرفة حجم الكتلة النقدية في الجزائر من خلال:

1- **الاصدار النقدي:** التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري بإعادة النظر في اصلاح النظام المصرفي بصور قانون النقد والقرض في أبريل 1990 الذي جسد الإرادة الملحة للخروج من الأزمة بالنسبة للسلطات في المجال النقدي جعل الهدف الأساسي من هذا القانون تصدير الأساليب والاجراءات الواجب اتباعها في اطار السياسة النقدية لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني، والذي لا يتحقق إلا بالانتقال من التمويل عن طريق المديونية والتضخم إلى التمويل عن طريق الادخار والسوق، وإعادة الاعتبار لبنك الجزائر وبما يتوافق مع مقومات اقتصاد السوق وهو ما نصت عليه المادة 04 من قانون النقد والقرض "يعود للدولة امتياز اصدار الاوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني ويفرض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي بنك الجزائر الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه؛

2- **الائتمان المصرفي:** تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة الكتلة النقدية من خلال القروض المقدم للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض إلى ذلك في المادة 70 والتي جاء فيها أن البنوك فقط

<sup>1</sup> - وسام مويسي، أمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)، مجلة العلوم الانسانية، العدد 02، أم البواقي، الجزائر، 2020، ص 660.

<sup>2</sup> - عدوان علي، بن سماعيل حياة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

هي المؤهلة والوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد 66 و 68 أي تلقي الودائع من الجمهور ومنح القروض وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها.

وعليه فان أي تغيير في حجم الائتمان المصرفي يؤدي إلى حدوث تغير مماثل في حجم الكتلة النقدية فمهما اختلف مفهوم العرض النقدي<sup>1</sup> سواء كان (M1) و (M2) و (M3) فإن نقود الودائع المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية تمثل الجزء الأكبر من المعروض النقدي وعليه فإن عملية خلق النقود والودائع أو خلق الائتمان يشترك فيها النظام المصرفي كله.

### ثانيا: مقابلات الكتلة النقدية

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في ما يلي<sup>2</sup>:

✓ **الذهب والعملات الأجنبية:** تحصل الدولة من خلال نشاطها المالي والتجاري الدولي على ذهب وعملات أجنبية مختلفة، لكنها غير قابلة للتداول في الداخل، فيحجزها البنك المركزي ويصدر مقابله عملة وطنية، ويمثل الذهب والعملات الأجنبية الرصيد الصافي لميزان المدفوعات.

✓ **القرض المقدم للخبزينة:** في هذه الحالة تقوم الخبزينة بإصدار أوراق دين حكومية وطرحها السوق النقدية للاكتتاب، وهكذا يمكن أن يتحصل عليها البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الجمهور، فإذا اكتتب من طرف البنك المركزي يصدر مقابله نقدا قانونيا، أما إذا تحصلت عليها البنوك التجارية أو الجمهور سيعيدان خصمها لدى البنك المركزي ويحصلان مقابل ذلك على نقد قانوني.

✓ **القروض المقدمة للاقتصاد:** لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها وتوظيفاتها، أو قد تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي، وتعتبر هذه القروض من اهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والاكثر تأثيرا على الكتلة النقدية.

<sup>1</sup> - المعروض النقدي: تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تحدد عادة من قبل السلطات النقدية أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.

<sup>2</sup> - وسام مويدي، آمال بوسمينة، مرجع سبق ذكره، ص 660.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2015-2022)

يرتبط تغير الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية (غطاء الاصدار النقدي)، والتي تتغير حسب كل اقتصاد ودرجة تقدمه وعادة فإن تغير حجم الكتلة النقدية يكون على أساس متطلبات الاقتصاد من النقود لأجل التداول وحركة الانتاج، لذلك فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى صافي الأصول الخارجية (ذهب وعملة أجنبية) والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة إلى الخزينة.

### جدول رقم (3): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: ملايين الدينارات

السنوات	الكتلة النقدية M2	النقود M1	أشباه النقود
2015	13704.5	9261.1	4443.4
2016	13816.3	9407.0	4409.3
2017	14974.6	10266.1	4708.5
2018	16636.7	11404.1	5232.6
2019	16506.6	10975.2	5531.4
2020	17659.6	11901.8	5757.8
ديسمبر 2021	20053.5	13590.3	6463.2
سبتمبر 2022	22174.2	15317.7	6856.4

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 52، 60، ص 11، على الرابط-<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

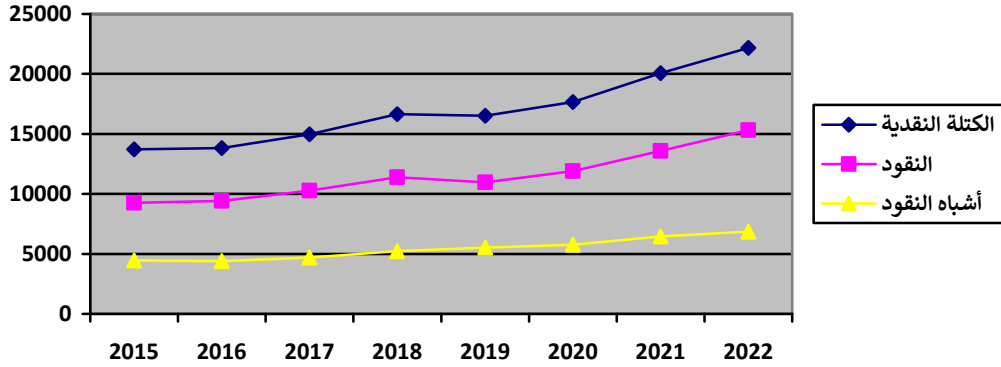
تاريخ الاطلاع: 22/ 04/ 2023، على

الساعة 10:30.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الشكل رقم(05): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: ملايين الدينارات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية حيث انتقلت من 13704.5 مليار دج سنة 2015 إلى 22174.2 مليار دج سنة 2022 مما يوضح عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الادخار كم شهدت النقود كذلك نمو تصاعدي خلال فترة الدراسة 2015-2022 حيث انتقلت من 9261.1 مليار دج سنة 2015 لتصل إلى 15317.7 مليار دج سنة 2022 ، ويعود الفضل في ذلك إلى انتهاء الجزائر سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة، بالإضافة إلى وجود معدلات نمو ضئيلة في شبه النقود خلال الفترة 2015-2017 وذلك راجع بالأساس إلى انخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط وكذلك انخفاض حجم الودائع تحت الطلب، أما خلال الفترة 2018-2022 فتكون متقاربة في الارتفاع وقد ساهم في هذا قطاع المحروقات وكذلك زيادة التداول النقدي خارج البنوك.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

جدول رقم (04): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: ملايين الدينارات

السنوات	قروض الموجهة إلى الاقتصاد	قروض قصيرة المدى	قروض متوسطة وطويلة المدى
2015	7277.2	1710.6	5566.6
2016	7909.9	1914.2	5995.7
2017	8880.0	2298.0	6582.0
2018	9976.3	2687.1	7289.3
2019	10857.8	3011.1	7846.8
2020	11182.3	3203.7	7978.6
ديسمبر 2021	9794.7	3563.8	6230.9
سبتمبر 2022	10198.7	4011.6	6187.1

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 52، 60، ص ص 10-12، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

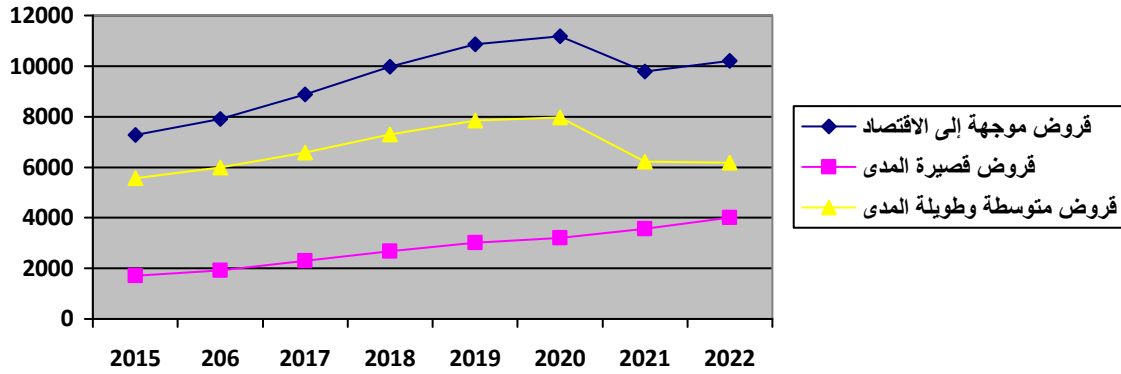
تاريخ الاطلاع: 22/ 04/ 2023 ، على

الساعة 10:30.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الشكل رقم(06): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: ملايين الدينارات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

شهدت فترة الدراسة 2015-2022 تزايدا ملحوظا في القروض الموجهة للاقتصاد حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته 7277.2 مليار دج لتصل سنة 2022 خلال شهر سبتمبر إلى 10198.7 مليار دج وقد كانت الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من ستة لأخرى، ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة الفوائض المالية نتيجة تحسن الوضع المالي بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة وزيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية، وكذا تمويل الاستثمارات عن طريق القروض، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها البنوك، وهذا من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية أو تمويل القروض الاستهلاكية التي تشهد ارتفاعا ملحوظا.

من خلال الجدولين رقم 2 ورقم 3 السابقين تبين أن القاعدة النقدية في الجزائر شهدت ارتفاعا واضحا في عرض الكتلة النقدية M2 خلال فترة الدراسة 2015-2022 ويرجع هذا إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات إضافة إلى تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى بروز اتجاه ملائم للتطور النقدي والنظام المالي ككل، كذلك فإن تطور الكتلة النقدية يرتبط بالتغيرات التي تحدث في الكتلة النقدية، ويبقى على عاتق السلطات النقدية الكثير من الجهود الكبيرة للإصلاح للوصول إلى الأهداف المنشودة



## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر، وكما نعلم أن السلطة النقدية كانت قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية بهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجات التي يتطلبها الاقتصاد.

حيث تتمثل أدوات السياسة النقدية في الجزائر كالآتي:

#### أولاً- معدل إعادة الخصم

بالنسبة للجزائر يعتبر من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم الخاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا حيث يقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم<sup>1</sup> والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال فترة الدراسة:

#### جدول رقم (05) : تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	المعدل %
2015	4
2016	3.50
2017	3.75
2018	3.75

<sup>1</sup> - دحماني أمال، تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، العدد 03، الجزائر، 2019، ص 134.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

3.75	2019
3.75	2020
3.75	2021
3.75	2022

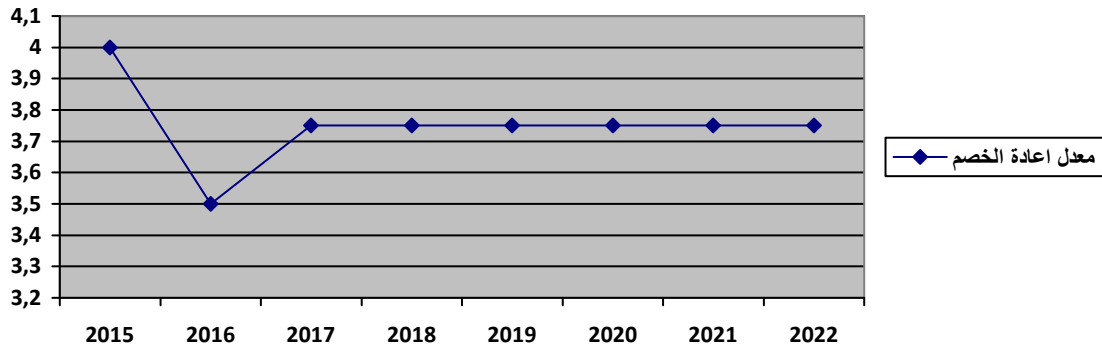
المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 52، 60، ص 17، على الرابط [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9)

تاريخ الاطلاع: 29/04/2023 ، على

الساعة 13:00.

### الشكل رقم (07): تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق..

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ أن معدل إعادة الخصم شهد انخفاض من 2015 حيث كان 4% إلى 3.50% سنة 2016 بسبب الحالة المالية الجيدة للبنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى البنك المركزي، لتشهد بعدها ارتفاع طفيف إلى 3.75% سنة 2017 بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي عامة نظرا لانخفاض النشاط المالي بصفة خاصة، وبقي ثابتا إلى غاية 2022، نظرا للمشاكل التي عانى منها العالم بأسره متمثلة في جائحة كورونا في 2020 التي أدت إلى انخفاض النشاط المالي والاقتصادي عامة.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### ثانيا- الاحتياطي الإجمالي:

إلى غاية بدايات 1994 كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، حتى نوفمبر 1994 حين أصدرت التعليمات رقم 94/16 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها على شكل ودائع لدى البنك المركزي، كما حددت هذه التعليمات نسبة الاحتياطي الإجمالي الإلزامي ب 2.5% ليتم رفعها إلى 4.25% في عام 2001، ونظرا لوفرة السيولة لدى البنوك وتحسن الوضع العام للاقتصاد، أقدم البنك المركزي على تفعيل هذه الأداة وذلك برفع المعدل إلى 6.25% عام 2002 ثم إلى 6.5% عام 2004 إلى غاية 2007، كما تفرض السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطيها الاجباري، تتمثل في غرامة التأخير التي حددتها التعليمات 04/02<sup>1</sup>.

والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل الاحتياطي الاجباري لدى بنك الجزائر خلال فترة الدراسة:

### جدول رقم (06) : تطور معدل الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	المعدل %
2015	12
2016	8
2017	4
2018	10
2019	10
2020	3
2021	3.75

<sup>1</sup> - ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، بسكرة،

الجزائر، 2011، ص ص 375، 376.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

3.75	2022
------	------

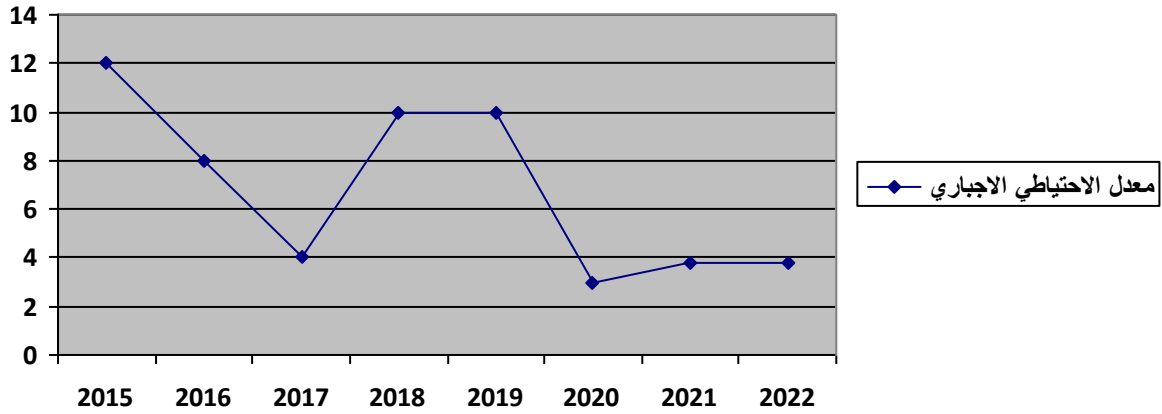
المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم 52، 60، ص 17، على الرابط [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz)

[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9)، تاريخ الاطلاع: 29/04/2023 ، على

الساعة 15:33.

### الشكل رقم (08): تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض لمعدل الاحتياطي الإجمالي منذ سنة 2015 أين كان 8% إلى غاية 4% سنة 2017، بسبب الوضعية المالية الجيدة آن ذاك ولتشجيع البنوك أكثر على منح الائتمان كخطوة لتفعيل النشاط الاستثماري والاقتصادي ككل، ثم شهدنا ارتفاع من جديد سنتي 2018 و 2019 ليصل إلى 10%، لمحاولة امتصاص جزء من حجم السيولة الغير موظفة في البنوك تفاديا لما قد ينجر عليه من آثار تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية، لينخفض بعدها سنة 2020، إلى أدنى مستوى له ليصل إلى 3% والتي تزامنت مع فترة جائحة كورونا التي أثرت في كل الاقتصادات، مما أدى بالسلطة النقدية إلى تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري لإعادة تنشيط السوق المالي، ليعاود في الارتفاع بنسبة بسيطة حيث بلغ 3.75 % سنة 2022.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### ثالثا- عمليات السوق المفتوحة

سمح قانون النقد والقرض باستعمالها، أي المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر و لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة المالية السابقة والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي، حيث تمت أول عملية للسوق المفتوحة في 30 ديسمبر 1996 وتمثلت في شراء بنك الجزائر لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر ب 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط قدر 14.94%<sup>1</sup>.

والجدول التالي يوضح مراحل تطور عملية السوق المفتوحة لدى بنك الجزائر خلال فترة الدراسة:

### جدول رقم (07) : تطور عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: نسبة مئوية

الفائدة في عمليات السوق المفتوحة				السنة
لمدة 12 شهر	لمدة 6 أشهر	لمدة 3 أشهر	لمدة 7 ايام	
-	-	-	-	2015
-	-	-	-	2016
3.50	3.50	3.50	3.50	2017
-	-	-	3.50	2018
-	-	-	3.50	2019
-	-	-	3	2020
-	-	-	-	2021

<sup>1</sup> - بن عزة إكرام، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر

الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 188.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

-	-	-	-	2022
---	---	---	---	------

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم 52، 60، ص ص 10-12، على الرابط-<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

تاريخ الاطلاع: 22/ 04/ 2023 ، على

الساعة 10:30.

من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ أن الفائدة في عملية السوق المفتوحة شهدت ثبات من سنة 2017 إلى غاية 2019 بنسبة 3.50%، لتتخفص سنة 2020 إلى 3% بسبب جائحة كورونا من أجل تشجيع وتحريك السوق المالي، أما في باقي السنوات فلم يلجأ بنك الجزائر إلى استخدام عملية السوق المفتوحة نظرا لعدم الحاجة لها وضعف السوق المالي بصفة عامة في الجزائر.

### رابعاً- عملية استرجاع السيولة

صدرت التعليمات 2002/02 في 11 أبريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية، وتنص على أنه يتمكن بنك الجزائر من استرجاع السيولة على بياض في أي مرة يرى فيها ذلك ضرورياً، وتتم هذه العملية من خلال نداءات العرض الآنية في أجل يقدر ب 2 ساعة بين الإعلان والتسجيل لنتائج العملية، ويمكن لبنك الجزائر استدعاء البنوك لوضع السيولة لديه على شكل ودائع لـ 24 ساعة أو لأجل، بمعدل ثابت يسدد عند استحقاق الوديعة، كما يمكن استرجاع السيولة في أي وقت يرغبه بنك الجزائر<sup>1</sup>.

### خامساً- التسهيلات الخاصة بالوديعة

جاء تطبيق الآلية انعكاساً لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، حيث تعبر عن توظيف فائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ شكل قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها.

وتم إدخال هذه الأداة سنة 2005 وهي تقنية تسمح للبنوك بإنجاز ودائع 24/24 ساعة لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطاً سنة 2008، فمعدل الفائدة على

<sup>1</sup> - بن عزة إكرام، مرجع سبق ذكره، ص 189.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

التسهيل الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2022)

إن السياسة الاقتصادية والاقتصاد الجزائري بصفة عامة مرتبط ارتباط شديد بالبتروول والمحروقات بنسبة تفوق 60%، فأى تغير في اسعار المحروقات يؤدي إلى تغير في استراتيجيات السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لذلك يجب توضيح تغير إيرادات المحروقات بالإضافة إلى بعض تغيرات اسعار الصرف، الصادرات والواردات والقروض الموجهة إلى مختلف القطاعات في جزائر خلال فترة الدراسة (2015-2022) وذلك كما يلي:

### أولاً: تطور إيرادات المحروقات خلال الفترة (2015-2022)

يتميز الاقتصاد الجزائري بوفرة الموارد الطبيعية خاصة منها المحروقات والبتروول والغاز بشكل أدق، والتي تعتمد عليها بشكل كبير في تحصيل الإيرادات، حيث يتجاوز مستوى العائدات النفطية 98% من إجمالي المحروقات كما تعد الجباية البترولية المصدر الأساسي في تمويل الإنفاق العام، وهذا التوجه شبه الكلي للمحروقات ترتب عنه آثار جعلت من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر مرهونة بتقلبات أسعار النفط بشكل أساسي.

### الجدول رقم (08): إيرادات المحروقات للجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الإيرادات من المحروقات
2015	33080.6
2016	27917.5
2017	33202.8
2018	38938.7

<sup>1</sup> - رابيس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، الجزائر، 2013، ص 201.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

33168.2	2019
20231.5	2020
35190.8	2021
26628.6	2022

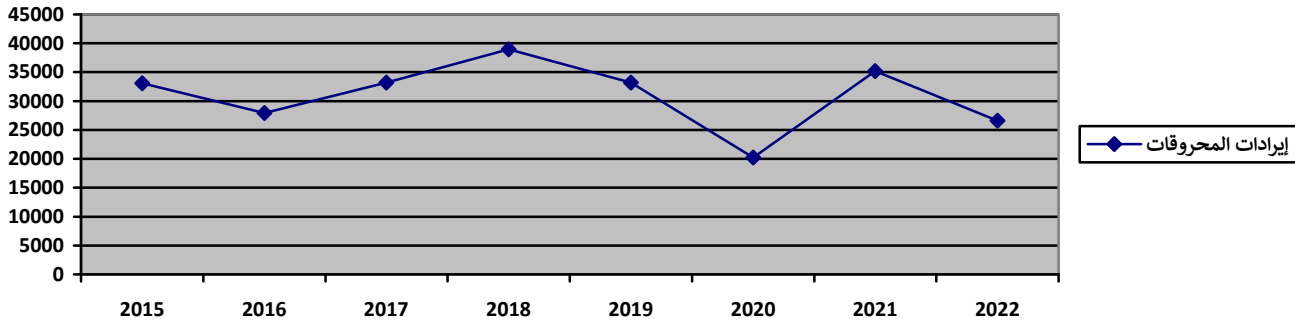
المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 52، 60، ص 25، على الرابط-[https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9)

على [algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9)، تاريخ الاطلاع: 22/ 04/ 2023 ،

الساعة 10:30.

### الشكل رقم (09): تطور إيرادات المحروقات خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.



## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

من خلال الجدول نلاحظ التقلب المستمر لإيرادات المحروقات طول فترة الدراسة الذي ينعكس بالمقابل على الاقتصاد الجزائري بصفحة عامة نظرا للارتباط الشديد مع المحروقات، شهدت سنتي 2015 و 2016 انخفاض في قيمة عائدات المحروقات وذلك استمرارا للركود في نشاط المحروقات منذ سنوات ليصل إلى غاية 27917.5 سنة 2016 والتي تعد أدنى قيمة شهدها قطاع المحروقات قبل الأزمة الصحية في 2020 لتعاود بعدها العائدات في الارتفاع خلال سنتي 2017 و 2018 وبعد الفترة التي شهدتها سنتي 2015 و 2016، استأنف النشاط الاقتصادي لقطاع المحروقات الانخفاض في 2019 حيث انخفض من 38938.7 مليون دولار أمريكي سنة 2018 إلى 33168.2 مليون دولار أمريكي في 2019، نظرا للانكماش القوي في إنتاج المحروقات الذي أثر في الناتج الداخلي سلبا، ليستمر الانخفاض سنة 2020 في ظرف يتميز بانخفاض الأسعار والطلب على المحروقات بسبب الأزمة الصحية، وفي سنة 2021 ومع الانتعاش الاقتصادي انتعش الطلب العالمي على البترول بقوة ليقترب من مستويات ما قبل الوباء، حيث شهد إنتاج وتصدير المحروقات للاقتصاد الوطني انتعاشا واضحا بالفعل حيث سجلت نموا قويا لأول مرة منذ سنوات حيث ارتفع من 20231.5 سنة 2020 إلى 35190.8 في 2021، ليعود إلى حالته الطبيعية سنة 2022.

### ثانيا: تطور مختلف القطاعات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

إن الاعتماد المفرط للجزائر على المحروقات يضعها دائما في أزمة كبيرة خاصة وأن قطاع المحروقات نادرا ما يشهد استقرارا في أسعاره، وهنا تجد الجزائر نفسها أمام خيار واحد وهو الخروج من الأزمة من خلال تقليص اعتمادها على المحروقات، وإيجاد البديل لذلك والعمل على تنويع مصادر دخلها، بهدف زيادة معدلات النمو، ومن ثم الخروج بالاقتصاد الجزائري من الأزمة الاقتصادية.

### الجدول رقم (09): تطور مختلف القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	قطاعات أخرى
2015	1935.1	919.4	1917.2	12224.7
2016	2140.3	979.3	2072.9	13093.4
2017	2219.1	1040.8	2203.7	15176.6

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

14213.2	2346.5	1127.9	2427.0	<b>2018</b>
14890.0	2492.0	1161.7	2529.1	<b>2019</b>
14421.2	2367.3	1148.3	2546.8	<b>2020</b>
15563.0	2578.2	1230.7	2688.3	<b>2021</b>
8422.1	1377.2	657.5	1541	<b>2022</b>

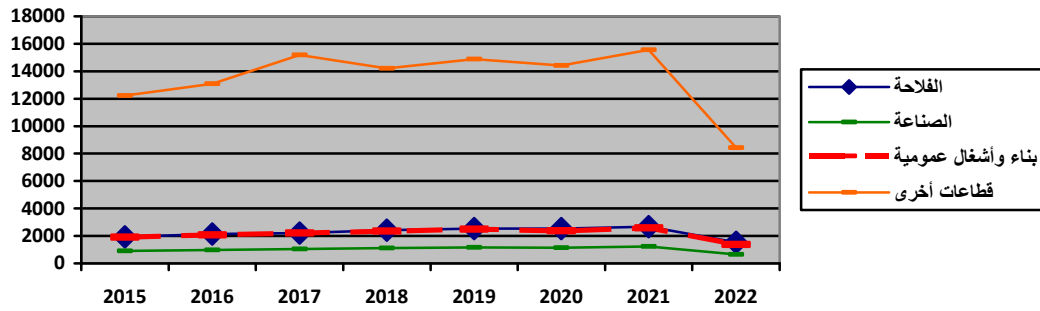
المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 52، 60، ص 24، على الرابط-<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

تاريخ الاطلاع: 30/ 04/ 2023 ، على

الساعة 16:30.

الشكل رقم (10): تطور مختلف القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المستمر للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2015-2019، وذلك بالرغم من قلة تساقط الامطار الذي يميز مناخ شمال إفريقيا، كذلك باقي القطاعات مثل البناء والاشغال العمومية التي شهدت نمو القيمة المضافة طول الفترة 2015-2019 لتصل إلى 2492.0 مليار دينار سنة 2019. كذلك القطاع الصناعي الذي عرف نمو نسبي طول الفترة 2015-2019 أما سنة 2020 ورغم سياق يتسم بأزمة اقتصادية ناتجة عن جائحة كورونا يعد القطاع الفلاحي القطاع الوحيد من بين القطاعات الرئيسية الذي سجل نمو إيجابيا ولو بنسبة طفيفة حيث استمر انتاج القطاع الفلاحي مما ساهم في تخفيف تقلص كل من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات وإجمالي الناتج الداخلي ب ويرجع ذلك إلى النتائج

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الإيجابية للإنتاج البستاني بنمو انتاج الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون وزراعة الكروم، أما الصناعة فتأثرت بالأزمة الصحية سنة 2020 حيث انخفض من 1161.7 مليار دينار سنة 2019 إلى 1148.3 مليار دينار، حيث أثرت الأزمة على بعض الفروع مثل الجلود والأحذية، الخشب الفلين والورق باستثناء الصناعات الغذائية والمناجم والمحاجر الكيماويات التي شهدت معدلات نمو إيجابية. كذلك قطاع البناء والأشغال العمومية ومختلف القطاعات الأخرى هي أيضا تأثرت بالأزمة الاقتصادية والصحية، حيث شهدت معدلات نمو سلبية نظرا لتوقف النشاط الاقتصادي و الحجر الصحي المطبق، بالمقابل سنة 2021 شهد القطاع الزراعي، الذي كان المحرك الأساسي للنمو لسنة 2020، تراجعاً هاماً خلال سنتي 2021 و 2022 وغير مسبوق منذ سنة 2002، يعود هذا التراجع بشكل خاص في الإنتاج البستاني والحبوب والنباتي والحيواني بشكل أساسي إلى الظروف المناخية غير المواتية، وكذلك زيادة أسعار المدخلات الزراعية وتشديد شروط استيرادها، أما قطاع الصناعة شهد انتعاش مقارنة بالفلاحة، حيث أثر الانتعاش الاقتصادي إيجابياً على مبيعات الكهرباء والغاز في سنة 2021 كذلك ارتفاع أسعار المحروقات أدى لتنشيط الحركة الصناعية، كذلك قطاع البناء والأشغال العمومية الذي شهد انتعاشاً مقارنة بسنة 2020 الذي شهدت انكماشاً وبالتالي أثرت القيود الصحية بشكل أقل على الاقتصاد سنة 2021 مما سمح بتعاف تدريجي للنشاط في هذا القطاع لتنتقل قيمته من 2367.3 مليار دينار سنة 2020 إلى 2578.2 مليار دينار سنة 2021 كما استفاد النشاط في قطاع البناء بالكامل من الانتعاش الاقتصادي سنة 2021 كذلك القطاعات المتبقية التي استفادت من الانتعاش الاقتصادي في 2021 حي ارتفعت من 14421.2 مليار دينار إلى 15563.0 مليار دينار، ليعاودوا في الانخفاض سنة 2022 لكن بنسبة بسيطة واعتيادية بعد عودة النشاط الاقتصادي بصفة عامة لحالته الطبيعية قبل جائحة كورونا.

### ثالثاً: تطور القروض الموجهة لمختلف القطاعات خلال الفترة (2015-2022)

إن الأخذ بعين الاعتبار كل الخصائص والإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة وتعتمد عليها في خطط التنمية. حيث أنه بالرغم من التطور الإيجابي للقروض الموجهة لتمويل الاقتصاد خلال الفترة المدروسة إلا أنها فشلت في تحقيق التنمية بالمستوى المطلوب، على الرغم من مساهمتها في تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي والدور المهم للقطاع الخاص في ذلك، إلى أن مستويات النمو تظل بعيدة عن ما هو حقيقي مما يشير إلى ضعف تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

جدول رقم (10): القروض الموجهة لمختلف القطاعات خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	القروض الموجهة إلى القطاع العام	القروض الموجهة إلى القطاع الخاص	القروض الموجهة إلى الادارة المحلية
2015	3688.2	3588.3	0.7
2016	3952.2	3957.1	0.6
2017	43113.3	4568.3	0.5
2018	4943.6	5032.2	0.6
2019	5636.0	5221.3	0.6
2020	5792.7	5389.0	0.6
ديسمبر 2021	9794.7	5650.5	0.7
سبتمبر 2022	10198.7	5794.7	0.6

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 52، 60، ص 13، على الرابط [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9)

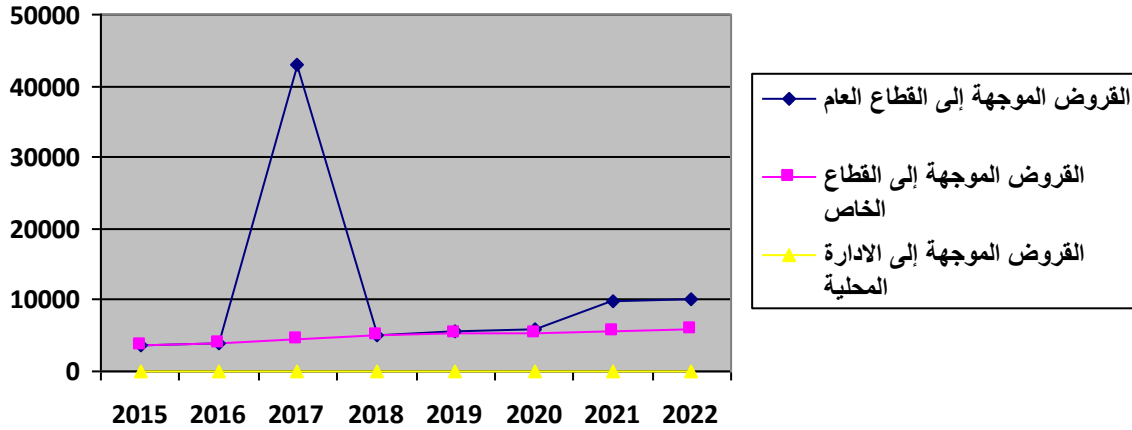
، تاريخ الاطلاع: 30/04/2023، على

الساعة 16:30.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### الشكل رقم (11): القروض الموجهة لمختلف القطاعات خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أن القروض الموجهة للقطاع العام في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة 2015-2022 وهذا نتيجة إنشاء صناديق ضمان القروض سنة 2018 وارتفاع اسعار متوسط البترول، بالإضافة إلى تزايد الدعم المقدم من الدولة للقطاع الاقتصادي وتزايد النفقات العمومية، فقد كان حجم القروض الموجهة للقطاع العام أعلى من القروض الموجهة للقطاع الخاص، وتفعيل دور هذا الأخير من أجل تحقيق نمو متزايد في معدلات نمو جميع القطاعات الاقتصادية باعتبار أن دعم القطاع الخاص مؤشر على تعزيز تنافسية الاقتصاد مما ينعكس إيجابيا على القطاع البنكي من خلال تحقيق التطور المالي وارتفاع معدلات الوساطة المالية، وبالرغم من أن الجزائر في السنوات الأخيرة حققت ارتفاع في الودائع بخصوص الائتمان المقدم للقطاع الخاص غير أنها لا تمثل كفاءة في الوساطة المالية لدى القطاع البنكي الجزائري، في ظل توجه نحو التحرر المالي بالرغم من تبني عدة سياسات لدعم القطاع الخاص، واستمرار تزايد الدعم خلال جائحة كورونا نتيجة انهيار بعض القطاعات بالرغم من انخفاض اسعار المحروقات، كما نلاحظ أن القروض الموجهة للقطاع الخاص منخفضة مقارنة بالقروض الممنوحة للقطاع العام وهذا نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل على القطاع العام، وأن البرامج التنموية التي تم وضعها والتي كان هدفها دعم القطاع الخاص لم تحقق الغرض المطلوب، بالإضافة إلى أن القروض الموجهة للإدارة المحلية كانت قليلة جدا مقارنة بالقروض الموجهة للقطاع العام والخاص وكانت ثابتة نسبيا.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### رابعاً: تطور الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة (2015-2022)

يعتبر التصدير أحد أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، حيث يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية، خدمية، معلوماتية، مالية، ثقافية وسياحية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح وقيمة مضافة، توسع، نمو، انتشار، فرص عمل، تكنولوجيا جديدة وغيرها.

ويقع التصدير في إطار تشجيع التبادل التجاري بين الدول بما يحقق مصالح عديدة لأطراف التجارة الدولية بين المصدرون والمستوردون، نظراً لاختلاف المزايا النسبية و التنافسية لكل دولة.

حيث أن الجزائر تعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تصل إلى 97% لكن تغيرت الحصص السوقية واكتسبت أسواق جديدة للصادرات خارج المحروقات.

### الجدول رقم (11): صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: ملايين الدولارات

الواردات	الصادرات	السنوات
51646	35138	2015
46727	29698	2016
48980	34569	2017
48573	41115	2018
44632	35312	2019
35547	21925	2020
37464	38553	2021
28860	30169	الثلاثي الاول والثاني والثالث من 2022

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 52، 60، ص 24، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz>

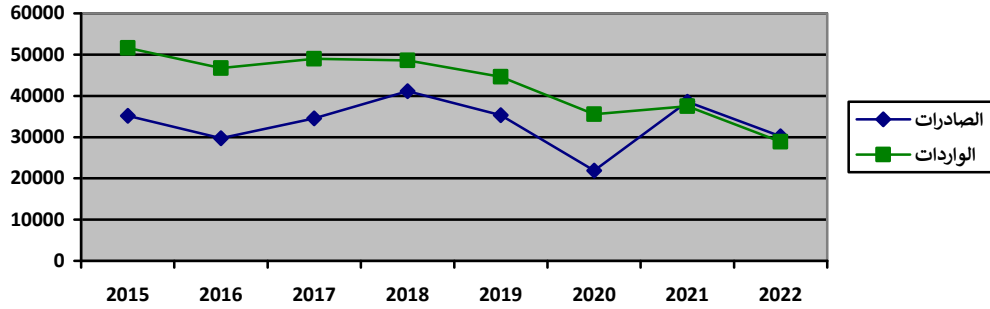
تاريخ الاطلاع: 30/04/2023 ، على [/algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9)

الساعة 17:30.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

شكل رقم (12): صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: ملايين الدولارات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

إن السوق المحلية تبقى تستعين بالواردات في ظل غياب سلع بديلة تنتج داخل الوطن، وحتى إن وجدت فإن الثقافة التفاخرية للمستهلك الجزائري وتفضليه لكل ما هو مستورد على حساب كل ما هو جزائري يزيد من حدة الاستيراد بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية أدت إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأوروبية، ومن خلال الجدول نلاحظ الفرق الكبير بين الواردات والصادرات للجزائر من الفترة (2015-2019) حيث كانت تعتمد الجزائر على استيراد معظم السلع المتمثلة في المواد الغذائية، الطاقة، المواد الأولية، التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية نظرا لضعف القدرات الانتاجية في البلاد وتوقف الدعم الصناعي، بالمقابل كانت معظم الصادرات تتمثل في المحروقات، لتتخفف بعدها سنة 2020 كل من الصادرات والواردات بسبب تفشي وباء كورونا في العالم بأسره مما أدى لغلاق وتوقف كل الاسواق عن التصدير والاستيراد إلا بكميات قليلة، لتشهد بعدها الجزائر ابتداء من سنة 2021 نشاط في حركة الصادرات، حيث شهدت فائض في الميزان التجاري وانكماش في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بسبب ارتفاع اسعار المحروقات الى جانب ارتفاع الكميات المصدرة، اضافة إلى ارتفاع الصادرات خارج المحروقات، حيث استمر الفائض إلى غاية آخر تقرير لبنك الجزائر في الثلاثي الثالث من سنة 2022 لما بلغت الصادرات 30169 مليون دولار مقارنة بالواردات التي بلغت 28860 مليون دولار، حيث أن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية عالميا أدى إلى ارتفاع الطلب على الصادرات، للتحويل الازمة الاقتصادية إلى وضعية انتعاشيه من خلال ازدهار إيرادات الخزينة العامة.

يجب كبح نمو الواردات وتشجيع الصادرات لكن شروط تحقيق ذلك غير متوفرة، حيث أن انخفاض الصادرات يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع رصيد ميزان التجاري الذي يخلق عجز، وشروط تحقيقها ليست متوفرة بالشكل الكامل لأنها تعتمد في

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

معظم صادراتها على قطاع المحروقات التي هي أساسا تعتمد في تسعيرها على الدولار الأمريكي، أي أن الجزائر لا تملك قاعدة صناعية تصديرية متنوعة وبالتالي هي لا تستوفي شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة.

### خامسا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2015-2022)

إن نظام الصرف المطبق حاليا في الجزائر هو نظام سعر صرف عائم، يشهد بعض التدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، وبهذه التدخلات يصبح نظام الصرف أقرب للتثبيت منه للتعويم.

### جدول رقم (12): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	الدولار	اليورو
2015	100.4641	111.4418
2016	110.5274	116.3743
2017	114.9327	137.4883
2018	118.2906	135.3836
2019	119.1596	133.6256
2020	132.1319	162.4034
2021	138.8376	157.0045
السداسي الاول من 2022	146.2729	152.8406

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 52، 60، ص 20، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

تاريخ الاطلاع: 02/ 05/ 2023 ، على

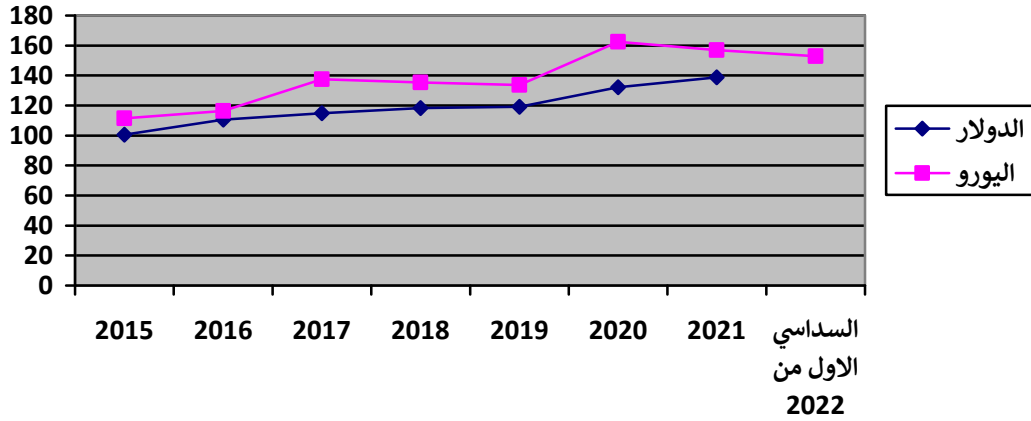
الساعة 10:30.



## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

شكل رقم (13): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ تدهور سعر الصرف الجزائري مقابل مختلف العملات الصعبة طول فترة الدراسة، حيث تميز عام 2015 بزيادة التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية في أسواق الصرف الأجنبي وخاصة مقابل الدولار وفي هذا السياق واصل بنك الجزائر تدخله النشط في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك الجزائرية بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية، من أجل تحقيق هدفها المتمثل في الحفاظ على سعر الصرف الفعلي للدينار عند مستوى قريب من توازنه والذي يتم تحديده وفق أسس الاقتصاد في الجزائر وخاصة سعر النفط ومستوى الانفاق حيث تراجعت في هذه الفترة أسعار المحروقات وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وتسارع تفاقم التضخم، الأمر الذي أدى لانخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية وكذلك بالنسبة لباقي العملات الرئيسية، ليوصل بنك الجزائر تدخله المستمر في سوق الصرف للمحافظة على قيمة العملة الجزائرية من مستوى التوازن في ظل استمرار انخفاض سعر العملة خاصة مقابل الدولار والارو، كونهما العملتان الرئيسيتان في تسديد فاتورة واردات الجزائر، حيث أنها انخفضت قيمته مقابل الدولار و مقابل اليورو خلال الفترة 2014-2019، حيث كلما انخفض سعر النفط أعقبه تخفيض في قيمة الدينار الجزائري، وهذا يؤدي إلى سهولة تخفيض الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمستهلك المحلي، مما يساعد على تحسين الأسعار التنافسية للصادرات وزيادة الطلب الخارجي عليها، بالمقابل تقليص الواردات لارتفاع أسعارها وهذا يؤدي إلى معالجة الميزان التجاري واستعادة توازنه، لأن التقييم المفرط للعملة المحلية (الدينار الجزائري) يفقد الصادرات قدرتها على المنافسة ويصبح إنتاج السلعة المحلية أرخص من الواردات، بسبب رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار الجزائري، بالإضافة إلى تقليص الفجوة بين السوق الرسمي والموازي وذلك لأن تخفيض العملة في السوق الرسمي سيحد من الطلب عليها في السوق

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الموازي وهذا يحد من المضاربة بالعملات، الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج، في حين أن ارتفاع الواردات يكون عائق أمام استقرار العملة المحلية (الدينار الجزائري) وزيادة الطلب على العملة الصعبة، يؤدي إلى عدم وجود توازن بين عرض وطلب العملة المحلية في سوق الصرف وهذا يؤكد انخفاض قيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى إضعاف قطاع إدارة الأعمال حيث أن المستثمرين المحليين والأجانب لا تكون لديهم رؤية حول النظرة المستقبلية لسعر الصرف، مع عدم تمكنهم من اتخاذ التدابير الوقائية من مخاطر في أسعار العملات وهذا لا يحفز على الاستثمار.

إن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو له تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري ككل، وخاصة على رصيد ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى بنية التجارة الخارجية المرتبطة بالسوق الأوروبية استيرادا وتصديرا، وأيضا قيمة الديون المقدرة بالعملة الأمريكية، بالإضافة إلى التدهور الكبير في القيمة الحقيقية للدولار الذي يؤثر بدرجة كبيرة على القدرة الشرائية لعائدات النفط الذي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى والمقومة اساسا بالدولار، وبالتالي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات والاقتصاد ككل، وتؤثر أسعار النفط بانخفاض قيمة الدولار بارتفاعها إلى مستويات قياسية الأمر الذي ساهم على التخفيف من حدة هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، إلا أنه رغم هذا الارتفاع الكبير في الأسعار لوحظ ازدياد الفجوة بين السعر الاسمي والحقيقي للنفط، كما يؤدي إلى وقوع الجزائر في المرض الهولندي. كما يؤدي ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار إلى ارتفاع أسعار السلع المتأتية من الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الداخلية وبالتالي ارتفاع معدل التضخم (تضخم مستورد)، وانخفاض قيمة الدينار مقابل اليورو، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار قيمة الدينار أمام العملات الدولية، وزيادة قيمة المديونية المقومة بالأورو، الأمر الذي كلف الجزائر دولارات إضافية في تسوية المديونية، إلا أن التغير في سعر صرف الدولار مقابل اليورو لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي بطريقة مباشرة وذلك لأن الاستثمار تحكمه مجموعة من العوامل أهمها الجانب الأمني والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة لجذب الاستثمار.

لتفادي أو التقليل من الخسائر التي تكبدها الجزائر جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والتي من شأنها أن تخفف من حدة هذه الظاهرة تم تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يساهم في تقليص الواردات؛
- ✓ دعم قطاع الفلاحة وكل القطاعات خارج المحروقات، بحيث أن قطاع الفلاحة بشكل خاص يمكن ان يكون مصدرا كبيرا للإيرادات، وذلك لتوفير الامكانيات التي من شأنها جعل هذا القطاع من أهم القطاعات، وبالرغم من هذه الامكانيات المتاحة نجد أن الجزائر من أكبر مستوردي القمح في العالم؛
- ✓ تسديد ديونها قبل الاستحقاق وذلك لتقليص من حجم الدين؛

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

- ✓ تطوير نظام الدفع على مستوى البنوك من خلال إقامة هيكل يسمح بمعالجة عمليات ما بين البنوك والسوق المالي بفاعلية أكثر؛
- ✓ يجب أن يفرض استقرار سعر الصرف الحقيقي وجوده على سعر الصرف الاسمي؛
- ✓ دعم التقنيات التي تسعى إلى تغطية خطر الصرف لكي يتمكن الأعوان الاقتصاديين من مواجهة خطر الصرف، التي هي مهمشة ولا تكاد تذكر؛
- ✓ ضرورة التسيير الفعال لاحتياطي الصرف، حيث أن بنك الجزائر يكتفي بالإعلان عن قيمة الاحتياطي كل سنة دون تقديم تفاصيل أخرى عن كيفية تسييره؛
- ✓ تدعيم دور البنوك، البورصة والمؤسسات المالية، التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ ترقية وتنوع الصادرات خارج المحروقات، عن طريق اللجوء لتفعيل القطاعات خارج المحروقات (الزراعي، الصناعي،...)، من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالا عقلانيا؛
- ✓ ترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وفعالية ومرونة؛ من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية؛
- ✓ توظيف جزء من الاحتياطي في المؤسسات المالية الدولية، ك شراء السندات التي تعود بفوائد معتبرة على الاقتصاد؛
- ✓ الاحتفاظ باحتياطي الصرف على شكل سلة من العملات الدولية خاصة الأورو والدولار وذلك لتخفيف من حدة التغيرات في سعر الصرف؛
- ✓ تشجيع المبادلات التجارية مع الدول الآسيوية مثل الصين، التي تتميز بانخفاض أسعارها، وذلك لتجنب استخدام الأورو في تسوية المبادلات.

بالرغم من الاقتراحات السابقة المقدمة للحد من خطر سعر الصرف إلا أنها غير كافية للحد منه بالرغم من ضرورتها، خاصة بالنسبة لاقتصاد يعتمد على المحروقات بنسبة شبه مطلقة كالاقتصاد الجزائري، كما أن الاقتراح المذكور أعلاه المتمثل في دعم القطاعات خارج المحروقات لا يعتبر اقتراحا كافيا بل يجب السعي وراء تطوير هذه القطاعات، خاصة أن أسعار المحروقات ليست مضمونة بل تتميز بتذبذب كبير يجعل الجزائر عرضة للأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن الاستثمار في الاقتصاد الجزائري غير فعال لأنه محصور في مجالات محدودة، إذ أن معظم الاستثمارات الأجنبية موجّهة إلى قطاع المحروقات فقط، لهذا يجب التوجه لتنوع هذه الاستثمارات.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (2015-2022)

تلعب السياسة الاقتصادية دورا فعالا ومهما للمساعدة في تحقيق أهداف الاقتصاد، حيث يمكن تجسيد هذه الفعالية أكثر من خلال أدوات السياسة النقدية التي تؤثر في النمو الاقتصادي، التشغيل، تحقيق استقرار الأسعار والتوازن الخارجي وهو ما نسعى لإبرازه في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2022)

يتضح من خلال قانون النقد والقرض 90-10 أن السلطات في الجزائر ركزت على أن يكون الهدف الأول للسياسة النقدية في الجزائر هو النمو الاقتصادي، حيث يتحقق ذلك من خلال سياسة نقدية توسعية التي تحفز الاستثمار مما يؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي<sup>1</sup>.

#### الجدول رقم (13): معدل تغير الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل النمو	-3.0	4.8	7.8	7.3	1.2	-9.9	8.1	-

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم 52، 60، ص 24، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

تاريخ الاطلاع: 05/ 05/ 2023 ، على

الساعة 12:30.

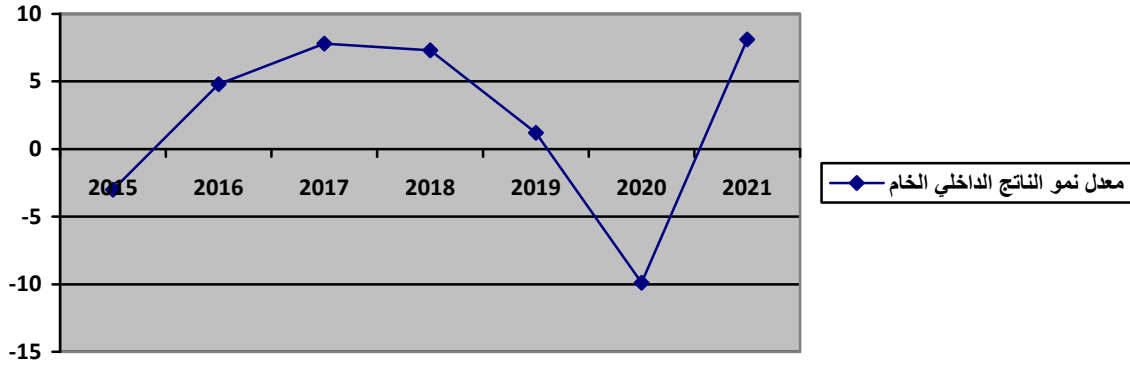
<sup>1</sup> - فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، مجلة

اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، الجزائر، 2020، ص 57.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

شكل رقم(14): معدل تغير الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ انخفاض معدل النمو الاقتصادي (نمو الناتج الداخلي الخام) في سنة 2015 إلى -3.0 وهذا راجع إلى ارتفاع الانتاج الأمريكي بمقدار الضعف تقريبا في الوقت التي كانت فيه الجزائر تتنافس على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وتحول التنافس وامتداده إلى الأسواق الآسيوية، وازدياد إنتاج كندا والعراق وروسيا، واضطر حينها المنتجون إلى خفض أسعار النفط، ثم بدأ في الارتفاع خلال الفترة 2016-2018 ليصل إلى أعلى معدل له 7.3 نتيجة زيادة الطلب وخفض الانتاج واستقرار انتاج النفط الصخري الأمريكي، وبالرغم من تسجيل فائض في الميزان التجاري أي تفوق الصادرات على الواردات إلا إن ذلك لم يكن له أثر في تحديد سعر الصرف بمعنى لم يؤثر ايجابيا على قيمة الدينار مقابل الدولار وحتى باقي العملات الأجنبية الأخرى، لتعود للانخفاض مجددا خلال سنتي 2019-2020 ليصل إلى أدنى قيمة له -9.9، حيث تعرضت أسعار النفط لضغط خلال سنة 2019 بسبب النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين الذي أدى إلى اضعاف الاقتصاد العالمي وتباطؤ وتيرة الطلب المتزايد على البترول، ليتبعها سنة 2020 تعرض الجزائر لضغوط مالية من جائحة فيروس كورونا التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط وهبوط الأسعار، ليعود للارتفاع بعدها سنة 2021 بسبب توازن السوق، وتراجع مخزونات النفط في الدول المستهلكة.

ومن خلال الجدول اعلاه نتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين القروض الموجهة للاقتصاد ككل والناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يمكن ارجاعه إلى عدم فعالية المؤسسات العمومية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، الأمر الذي يتطلب السير قدما في تبني اقتصاد السوق القائم أساسا على تشجيع القطاع الخاص أكثر فأكثر، أما فيما يخص القروض الموجهة للاقتصاد فلها تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام، حيث كلما زاد حجم القروض الموجهة للاقتصاد نسبة إلى الناتج

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 2015-2022، يؤدي إلى تدني الناتج الداخلي الخام، حيث يمكن تفسير هذا التأثير السلبي بعدم نجاعة السياسة الاقراضية وكذلك ناتج عن التمويل غير التقليدي الموجه للخرينة العمومية. إضافة إلى بعض القروض الاستثمارية التي لم يتم استرجاعها لطبيعة آجالها الطويلة ومردودها الضعيفة.

ورغم ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلا أنه لم يكن له تأثير كبير على الناتج الداخلي الخام، حيث أنه يمثل نقطة ضعف رئيسية لأداء الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، حيث أنها متذبذبة وضعيفة نسبيًا، على رغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان الأخرى، ويعود فشل هذا القطاع في الجزائر إلى الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال السنوات الماضية، لاسيما بعد فشل استراتيجيات الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينات إلى نهاية السبعينات وتراجع الاستثمارات المنتجة، وكذا الأزمات الاقتصادية التي مست البلاد حتى نهاية التسعينات، وما صحبها من ركود اقتصادي مس جميع الهياكل الاقتصادية، كل هذا كان له دور كبير على الاختلالات الحالية للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى القطاع الفلاحي الذي كانت مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيفة، كما أن مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري في تراجع مستمر بسبب تراجع عدد العمال الفلاحين وكذا مكانته لدى المجتمع من خلال إهمال الفلاح للنشاط الفلاحي، أما قطاع الخدمات فكانت مساهمته في الناتج الداخلي الخام مهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى وارتفاع قيمته المضافة وبذلك زيادة نسبة العمالة والتشغيل، إلا أنه يبقى قطاع المحروقات القطاع الحيوي المهمين والرائد للاقتصاد الوطني على الناتج الداخلي الخام والمؤثر الرئيسي على معدل النمو الاقتصادي، حيث أن انخفاض إيرادات المحروقات خلال سنة 2020 أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي المسجلة مقارنة بالسنوات الأخرى التي سجلت تحسن في أداء قطاع المحروقات، مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات الذي يتبع بدوره الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في زيادة التشغيل خلال الفترة (2015-2022)

يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر وهذا من خلال المادة 55 من قانون النقد والقرض والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس بالسلب على هدف التشغيل، مما يحمل السياسة النقدية انتكاساً آخر من خلال تزايد معدلات البطالة. حيث أن عدم تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (14): تطور نسبة البطالة في الجزائر من إجمالي القوى العاملة خلال الفترة (2015-2021)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل البطالة	11.20	10.20	10.30	10.40	10.50	12.20	11.70	11.60

المصدر: البنك الدولي، على الرابط

[https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership?cid=ECR\\_GA\\_worldbank\\_AR\\_EXTP\\_search&s\\_kwcid=AL!18468!3!610047810475!b!!g!!%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A&gclid=CjwKCAjwvdajBhBEEiwAeMh1UwKEfBfjK8ucEFQ4unZF8P8gP16rvNRG9aKVWnylhtl3MbjN8aBRvhoCH3UQAvD\\_B](https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership?cid=ECR_GA_worldbank_AR_EXTP_search&s_kwcid=AL!18468!3!610047810475!b!!g!!%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A&gclid=CjwKCAjwvdajBhBEEiwAeMh1UwKEfBfjK8ucEFQ4unZF8P8gP16rvNRG9aKVWnylhtl3MbjN8aBRvhoCH3UQAvD_B)

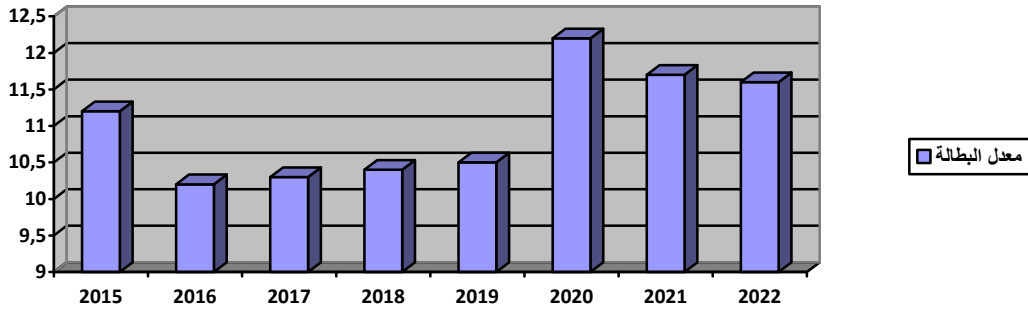
WE، تاريخ الاطلاع: 09/ 05/ 2023 على الساعة 10:30.

<sup>1</sup> - فتيحة بن عليّة، صالح تومي، ص 58.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الشكل رقم (15): تطور نسبة البطالة في الجزائر من اجمالي القوى العاملة خلال الفترة (2015-2021)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

في سنتي 2015-2016 كانت معدلات التشغيل متحسنة قليلا بسبب تحسن قطاع البناء والأشغال العمومية الذي كان يعاني من ركود كبير والانتعاش الاقتصادي بمشاريع السكن والبنية التحتية، إلا أنها عرفت وجود عزوف كبير عن القطاع الفلاحي من طرف الفلاحين وصغار المستثمرين رغم المساعدات والدعم الحكومي لقطاع الفلاحة، وغياب القطاع الصناعي كقطاع موفر للعمالة، أما الفترة 2017-2019، تميزت بارتفاع أسعار البترول وبالتالي انتعاش الخزينة العمومية ومنه انتعاش الاقتصاد الجزائري يتبعها انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة، إلا أن سنة 2020 شهدت ارتفاع كبير في معدل البطالة بسبب انخفاض أسعار البترول في الاسواق الدولية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض الذي كان نتيجة تفشي جائحة كورونا حيث بلغت نسبة البطالة 12.20%، وهذا أدى إلى انخفاض الجباية البترولية ونقص إيرادات الخزينة العمومية، مما أدى إلى حدوث انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة اتباع سياسات تقييدية بسبب تدهور الربع البترولي وتقليص حجم الاستثمارات المحلية، تقليص النفقات العمومية ومن ثم توقف عملية ايجاد مناصب شغل جديدة، الذي كان سببه تقلص عملية التوظيف العمومي وانحصاره في عدة قطاعات، لتعاود بعدها في الانخفاض قليلا سنة 2021 نظرا لعودة النشاط الاقتصادي لحالته الطبيعية نوعا ما مما أدى لارتفاع أسعار المحروقات كما يوضحه الجدول رقم 08، وانتعاش الخزينة العمومية وأن توفر الوظائف يعتمد في الأساس على الانفاق الحكومي الذي تأثر بارتفاع الإيرادات البترولية التي تمثل أكثر 60% من إيرادات الدولة وبالتالي انخفاض معدلات البطالة.

من خلال تبني سياسات والإجراءات النقدية التي تساهم في تحفيز الانتاج والاستثمار، كذلك بتوجيه الائتمان المصرفي خاصة في مرحلة جائحة كورونا وتوقف النشاط الاقتصادي أين تدخلت السياسة النقدية من خلال برنامج إعادة التمويل الذي



## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

طبق في 2021 بهدف انعاش الاقتصاد من خلال تنازل مؤقت لتدفقات السيولة التي يتم تحقيقها حيث بلغت مدة استحقاقها سنة واحدة بمعدل فائدة موجه من بنك الجزائر، وذلك من أجل تحرير هوامش اضافية من السيولة للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات لتوفير مناصب الشغل، لتتواصل نفس الاجراءات تقريبا في سنة 2022 رغم العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي إلى حالته الطبيعية.

### المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار خلال الفترة (2015-2022)

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ناتجة عن اختلال في ميكانيك الاقتصاد مما يتطلب إيجاد الآليات والأدوات اللازمة للتحكم فيه، وهنا جاءت المادة 55 من قانون النقد والقرض، والتي وضعت من بين أهدافها الرئيسية الحفاظ على استقرار العملة أي مكافحة ظاهرة التضخم ومحاولة السيطرة عليها من أجل المحافظة على استقرار الأسعار<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (15): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم %	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	2.41	7.23	9.27

المصدر: بنك الجزائر، على الرابط <https://www.bank-of->

[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9)، تاريخ الاطلاع: 09/05/2023، على

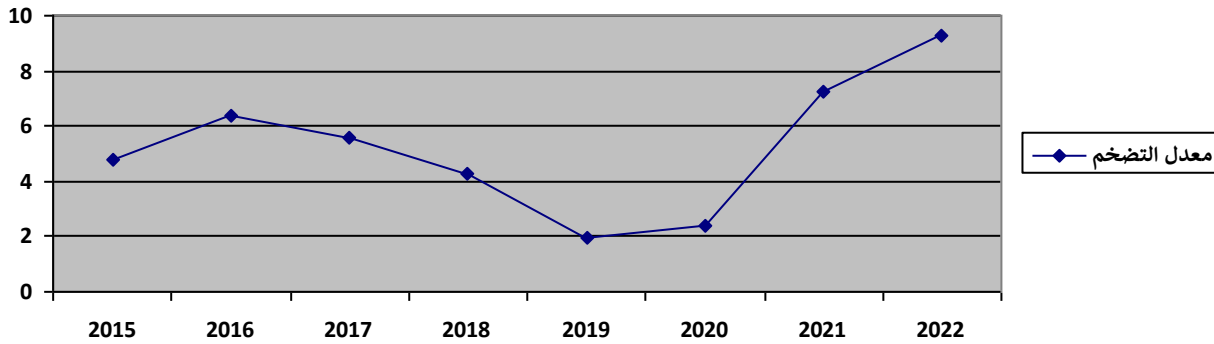
الساعة 10:30.

<sup>1</sup> - رحمانى العربي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة معارف، العدد 18، الجزائر، 2015، ص 139.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

شكل رقم (16): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2015- 2022)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم 10 والمنحنى البياني السابق نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم لسنتي 2015 و 2016 ليصل إلى 6.40% وذلك بسبب زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري دون مقابل لها، بالإضافة إلى الصدمة النفطية وانخفاض أسعار الصرف مع زيادة أسعار السلع البترولية كالبزوين، المازوت، النقل، الغاز والكهرباء، كما هو موضح في الجدول رقم 08، كما يعود أيضا إلى وجود نقص في ضبط الأسواق الاستهلاكية والسيطرة عليها، نظرا لضعف السوق الجزائري واعتماده الشديد على المحروقات والاستيراد، وقد تراجع معدل التضخم خلال الفترة 2017-2019 ليصل إلى 1.95% بسبب ارتفاع أسعار البترول ارتفاع طفيف لم يؤثر على الأسواق مقارنة بالسنوات الفارطة، في ظل استمرار اختلالات في السوق الاستهلاكية و استمرار التوسع النقدي، لتشهد بعدها ارتفاعات كبيرة في نسبة التضخم خلال فترة 2020-2022 حيث ارتفعت من 2.41% إلى 9.27% وذلك بسبب طباعة النقود دون وجود مقابلات لها في سنتي 2015 و 2016 لما شهدته هذه الفترة من تفشي جائحة فيروس كورونا Covid وركود الأسواق المالية والاستهلاكية وانخفاض أسعار البترول.

كما أن التضخم يرتبط بالواردات التي لها علاقة طردية مع معدل التضخم وهذا ما يفسر التضخم المستورد، حيث أنه ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة، بينما الناتج الداخلي الخام له علاقة عكسية مع معدل التضخم حيث أن زيادة الناتج الوطني يؤدي إلى زيادة العرض عن الطلب وبالتالي تنخفض الأسعار، حيث أن التغيرات في أسعار الفائدة نتيجة تطبيق البنك المركزي للسياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انتقال التوازن وفقا لنظام سعر الصرف السائد وحركة رؤوس الأموال الدولية، ففي ظل سعر الصرف الثابت الذي يتبعه الاقتصاد الجزائري وبافتراض حركية تامة

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

لرؤوس الأموال الدولية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية عن الأجنبية فإن أي توسع نقدي ينتج عنه تخفيض في قيمة العملة وتنخفض معها الصادرات وترتفع معها الواردات.

تستخدم السياسة النقدية مجموعة من الأدوات في إطار تدخلها على مستوى الاقتصاد للحد من ظاهرة التضخم من خلال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي تتمثل في :

✓ تأثير سياسة معدل إعادة الخصم على معدلات التضخم:

عندما تريد السلطات النقدية استهداف معدل التضخم يمكن استخدام هذه الآلية التي أثبتت فعاليتها، فعندما يكون هناك فائض في الكتلة النقدية هذا يعني معدلات تضخم عالية فيقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم حتى لا تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض أو إلى خصم ما لديها من اوراق تجارية، وهو تماما ما حدث في سنتي 2015 و2016 أين رفع بنك الجزائر معدل إعادة الخصم إلى 4% الفترة التي كانت فيها معدلات التضخم مرتفعة؛

✓ تأثير سياسة السوق المفتوحة على معدلات التضخم:

تعتبر هذه السياسة من بين أحسن آليات السياسة النقدية فعالية في استهداف ظاهرة التضخم فعندما يكون هناك معدلات عالية للتضخم يتدخل البنك المركزي وذلك عن طريق بيع الأوراق المالية والتجارية من أجل امتصاص الفائض من الكتلة النقدية الذي يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية، أما في حالة الركود فيقوم بالعملية العكسية.

ولذا اعتبر فريدمان هذه الأداة ذات فعالية ونجاعة في التأثير على المعروض النقدي، كما اعتبر كينز هذه الوسيلة الأكثر أهمية وفعالية بالمقارنة بالوسائل الأخرى لتأثيرها المباشر على النقود وحجم الائتمان ككل المقدم للبنوك التجارية، لكنها في نفس الوقت لم تكن مطبقة بالشكل الكافي في الجزائر نظرا لضعف السوق المالي ونقص ثقافة الاوراق المالية والبورصة في الجزائر، إضافة إلى عدم اهتمام السياسة النقدية بالتأثير في التضخم من خلال الاوراق المالية والبورصة.

✓ تأثير سياسة معدل الاحتياطي الاجباري على معدلات التضخم:

تتوقف مقدرة البنك التجاري على خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي حققت له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته والتي لا تجمد في خزائنه بل يقوم باستغلالها في أشكال متعددة.

فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي الاجباري كما حدث سنة 2015 التي شهدت نسب مرتفعة من التضخم أين رفعت السياسة النقدية نسبة الاحتياطي الاجباري مما أثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان وبالتالي امتصاص حجم الكتلة النقدية الفائضة

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

المحفزة لمعدلات التضخم. والعكس في حالة تراجع نسب التضخم تقوم السياسة النقدية بخفض معدل الاحتياطي الاجباري لتشجيع حجم الائتمان وزيادة خلق النقود وبالتالي زيادة النقود المتداولة مثل ما حدث في فترة جائحة كورونا وما بعدها 2020-2022، أين قامت السياسة النقدية بخفض معدل الاحتياطي الاجباري لتشجيع الائتمان في ظل برنامج إعادة التمويل الذي طبقتة السياسة النقدية لتنشيط الاقتصاد.

### المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي خلال الفترة (2015-2022)

إن السياسة النقدية تسعى إلى ضمان التوازن الاقتصادي الداخلي وذلك من خلال محاربة التضخم وتوفير التشغيل، أما التواز الخارجي من خلال توازن ميزان المدفوعات بضمن استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيرتها الاجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (16): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2015-2022)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رصيد ميزان المدفوعات الخارجي	-27.54	-26.03	-21.76	15.82	-16.93	-16.37	-1.48	5.06

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 60، ص 15، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

، تاريخ الاطلاع: 11/05/2023، على

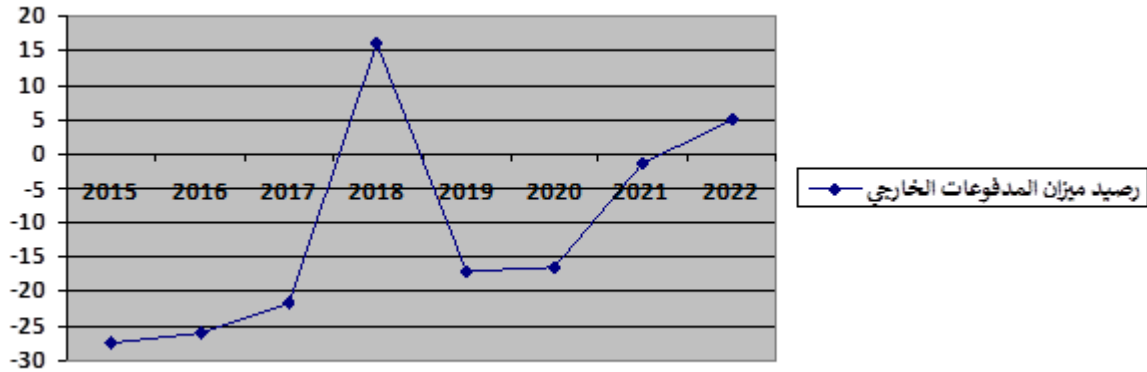
الساعة 10:00.

<sup>1</sup> - جلطي نجية، أترقنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري دراس قياسية خلال 1993-2016، مجلة المالية والاسواق، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 320.

ملاحظة: احصائية سنة 2022 تخص السداسي الأول بدل المجموع السنوي وذلك لتوقف الاحصائيات في التقرير المعتمد كمصدر في السداسي الأول.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

الشكل رقم (17): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2015-2022)



الوحدة: مليار دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2015-2017 عجز في رصيد ميزان المدفوعات حيث انخفض هذا العجز من 27.54 مليار دولار إلى 21.76 مليار دولار، ويرجع هذا العجز خلال هذه الفترة إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، مما أدى لانخفاض صادرات الجزائر وارتفاع في الواردات بسبب الاعتماد الكبير على المحروقات، ثم بعدها شهدت سنة 2018 فائض في ميزان المدفوعات حيث قدر بـ 15.82 مليار دولار، بسبب ارتفاع الصادرات الناتجة عن تحسن أسعار البترول والمحروقات بصفة عامة، ثم بعدها عاد للانخفاض ليشهد عجز من جديد خلال سنة 2019 و سنة 2020 بـ 16.37 مليار دولار بسبب تفشي جائحة كورونا Covid التي أدت إلى حدوث ضعف في المعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين، بالإضافة إلى ركود في كل اقتصادات الدول مما أدى إلى انخفاض قيمة أسعار البترول والمحروقات، كما هو موضح في الجدول رقم 08، إلى جانب انخفاض قيمة صادرات الجزائر في السوق الدولية، أما بالنسبة لصادرات السلع خارج المحروقات والتي تظل ضعيفة وقليلة التنوع مثلها مثل الإنتاج المحلي فقد تراجعت بشكل طفيف، وهذا نتج عنه اتساع في عجز الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات،

وفي سياق ضعف الاستثمار الأجنبي وغياب التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية (الدين الخارجي)، تم تمويل هذه العجزات عن طريق السحب من احتياطات الصرف، وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطات بين نهاية سنتي 2015 و2019، ليتقلص هذا العجز في سنة 2021 تدريجياً ليستقر ويسجل فائض سنة 2022 عند 5.06 مليار دولار ويبلغ أحسن

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

مستوياته، وذلك لارتفاع صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات وتحسن المعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين، نتج عنه انتعاش الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتشبع الخزينة العمومية بالأموال، وهذا أدى إلى تحسن طفيف في المستوى المعيشي و إصدار قرار منحة البطالة.

فالاستراتيجية النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق التوازن الخارجي نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية، كانت حاجزا أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها، فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات كان بسبب ارتفاع اسعار المحروقات وليس بسبب تحسن الأداء الاقتصادي.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)

### الخلاصة

السياسة النقدية تتمثل في مجموع الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي وذلك من اجل السيطرة على المعروض النقدي في البلاد، ويستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

الاصلاحات التي عرفتھا السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة (2015-2022) أعادت الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها لدعم النمو الاقتصادي، وبموجب هذه الاصلاحات أصبحت السياسة النقدية أهم مكونات السياسة الاقتصادية الكلية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل.

ويمكن القول من خلال هذا الفصل أنه هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والكتلة النقدية ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم والناتج الداخلي الخام.

إن عدم فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر يعود الى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريعي، بالإضافة الى ضعف القطاعات الانتاجية الحقيقية كالزراعة والصناعة والخدمات التي من شأنها تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية كت تحقيق النمو ومحاربة البطالة.

# الخاتمة



تعتبر السياسة النقدية في الوقت الحالي من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تقوم بتنفيذها السلطات النقدية لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، كتحقيق الاستقرار النقدي، تحقيق معدل نمو أمثل، معالجة الاختلالات الاقتصادية وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد.

وتوصلنا في هذا الموضوع الى أن معالم السياسة النقدية في الجزائر تطورت أكثر بعد توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، والتي بموجبها استخدم بنك الجزائر خليطا متجانسا من الأدوات من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي، فبفضل هذه الاصلاحات أصبح للسياسة النقدية دور كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. بينما تبقى السياسة النقدية في حاجة إلى فعالية أكثر في تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية كالتشغيل الكامل، النمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي، وذلك لارتباط هذه الأهداف أكثر بتغيرات الوضع الدولي، كتقلبات أسعار النفط، سعر الصرف. وبالرغم من ذلك تمكنت السياسة النقدية في الجزائر من التحكم في معدلات التضخم خلال فترة 2019-2020

وقد عمل بنك الجزائر على تسيير السياسة النقدية في ظل الصدمة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط، خصوصا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات لذا صعب عليه السير في السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي.

### أولا: نتائج الدراسة

ومن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

- ✓ حظيت السياسة النقدية باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- ✓ اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين حول دور السياسة النقدية في الاقتصاد، إلا أنهم يجمعون على رأي واحد وهو لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة تعمل على تحقيق أهداف معينة في ظل ظروف اقتصادية معينة؛
- ✓ حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير لها ظروف مناسبة وضوابط أساسية حتى تصبح أكثر نجاعة وفعالية؛
- ✓ مرونة الجهاز الانتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها يعتبر من بين الشروط التي تستوفي نجاح السياسة النقدية؛
- ✓ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت؛

- ✓ درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية تساعد على نجاح السياسة النقدية؛
- ✓ توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومنتطورة وسياسة استثمارية تساعد على تدفق رؤوس الأموال التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة تؤدي بشكل فعال إلى نجاح السياسة النقدية.
- ✓ للوصول إلى الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية لابد للسياسة النقدية أن تستخدم استراتيجية مناسبة مروا بالأهداف الأولية ثم الوسيطة ثم النهائية وذلك يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على أكثر لان غالبا ما تكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف الأخرى وهذا يؤدي إلى تحقيق آثار غير مرغوبة؛
- ✓ تتضح العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية من خلال تأثير الأدوات المستخدمة من طرف السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومنه تأكيد وجود علاقة تكامل بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية؛
- ✓ تطورت معالم السياسة النقدية في الجزائر بعد اصلاحات الألفية بصور الامر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 10-90 ثم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وكذا الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم لقانون 03-11؛
- ✓ إن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري يجعل التوازن والاستقرار الاقتصادي رهينة لأسعار النفط؛
- ✓ ان توفر البنك المركزي الجزائري على استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأنه يكون قادرا على رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة؛
- ✓ بالرجوع إلى الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر نجد أن هناك قصور وغياب في تنوع أدوات السياسة النقدية في الجزائر بالرغم من أن السياسة النقدية لها دور كبير في التحكم في الكتلة النقدية ؛
- ✓ وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر ادوات فعالية في السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر هي الاحتياطي الاجباري؛
- ✓ أحد أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر هي تحقيق النمو الاقتصادي.

## ثانيا: اختبار الفرضيات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن أن نختبر الفرضية الرئيسية:

للسياسة النقدية دور رئيسي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة (2015-2022)، خاطئة ، وأن الاقتصاد الجزائري خاضع لإيرادات البترول، وأن الأدوات التي جاء بها قانون النقد والقرض وفعاليتها كانت محدودة ولم تصل إلى الأهداف النهائية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية إلا في التضخم فقط، فضلا عن عدم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة في تحقيق جميع الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية خاصة منها تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة، والتي تتحكم فيها متغيرات خارجية، حيث يتوقف دورها في التأثير على المتغيرات التي تقع في مركز متوسط بين أدوات السياسة النقدية من ناحية وبين الأهداف النهائية.

كاختبار للفرضيات الفرعية التي تم طرحها تم التوصل إلى أن:

✓ **الفرضية الأولى:** تكمن أهداف السياسة الاقتصادية في تحقيق كل من النمو الاقتصادي والتشغيل واستقرار الأسعار داخليا واستقرار سعر الصرف خارجيا، عبر كل من السياسة المالية والنقدية، هي فرضية صحيحة، حيث أن السياسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق أربعة أهداف من خلال السياسة النقدية حيث تقوم الدولة بتنظيم المعروض النقدي وأسعار الفائدة، و يتولى تنفيذ هذه السياسة البنك المركزي، إما بصفته الجهة المنظمة للقطاع المصرفي، أو من خلال مشاركته في عمليات السوق المفتوحة وفي تمويل العجز الحكومي، والسياسة المالية حيث أن الدولة تستخدم إيراداتها ونفقاتها بما يحقق مختلف أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر أهم هدف في أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثل في زيادة الدخل الوطني وتحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو السكاني، واستغلال الطاقة الانتاجية في المجتمع، استقرار الأسعار حيث يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة له لتخفيض معدل التضخم والتحكم في تقلباته، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الاعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية؛

✓ **الفرضية الثانية** تعتبر السياسة النقدية أحد أهم أدوات تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية منذ ظهور الفكر الكينزي الى يومنا هذا، فرضية صحيحة، حيث تعبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي باتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة و المسطرة للسياسة الاقتصادية؛

✓ الفرضية الثالثة تم تفعيل السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض في 1990 وتساهم منذ ذلك الحين بفعالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فرضية صحيحة، حيث مجيء قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، عن طريق اعادة تأهيل السلطة النقدية من خلال إعطاء استقلالية للبنك المركزي، تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية وهذا لإرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد، ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك، جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه على الاستثمار بإجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر، إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني وتطوير الأنشطة البنكية من بينها اصدار السندات والاستثمارات المباشرة، ومنه تمكنت أدوات السياسة النقدية من تحقيق الاستقرار النقدي.

### ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها فإنه يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ✓ اعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية في رسم وتنفيذ سياستها النقدية دون الخضوع لأي اعتبارات سياسية كانت؛
- ✓ يجب توفر مستوى عال من المصداقية لدى السلطة النقدية وذلك باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية دون تقصير؛
- ✓ ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار وذلك من خلال اعطاء استقلالية أكثر للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها وتحديد أهدافها؛
- ✓ لتفعيل السياسة النقدية بشكل أكبر وتحقيق الأهداف النهائية المسطرة يجب العمل على تنسيق السياسة النقدية مع السياسات الأخرى؛
- ✓ لتحديد فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، تستدعي إلى دراسة توقعات الفاعلين الاقتصاديين بخصوص التضخم؛
- ✓ العمل على تنويع مصادر الدخل في الجزائر بعيدا عن قطاع المحروقات، من خلال تطوير القطاعات الأخرى للوقاية من الصدمات النقدية السلبية، وتحقيق الاستقرار النقدي.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### الكتب:

- 1- أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2013.
- 2- اسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2011.
- 3- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- 4- بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018.
- 5- جهاد سعيد الخصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 6- حجازي ابراهيم محمد، المعلومات المحاسبية وأثرها على السياسات الاقتصادية والنقدية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2018.
- 7- حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر، دار اليازوري، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2017.
- 8- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة السادسة، عمان، الاردن، 2016.
- 9- خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي (النقود- البنوك التجارية- البنوك الإسلامية- السياسة النقدية- الأسواق المالية- الازمة المالية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 10- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 11- زيدان محمد فياض الخطار، الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 50، بلدية بيرين الجديدة، الأردن، 2022.
- 12- سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، ، اسويط، مصر. 2010.
- 13- السيد محمد احمد السريني، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية، مؤسسة رؤية، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2010.

- 14- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الادوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2005.
- 15- عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015.
- 16- عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير، الفا للوثائق، الطبعة الاولى، الجزائر، 2020.
- 17- عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والاسواق المالية، الابتكار للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2018.
- 18- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية، الكرك، الاردن، 2004.
- 139- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 20- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2009.
- 21- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.
- 22- علي عبد الوهاب نجا، أحمد رمضان نعمة الله، النقود والسياسة النقدية والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2018.
- 23- فاطمة الزهراء خبازي، ادارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2018.
- 24- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر، جدارا للكتاب العلمي للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2008.
- 25- لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2010.
- 26- لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2017.
- 27- محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011.

- 28- محمد شاهين، السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، دار الفجر للنشر، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2018.
- 29- محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009.
- 30- محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.
- 31- محمود حامد محمود عبد الرازق، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 32- محمود يونس، كمال امين الوصال، اقتصاديات النقود وبنوك واسواق مالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 33- مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018.
- 34- المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود و البنوك الاساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2007.
- 35- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري، الطبعة الثانية، ، عمان، الاردن، 2010.
- 36- هيل عجي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسغ ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009.
- 37- وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- 38- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.

## أطروحات ومذكرات

- 1- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، أطروحة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2011.
- 2- بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية-دراسة قياسية-، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2014/2015.



- 3- حمداني معمر، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021/2022.
- 4- رشيد بو عافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010/2011.
- 5- زراري نور الدين، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2006/2007.
- 6- عبان شهرزاد، فعالية السياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الكلي المطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2018/2019.
- 7- كمال قويدري، السياسة المالية وأثرها على الاستثمار، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006.

## المجلات

- 1- بن عزة إكرام، تقييم ادوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2018 .
- 2- جلطي نجية، أثر قنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري دراس قياسية خلال 1993-2016، مجلة المالية والاسواق، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 3- حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2021.
- 4- دحماني أمال، تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، العدد 3، الجزائر، 2019.
- 5- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، الجزائر، 2013.
- 6- رحماني العربي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة معارف، العدد 18، الجزائر، 2015.
- 7- رسول حميد، الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر، مجلة معارف، العدد 21، الجزائر، 2016.
- 8- رشيدة عباس العوض محمد صالح، أثر سياسات النقد الأجنبي في ميزان المدفوعات، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 24، برلين، ألمانيا، 2023.

- 9- عدوان علي، بن سماعيل حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990-2020، دفاتر البحوث العلمية، العدد 01، الجزائر، 2022.
- 10- فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، الجزائر، 2020.
- 11- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 12- محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 16، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.
- 13- محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، 2018.
- 14- مختاري مصطفى، السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية والدراسات الاقتصادية، العدد 225، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2016.
- 15- وسام مويسي، أمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)، مجلة العلوم الانسانية، العدد 02، أم البواقي، 2020.

## المواقع

- 1- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 60، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>
- 2- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 52، 60، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>
- 3- بنك الجزائر، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>
- 4- البنك الدولي، على الرابط [https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership?cid=ECR\\_GA\\_worldbank\\_AR\\_EXTP\\_search&s\\_kwcid=AL!18468!3!610047810475!b!!g!!%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A&gclid=CjwKCAjwvdajBhBEIwAeMh1UwKEfBFjK8ucEFQ4unZF8P8gP16rvNRG9.aKVWnylhtl3MbJN8aBRvhoCH3UQAvD\\_BwE](https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership?cid=ECR_GA_worldbank_AR_EXTP_search&s_kwcid=AL!18468!3!610047810475!b!!g!!%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A&gclid=CjwKCAjwvdajBhBEIwAeMh1UwKEfBFjK8ucEFQ4unZF8P8gP16rvNRG9.aKVWnylhtl3MbJN8aBRvhoCH3UQAvD_BwE)

5- تقرير بنك الجزائر، على الرابط [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9)

[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9)



## التصريح الشرفي

### الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ماستر

نحن الممضون أسفله.

■ السيد (ة): ..... طواهي سرلة ..... الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 110000853025450007 والصادرة بتاريخ: 2023.02.01.....

■ السيد (ة): ..... بورلة أكرم ..... الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100000853012140000 والصادرة بتاريخ: 2022.11.12.....

المسجل (ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

و المكلف (ون) بإنجاز أعمال بحث: (مذكرة ماستر):

الشعبة العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.....

عنوانها: فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة (2015-2022)

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية و  
النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

توقيع المعني (ين)

التاريخ: 2023.06.08

بورلة أكرم  
طواهي سرلة

## ملخص الدراسة:

تعتبر السياسة النقدية أحد فروع السياسة الاقتصادية التي يناط بها إدارة المعروض النقدي بما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي، وتحديدًا تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية للسياسة الاقتصادية، المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل، استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي. وتستخدم السلطة النقدية - ممثلة في البنك المركزي - أدوات معينة للتأثير على المعروض النقدي يطلق عليها أدوات السياسة النقدية أو متغيرات الأداة والتي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية. ومنه تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (2015-2022).

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بمتغيرات الدراسة في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة لدراسة دور السياسة النقدية في المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة معتمدين على جملة من الأدوات للتحليل منها الجداول والبيانات.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تطبق جميع أدوات السياسة النقدية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض، وتقتصر على بعضها فقط خاصة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم، بالمقابل عدم تطبيق أداة السوق المفتوحة نظرا لضعف سوقها المالي، فضلا عن عدم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة في تحقيق جميع الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية خاصة منها تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة، والتي تتحكم فيها متغيرات خارجية، حيث يتوقف دورها في التأثير على المتغيرات التي تقع في مركز متوسط بين أدوات السياسة النقدية من ناحية وبين الأهداف النهائية.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، أهداف السياسة الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

## Abstract

Monetary policy is considered one of the branches of economic policy entrusted with the management of the money supply in line with needs of economic activity, specifically the achievement of the ultimate economic objectives of economic policy, which include achieving economic growth, employment, price stability, and external balance. The monetary authority, represented by the central bank, utilizes specific tools know as monetary policy instruments or tool variables to influence the money supply, which are under the direct control of the monetary authority. Therefore, this study aims to clarify the role of monetary policy in Algeria in achieving the objectives of economic policy through an analytical study of the Algerian economy for the period (2015-2022).

To achieve the study's objectives, we employed a descriptive and analytical methodology to define the study variables theoretically. Additionally, a case study approach was used to examine the role of monetary policy in contributing to the achievement of economic policy objectives in Algeria during the study period, relying on various tools for analysis, including tables and data.

The study concluded that Algeria does not implement all the monetary policy instruments stipulated in the monetary and credit law. It is limited to some of them, particularly the required reserve ratio and the discount rate. On the other hand, the open market operations tool is not implemented due to the weakness of the financial market. Furthermore, the effectiveness of monetary policy in Algeria during studied period in achieving all the ultimate objectives of economic policy, especially economic growth and unemployment reductions, was found to be ineffective due to external variables that play a significant role in influencing the variables situated between monetary policy instruments and the ultimate objectives.

**Keywords:** Monetary policy, economic policy objectives, Algerian economy.